جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية

عنـــــــوان المذكـــرة:

التشكيل السياسي للمجالس المحلية وإشكالية تحقيق التنمية

– دراسة حالة بلدية خيري واد العجول ولاية جيجل–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطلبة:

- خلفة منير
- بوفلاقة عبد الوهاب

إشراف الأستاذة:

د. كحال سعيدة

لجنة المناقشة:

د. بوسنان سفيان ..... رئيسا

د. كحال سعيدة .....مشرفا ومقررا

أ. عميور علي .....مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018 – 1439/1438هـ

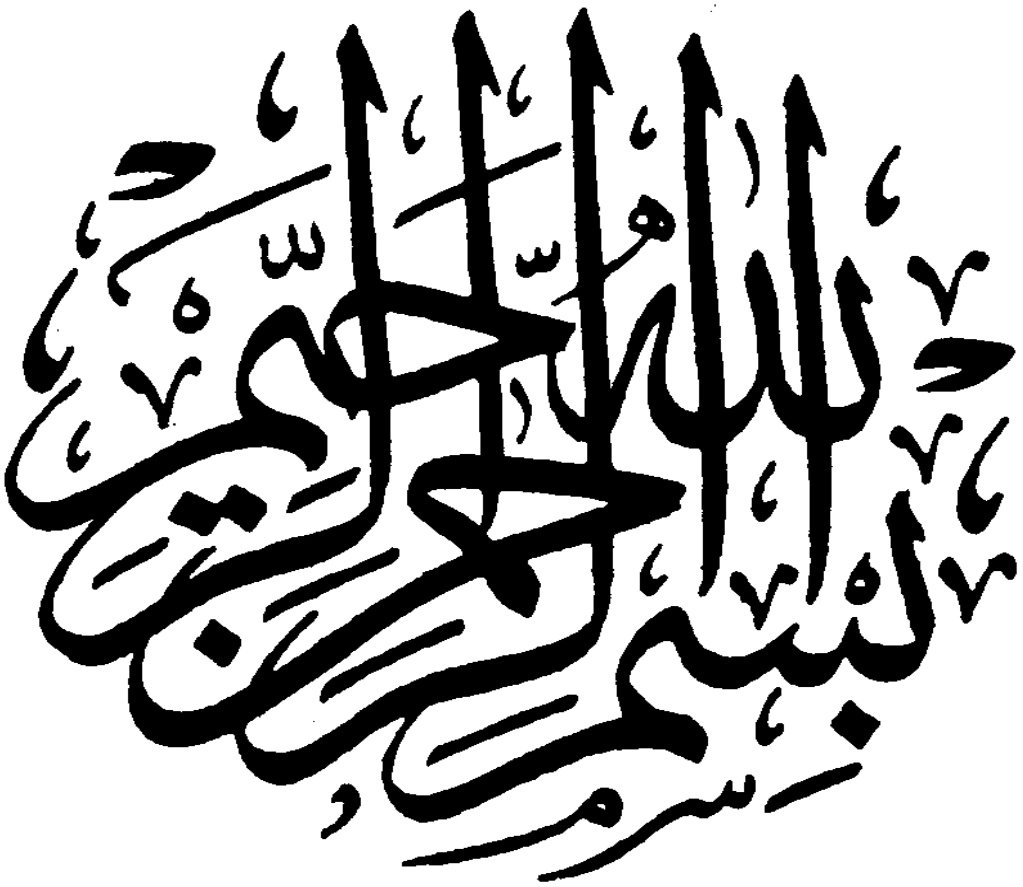
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

قال الله تعالى: ﴿اقرأْ باسمِ ربِّكَ الَّذي خلَق (1) خلَقَ الإنسانَ من علَق (2) اقرأْ وربُّكَ الأكرم (3) الَّذي علَّمَ بالقلَم (4) علَّم الإنسانَ ما لم يعلم (5)﴾ [سورة العلق]

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة آية 11]

«اللهم أغننيا بالعلم وزينا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجمّلنا بالعافية»

شكر وعرفان

الحمد أولا وآخرا لله سبحانه وتعالى أن من علينا بإنهاء هذه المذكرة

فلك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

ثم نثني شكرا على مشرفتنا الكريمة الدكتورة "**كحال سعيدة**" أن

تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة فلها منا جزيل الشكر

والإمتنان وأدامها الله في خدمة العلم

كما نشكر لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه المذكرة

والشكر الجزيل إلى كل من قدم إلينا يد المساعدة في إتمام هذا العمل

وشكرا

عبدالوهاب/ منير

بسم الله الرحمن الرحيم

"و قل ربي زدني علما"

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا لإنجاز هذه المذكرة، أهدي هذا العمل المتواضع الى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا عليه الآن، الى أغلى انسان في حياتي امي الحبيبة "**الحاجة فاطمة**" أطال الله عمرها.

الى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الصبر والكفاح من أجل النجاح ولم تشغله الدنيا للأرتوي من اهتمامه، أبي الكريم "**الحاج الطاهر**" اداما الله لي.

الى أخي العزيز **بلال** وزوجته **لافية** وابنه **سراج الدين** والبرعمة **حنين**، إلى أختي هدى وزوجها مصطفى وأبنائهما "**آلاء الرحمن، عبد الرحيم، بهاء الدين**"، إلى أختي **مريم** وزوجها **عبد الوهاب** وإبنتيهما **بتول وإيناس**، إلى أختي **وليلة** وزوجها **عاطف** وبرعميهما **محمد** والبرعمة **كوثر**، الى أختي **أسماء** وزوجها **أحسن** وابنيهما **آدم والمعتز بالله**، إلى أخواي **هشام ووليد** وأختي الصغيرتين **سميرة وكريمة** .

كما أتوجه بجزيل الشكر الى كل من ساعدنا من قريب ومن بعيد في انجاز هذا العمل، وأخص بالذكر السيد الأمين العام لبلدية خيري واد العجول**بوشناق عبد الحكيم**، إضافة إلى السادة نواب المجلس الشعبي البلدي " **كركور فريد، نحال خليل، فعطيط رضوان، براح عادل**" وعلى رأسهم السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي**بووووة ياسين**، كما أهدي هذا العمل إلى كل من "**رياض شعور، مخلوف بودونة، وداد بودويكة، محمد بوحافر، فريد مرزوق**"

كما أخص بالذكر الأستاذة المشرفة **الدكتورة نحال سعيدة** التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة ووقتها الثمين فلها جزيل الشكر والعرفان لحبيبتي.

إلى أصدقائي وزملائي إلى من قاسمني إخراج هذا العمل زميلي وصديقي وأخي **عبد الوهاب بوفلاقة**.

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص إدارة جماعات محلية دفعة 2018/2017 .

إلى كل من سقط إسمه مني سهوا

خلفة منير

إهداء

أهدي ثمرة جهد عملي هذه إلى:

أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إخوتي الثلاث: **عبد الجليل** وزوجته وابنتهما العزيزة " **زينب**" ، **عباس** ، **فيصل**

أختي الوحيدة: **إلهام**

إلى من قاسم معي العمل الزميل والأخ "**خلفة منير**"

إلى الأصدقاء " **لرقم ياسر**" و " **قشير عثمان**" و"**موسى شويط**"

إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة " **كحال سعيدة**"

إلى زملائي بقسم الماستر، **تخصص إدارة الجماعات المحلية** ... تقديرا ووفاءا

ب- عبد الوهاب

مقدمة

لقد تطور علم التنمية بتشكيل نماذج إرشادية وتعميمات، مقارنة تدمج خبرة المجموعات الديناميكية من المجتمعات بصفة خاصة في التنظيمات المحلية، وفي السنوات الأخيرة انتقلت دراسات التنمية إلى الدول النامية كالجزائر، لتعيد النظر في مفاهيم وطرق تحقيق التنمية بالخصوص على المستوى المحلي، كون التطور لم يكن نتيجة التمسك بمجموعة جاهزة من وصفات السياسات العامة، بل نتيجة لوضع سياسات عملية انطلاقا من الظروف والفرص المحلية.

واعتمدت الجزائر مبدأ اللامركزية في صناعة السياسات التنموية، الذي يقوم على وجود مجالس محلية منتخبة كأداة أساسية لتحقيق التنمية المحلية، حيث يتم تشكيل هذه المجالس بناءا على إرادة شعبية حرة واختيار حر تهدف إلى تلبية حاجيات الافراد، عبر الصلاحيات.و تعد المجالس من أهم الآليات التي تتجسد من خلالها مشاركة افراد المجتمع المحلي، في مختلف السياسات التي تهمه حيث يكونون أكثر دراية بحاجياتهم والمشاكل التي يعانون منها من خلال تحديد الاولويات في أجندة السياسات العامة. وأدت الاختلالات التي عانت منها التنمية المحلية في الجزائر، الى ضرورة ملحة فرضت عليها مراجعة نهج التنمية المتبع القائم على المركزية، في ضلها كانت المجالس المحلية مجرد منفذ للسياسات المركزية، والتي قد لا تتناسب في اغلب الاحيان مع خصوصيات الجماعات المحلية.

ومن هنا يبرز الدور المحوري للمجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية، وأنه على صانعي السياسات العامة التنموية توجيه الاهتمام اللازم لقضايا التنمية، والاستماع إلى صوت الجميع والمساءلة ومعالجة المخاطر البيئية ومواكبة التغيرات المحلية والوطنية والدولية، ويتطلب تحقيق أهداف التنمية مجالس محلية قدرة وفعالة تستطيع الوفاء بالتزامات التنمية التي وعد بها، كما تتطلب تعبئة شعبية لاستدامة الإرادة السياسية من أجل تحقيقها. وتستلزم هذه التعبئة ثقافة سياسية تشاركية مفتوحة، وتضع إصلاحات السياسية بشأن لامركزية الميزانيات والمسؤوليات في تقديم الخدمات الأساسية، ولصنع القرار في موقع أكثر قربا من الشعب، وتعزز الضغط الشعبي لتحقيق الاهداف المسطرة، مع امكانية الاستجابة للحاجات التنموية للمواطنين بأسهل طريقة ومحاربة الفساد.

1- مبررات اختيار الموضوع

من بين الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار هدا الموضوع نجد دوافع ذاتية ودوافع موضوعية.

أ- المبررات الموضوعية: وتتمثل في:

- الأهمية التي تحظى بها المجالس الشعبية المحلية ودورها في تحسين حياة
- المواطنين بإعتبارها هيئات محلية هدفها خدمة المواطن.
- صلة الموضوع بدائرة التخصص وهو إدارة الجماعات المحلية.
- قابلية الموضوع للدراسة والبحث منهجيا وكميا.
- القيمة العلمية لموضوع الدراسة المتمثل في التشكيل السياسي للمجالس المحلية وإشكالية تحقيق التنمية.

-جدية الموضوع على مستوى الطرح العلمي والأكاديمي،ومحدودية الدراسات والأبحاث التي تعنى به، مما فتح المجال للباحثين للاجتهاد أكثر فيه ومحاولة إثراء الموضوع من جوانبها النظرية والتطبيقية.

ب- المبررات الشخصية: وتتمثل في:

- الرغبة في تناول موضوع التشكيل السياسي للمجالس المحلية وإشكالية تحقيق التنمية، لإبراز حقيقة دور المجالس المحلية بإعتبارها هيئات محلية في تحقيق التنمية على أرض الواقع وعدم الاكتفاء بالجانب النظري من خلال إسقاط الدراسة على إحدى الهيئات المحلية وهي المجلس المحلي لبلدية خيري واد عجول ولاية جيجل.
- ندرة الدراسات في هذا المجال والمراجع في المكتبة والجامعة، ومنه محاولة إثراء المكتبة بهده الدراسة كأحد المراجع يعتمد عليها في البحوث والدراسات القادمة.

2-أدبيات الدراسة:

يعتبر موضوع المجالس المحلية وإشكالية تحقيق التنمية من بين المواضيع القليلة الت تم دارستها من قبل الباحثين خاصة على المستوى المحلي، ومن بين الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع نجد:

– كتاب ألان تورين، **ماهي الديمقراطية ؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**.(تر: حسين قبسي)، ط2، بيروت: دار الساقي، 2001. تناول فيه قضية التنمية وعلاقتها بالديمقراطية التشاركية ، إد يؤكد على أن التنمية ليست سبب الديمقراطية وإنما هي نتيجة لها، فلا يمكن تحقيق تنمية متعددة الجوانب دون وجود نظام ديمقراطي يؤسس لهذه التنمية يقوم على دور فعال للقوى المجتمعية ومواطنة ديمقراطية وتعددية سياسية وحقوق الإنسان .

– كتاب **Joseph A. Schumpeter**، بعنوان **Capitalism, Socialism and Democracy**. الصادر سنة 1950، تطرق فية إلى أن الرأسمالية في زوال وأن زوالها يكون من صنعها هي حيث كلما إزداد نجاحها إزدادإقترابها من نهايتها ، وأن الإشتراكية ليست واحدة وإنما لديها عدة أنواع وأن الإختلاف بينهما كان إختلاف في الدرجة وليس في النوع.كما إنتقد تعريف الديمقراطية المتعرف عليه بأنها حكم الشعب، وإعتبرها حكم السياسين المنتخبين وبتأثير مجموعاتهم السياسية الضاغطة.

– كتاب: **Amartya Sen**، بعنوان: **Development as Freedom**، الصادر سنة 2000

تطرق فيه إلى أن الحرية هي محور عملية التنمية، وأن تنمية رأس المال البشري وتنمية قدرات الإنسان لا تأتي قصرا ولا تتحقق أبدا في مناخ استبدادي أو بناء على قرار سلطوي، كما أن العدل الاجتماعي لا مكان له في ظل نظام الحاكم فيه هو الصواب والمرشد والموجه، فالحرية هي آلية تطوير حضاري، وهي في نفس الوقت ثمرة متطورة النضج لهذه التنمية والتطوير.

– دراسة عمر فرحاتي، بعنوان "**مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر**، وهي مقال منشور في مجلة الاجتهادالقضائي،العدد السادس، دون سنة النشر. تطرق الكاتب فيها إلى مكانة المجالس الشعبية البلدية في ظل الأحاديةفي ظل دستور 1963و قانون البلدية 1967، تم تطرق الكاتب لمكانة المجالس الشعبية البلدية في ظل التعددية السياسية في ظل قانون 1990و قوانين الانتخابات التي صدرت بعد إقرار التعددية السياسية، وفي الأخير تطرق للتأثير التعددية السياسية على المجالس البلدية .

– مقال **لقرع بن علي**، بعنوان "**التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات**". المنشور في مجلة دراسات لسنة 2018، تطرق فيه إلى أهمية التعددية الحزبية في الأنظمة الديمقراطية تم تطرق إلى مسار التعددية الحزبية في الجزائر من 1989-2015 ليخلص في الأخير إلى أثر التعددية الحزبية على العملية السياسية وبناء الديمقراطية في الجزائر.

– دراسة الباحثة فريدة مزياني، بعنوان "**المجالس الشعبية المحلية في ظل التعددية السياسية في التشريع الجزائري**"وهي أطروحة دكتوراه بكلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الصادرة سنة 2015. تطرقت الباحثة إلى كيفية تشكيل وتسيير المجالس المحلية في ظل التعددية السياسية، بالتطرق لمسار العملية الانتخابية ومدى تأثير النظام الانتخابي على تشكيل الأحزاب السياسة، إضافة إلى تطرقها لاختصاصات المجالس المحلية والرقابة المفروضة عليها في ضل التعددية السياسة.

أما دراستنا فتعتبر الدراسة الأولى من نوعها على مستوى الكلية والجامعة، والهدف منها ليس تكرار ما سبق فالإثراء الجديد الذي قمنا به في موضوعنا يتمثل في: ربط امكانية تحقيق التنمية المحلية انطلاقا من تجسيد الحوكمة المحلية التي تتجسد في احقاق مجالس محلية منتخبة بطريقة ديموقراطية، مع دراسة حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول.

3– إشكالية الدراسة:

تعد التنمية كعملية ديناميكية تقوم على محورية الفاعل الإنساني لأي نشاط سياسي، ومن هنا يبرز الدور المحوري للمجالس المحلية في تحقيق التنمية بأبعادها ومستوياتها المختلفة، وأن الشرط الأساسي لبدء مسيرة عملية التنمية وضمان نجاحها على مستوى التنظيمات المحلية، هو ضمان احترام الحقوق والحريات وضمان حاجات المواطن وأن المشاركة هي جوهر العملية السياسية، بمعنى أن تشمل العملية جميع القوى المجتمعية، وأن إقصاء أي فاعل منها من حيث المبدأ مناف جذريا للأصول الديمقراطية، في التشكيل السياسي للمجالس المحلية الضامنة لاستمرار التقدم الإنمائي.

ولما كانت آفاق التنمية لبلدية خيري واد العجول، وفرص تحقيقها ترتبط ارتباطا وثيقا بدور المجالس المحلية البلدية، ومدى فعاليتها في الاستجابة لحاجيات المواطنين واحترام الحقوق وضمان الحريات كمعايير واتجاهات ولتقييم أداء المجلس المرتبطة بالتنمية في البلدية، حيث من الضروري فهم طبيعة العلاقة التي تربط المجلس المحلي بالتنمية ومحاولة تقديم وصفة علاجية، لمشاكل التنمية بالبلدية عن طريق تحليل دور المجلس المحلي، كأداة لبناء نموذج إنمائي مستدام في البلدية يعمل على تلبية حاجات المواطنين، بواسطة التحول من التنمية المرتبطة أساسا بالفرد لاعتباره محور العملية التنموية، كوسيلة وهدف في آن واحد لاستراتيجيات التنمية في بلدية خيري واد العجول، بكل أبعادها سوءا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

و على ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح إشكالية موضوعنا والمتمثلة في:

إلى أي مدى تساهم المجالس المحلية في تحقيق التنمية ؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما المقصود بالمجالس المحلية ؟ وكيف يتم تسييرها ؟

- كيف تعمل الديمقراطية والحوكمة المحلية على تشكيل وتحديد الأدوار والأهداف للمجالس المحلية؟

- كيف يساهم المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول في تحقيق التنمية في المنطقة؟

و تندرج تحت هذه الأسئلة فرضيات مقترحة من أجل إيجاد تفسيرات لإشكالية الدراسة:

4- الفرضيات:

بناءا على المشكلة البحثية المطروحة فإننا وضعنا فرضية رئيسية متمثلة في:

كلما كان التشكيل السياسي للمجالس المحلية بطريقة ديموقراطية، كلما أدى ذلك إلى فعالية الأداء التنموي للمجالس المنتخبة.

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية فرضيات ثانوية والمتمثلة في:

- يعد التشكيل السياسي الديموقراطي للمجالس المحلية آلية سياسية، لتمكين الأفراد من المساهمة في تنمية مناطقهم وضمان الإنصاف والمشاركة لكل القوى المجتمعية الفاعلة.

- يمكن للمجلس المحلي لبلدية خيري واد العجول تحقيق التنمية المحلية في المنطقة، من خلال إتاحة الفرصة لمشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية بأنفسهم مع ضمان الأداء التنموي.

5- مناهج الدراسة

تفترض الدراسة معالجة الموضوع بالاعتماد على مجموعة من المناهج والمقتربات الأقدر على تفسير الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه، في هذا الإطار وقع الاختيار على المناهج والمقتربات التالية:

– **المنهج الوصفي** : وهو المنهج الذي يعنى بالدراسات التي تهتم بجمع وتلخيص وتصنيف المعلومات والحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم، أول المشاكل التي يرغب الباحث في دراستها، لغرض تحليلها وتفسيرها وتقييم طبيعتها للتنبؤ بها وضبطها أو التحكم فيها، وقد تم استخدامه من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالتشكيل السياسي للمجالس المحلية والتنمية المحلية، وضبط المفاهيم المتعلقة بهما.

– **منهج دراسة الحالة** : يسمح هذا المنهج بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بوحدة معينة أو بطريقة تفصيلية قصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة به، وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال إسقاط الدراسة، على حالة المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول بولاية جيجل، بهدف معرفة واقع التنمية المحلية في هذه المنطقة من خلال التطرق إلى إنجازات وإخفاقات المجلس، مع تقديم اقتراحات لتحقيق التنمية في البلدية.

– **المنهج الإحصائي**: تم استخدامه لتعزيز النتائج التي تم التوصل اليها من الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وإضفاء مزيد من الدقة والمصداقية من خلال استعراض بيانات وإحصاءات من الدراسة الميدانية.

– **منهج تحليل المضمون**: تم استخدامه من خلال تحليل البيانات والمعلومات والوثائق المحصل عليها، من قبل المسؤولين الإداريين خلال الدراسة الميدانية.

أما فيما يخص المقتربات فقد اعتمدنا على:

– **المقترب القانوني**: ويتم استخدام هذا المقترب في الرجوع الى النصوص القانونية المتعلقة بالولاية والبلدية، وذلك لتوضيح كيفية تسيير المجالس المحلية، ودورها في التنمية المحلية وأيضا القانون المتعلق بالانتخابات، وذلك عند تطرقنا إلى آلية انتخاب المجالس المحلية.

– **المقترب المؤسساتي**: تم الاعتماد عليه في موضوع دراستنا لأنه يهتم بدراسة الجماعات المحلية من جانبها المؤسسي، وقد تم استخدامه عند إسقاط الدراسة النظرية على إحدى المجالس المحلية، والمتمثلة في المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول.

6- خطة الدراسة:

انطلاقا من إشكالية الموضوع تم الاعتماد على الخطة التالية:

- الفصل الأول: يتناول المجالس المحلية: دراسة في آليات التشكيل والتسيير، حيث تطرقنا إلى آليات تشكيل المجالس المحلية وركزنا فيه على الانتخابات الديمقراطية، والتعددية السياسية والمواطنة الديمقراطية. مع التعريج على آليات تسيير المجالس المحلية، فقد قدمنا فيه عرض حول سير المداولات والدورات بالإضافة إلى عملية تشكيل اللجان الدائمة بالمجلس المحلي من أجل مساعدته في مهامه.

- الفصل الثاني: تناولنا فيه ديناميكية التنمية المحلية والدور الخدمي المجالس المحلية، من خلال التعريج على مفهوم التنمية المحلية، مع التطرق لأحد أشكال التنمية والممثلة في التنمية العمرانية المستدامة، مع التطرق لدور المجالس المحلية في تخطيط استراتيجية التنمية المحلية، من خلال تحديد دور الديمقراطية في تحقيق التنمية، وكذا التعريج على الموازنة المحلية، إضافة إلى التحدث عن ميكانيزمات التنمية المحلية في ضل سياسات المجالس المحلية، وفي الاخير التطرق الى دور نظام الحوكمة المحلية في تحقيق الاداء التنموي للمجالس المحلية.

3- الفصل الثالث: يتحدث هذا الفصل كإطار تطبيقي للدراسة، حول واقع التشكيل السياسي للمجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول، ودوره في تحقيق التنمية المحلية، من خلال التعريف بالمنطقة والمؤهلات التي تحوزها التعريج على المراحل التي تم المرور بها لتشكيل المجلس الشعبي البلدي في الانتخابات البلدية ل 23 نوفمبر 2017 تم عرض نتائج الاستبيان الموزع على المواطنين واستخلاص النتائج، فيما خصصنا اخر جزء منه لاستخلاص النتائج وتقديم المقترحات.

7- صعوبات الدراسة: إن اي دراسة علمية أكاديمية لا تخلو من صعوبات، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا ندكر:

- ضيق الوقت الممنوح للبحث في هذا الموضوع، مما صعب علينا تحليل ودراسة الموضوع بشكل دقيق ومفصل.

- صعوبة الترجمة فيما يخص المراجع الأجنبية المستعملة في دراستنا.

- صعوبة الحصول على المعلومات وشحها في الدراسة الميدانية، خاصة عند القيام بالمقابلات مع بعض المسؤولين.

الفصل الأول:

المجالس المحلية: دراسة في آليات التشكيل و التسيير

تمهيد:

تأخذ الدول الحديثة في تنظيم إدارتها الإقليمية بأسلوبين مختلفين، لكنهما متكاملين تتمثلان في المركزية الإدارية واللامركزية الإدارية،حيث تأخذ الدول النظام الذي يتماشى مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية إضافة الى درجة الوعي السياسي لمواطنيها ومدى تأصل النظام الديمقراطي.

ويأخذ نظام الإدارة المحلية في الجزائر بقاعدة وحدة النمط والأسلوب، في تشكيل المجالس المحلية المنتخبة وفقا لأحكام قانون الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، حيث إن المجلس الشعبي المحلي هو جهاز المداولة ومظهر من مظاهر التعبير عن اللامركزية وقد تجسدت الديموقراطية في وجود جهاز جماعي،يتكون عن طريق الانتخاب والدي بموجبه يدير الأفراد شؤونهم المحلية، ادا يجب أن نتعرف على كيفية التشكيل السياسي للمجالس المحلية المنتخبة وكيفية تسييرها.

ومن ثم سوف نقوم في هذا الفصل من البحث، بدراسة كيفية تشكيل المجالس المحلية حيث قسمنا الفصل إلى:

المبحث الأول: المجالس المحلية:آليات التشكيل السياسي

المبحث الثاني: المجالس المحلية: آليات التسيير

المبحث الأول: المجالس المحلية:آليات التشكيل السياسي

يعد الإنتخاب الأداة المثلى والناجحة لممارسة المواطنين لحقهم في الرقابة على السلطات والمجالس المحلية وهذا الحق الديمقراطي يتطلب بالضرورة مشاركة الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية عن طريق تمثيل مختلف القوى الشعبية في المجتمع. وعلى قدر نجاح النظام الانتخابي يزداد نجاح تجربه التعددية الحزبية خاصة في دولة لم تترسخ فيها الديمقراطية بعد كالجزائر. ونجاح التعددية الحزبية يؤدي إلى تكريس المواطنة الديمقراطية في المجتمع.

المطلب الأول: الإنتخابات الديمقراطية

أولا:تعريف الانتخابات

أ– الانتخاب لغة:

في لسان ابن منظور، الانتخاب من الفعل:نخب،"**انتخب الشيء اختاره، والنخبة ما أختاره منه ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم...و النّخب النزع والانتخاب الانتزاع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة**".[1]

ب– الانتخابات اصطلاحا: بعد تطرقنا للمعنى اللغوي للانتخاب لابد لنا من التطرق للمعنى الاصطلاحي له:"**يعد الانتخاب دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي، باعتباره وسيلة للمشاركة في تكوين حكومة تستمد وجودها في السلطة، واستمراريتها من استنادها إلى الإرادة الشعبية، ومن هنا يظهر الانتخاب كوسيلة للاتصال بين الحكام والحكوميين، وأمام استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة، ولم يعد هناك مفر من أن ينوب عن الشعب بعض أبنائه لتولي شؤون الحكم فيه**".[2]

كما تعرف الموسوعة الأكاديمية **Académie Encyclopedia American** أنه:"**طريقة لاختيار القادة وضع القرار بواسطة عملية التصويت**".[3]

---

[1] أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، ط 3، بيروت: دار الصادر، 2003، ص 216.

[2] ضياء الأسدي، **جرائم الانتخابات**، ط 2، لبنان: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2011، ص 19.

[3] هشام حسين الجبري، **ضمانات الدستورية لنزاهة الانتخابات النيابية**، الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2013، ص 17.

إضافة إلى ما سبق يمكن تعريق الإنتخاب على أنه «**الوسيلة المثلى لتولي الوظائف السياسية وممارسة الحكم بالطرق السلمية، إد أن انتقال السلطة لا بد من أن يكون سلميا، وبقناعة الشعوب واختيارهم بعيدا عن الوسائل القديمة التقليدية كالانقلابات العسكرية والتوريث**».[1]

ثانيا: مفهوم الانتخابات الديمقراطية

أ- تعريف الانتخابات الديمقراطية:

احتل مفهوم الانتخابات الديمقراطية عند الكثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك مند أن عرف جوزيف شومبيتر(Joseph A. Schumpeter) الديمقراطية أنها «**مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي تستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة**».[2]

كما أن روبرت دال (Robert Dahl) وضع الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن شروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره غير أنه لم يقدم تعريفا تفصيليا للانتخابات النزيهة والحرة، مؤكدا، ضرورة أن تسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، معبرا عن الترتيب المنطقي للأمور والتي تأتي على النحو التالي:حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة إضافة إلى حرية التعبير، وحرية التنظيم، تشكيل مؤسسات مستقلة وإجراء انتخابات حرة نزيهة أي الانتخابات الحرة والنزيهة هي دورة الديمقراطية، وليسبدايتها عند دال.[3]

و استنادا إلى ما تقدم يمكن استنتاج متطلبات الانتخابات الديمقراطية والتي تتمثل في الإطار الدستوري للنظام الديمقراطي، والذي يحدد المتطلبات الرئيسية للانتخابات الديمقراطية والتي تكون في مجملها حول:[4]

أ- تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال الاستناد إلى مبدأ حكم القانون.

ب- تمكين المواطن من المشاركة في عملية ضع القرارات السياسية.

---

[1] منصورمحمد محمد الراسي، **حق الانتخاب والترشح وضماناتها**. (د، ب، ن)، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص 23.

[2] Joseph A. Schumpeter, **Capitalism, Socialism, and democracy**, 3rded, New York: horper, 1950, p. 259

[3] علي خليفة الكواري (وآخرون)، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2009، ص 34.

[4] نفس المرجع، ص 36.

ج- تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على أساس رابطة المواطنة.

ب- معايير الانتخابات الديمقراطية: تتمثل فيما يلي:[1]

أ- معايير فعالية الانتخابات الديمقراطية: أي أن الانتخابات تجري في ضل قاعدة حكم القانون وتتسم بالتنافسية، وأن للانتخابات مقاصد ووظائف وتترتب عنها مجموعة من النتائج الفعلية والملموسة في نظام الحكم وتعبر عن البرنامج الانتخابية للمرشحين والأحزاب السياسية ومدى استجابتها للمطالب الشعبية.

ب-معيار حرية الانتخابات: ويتمثل في كون الانتخابات تجري في ضل قاعدة حكم القانون تتسم بالتنافسية واحترام الحقوق، والحريات الرئيسية للمواطن.

ج- معيار نزاهة الانتخابات الديمقراطية: يعني أن الانتخابات تتم بشكل دوري ومنتظم، وتتسم عملية إدارتها والإشراف عليها، والإعلان نتائجها بالحياد السياسي والعدالة والشفافية.

ثانيا: مراحل العملية الانتخابية.

- النظام الانتخابي:

تعد الانتخابات مدخلا ديمقراطيا بتحديد المبادئ المحورية، والآليات التمثيلية الصحيحة التي تنتهجها، يضمن للشعب تفريغ الديمقراطية من مضامينها، حيث يعتبر النظام الانتخابي هو المؤسسة الأكثر عرضة للتلاعب بحيث أن عملية اختياره هي عملية سياسية بحتة،و تلعب المصلحة السياسية دورا أساسيا في اختيار توعية النظام الانتخابي.[2]

1- تعريف النظام الانتخابي:

يعرف على أنه مجموعة آليات انتخابية تعمل على ترجمة ما يحدث في الانتخابات العامة أي يقوم بتحويل الأصوات المدلى بها في الانتخابات، إلى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين.[3]

---

[1] علي خليفة الكواري، وآخرون، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**. مرجع سابق، ص 36.

[2] قوي بوحنية، وآخرون، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**.عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011 ص 167.

[3] نفس المرجع، ص 186.

فعندما تكون أي دولة مقبلة على وضع نظامها الانتخابي فإنها تكون مخيرة بين عدد أنظمة وبعبارة أخر يجب في هذا المجال تحديد موقعها من ثلاث قضايا:[1]

- تحديد صور الإقناع.
- أساليب تحديد الفائزين.
- تحديد الهيئة الناخبة والترشح.

2- طبيعة النظام الانتخابي الجزائري:

أ- صور الاقتراع:

أخذت الجزائر بنظام الاقتراع العام السري والمباشر، على اعتبار أنه يتماشى أكثر والنظام الديمقراطي الذي تعمل الجزائر جاهدة لترسيخه[2]، فنظام الاقتراع العام السري المباشر يحقق العديد من المزايا، فهو يؤدي إلى تقرير حق الانتخاب لعدد أكبر من الأفراد، ويحقق المساواة بينهم دون تمييز أساسه المولد، العرق، الجنس...،حيث ينمي لدى الأفراد الشعور بالثقة بالإضافة إلى أن الناخبين من خلاله يقومون باختيار ممثليهم من بين المرشحين مباشرة دون أن يكون هناك مندوب عنهم يمارس هذا الحق في إطار من السرية للمحافظة على إرادة الناخبين من التأثير عليها بالتهديد والرشوة.[3]

ب- أسلوب تحديد الفائزين:

يهدف تنظيم العملية الانتخابية بأسلوب ديمقراطي يكفل حق الطوائف السياسية المشاركة، في الانتخابات،في التمثيل بالمجالس المحلية، حيث استقر المشرع الجزائري في انتخاب أعضاء المجالس المحلية على تبني نظام القوائم مع التمثيل النسبي.[4]

---

[1] عبد الهادي الجهري، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**. ط 8، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2001، ص 153.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 اوت 2016، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمي، العدد 50 الصادرة في 28 أوت 2016ص11.

[3] غنية شلغوم، نعيمة ولد عامر،"**أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي-حالة الجزائر**".مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد أفريل 2011، ص 180.

[4] القانون العضوي رقم 16-10 المتعلق، بنظام الانتخابات،مرجع سابق، ص17.

وبمقتضى هذا النظام يقوم الناخب باختيار مجموعة من المترشحين بدل مترشح واحد، يتم تحديد عددهم وفق المقاعد المطلوب شغلها في المجلس المحلي، وعلى الناخب أن يختار القائمة التي يراها مناسبة كما هي دون أجراء تعديلات.[1] وهو ما يعرف بالقوائم المغلقة، ويتم توزيع عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة على القوائم المشاركة في الانتخابات تبعا لنسبة وعدد الأصوات المحصل عليها لدى كل قائمة، حيث يهدف التمثيل النسبي إلى ضمان تمثيل جميع القوائم السياسية المشاركة بنسب تساوي عدد الأصوات المحصل عليها.[2]

ج- الهيئة الناخبة:

هو ذلك الشخص الذي يدلي بصوته تعبيرا عن إرادته في اختيار ممثليه وقد عمد المشرع إلى التدخل بوضع مجموعة من الشروط، الواجب توفرها في الناخب حتى تكون له الأهلية الانتخابية،وهي شروط مرتبطة بالفرد تمنح الدول إلى فرضها بهدف توسيع أو تضييق الهيئة الناخبة أو إقصاء فئة معينة."**حيث يعد ناخبا جزائريا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثمانية عشر(18) سنة كاملة يوم الاقتراع، وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ولم يوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع المعمول به**".[3]

د- الترشح:

تنص المادة 50 من دستور سنة 1996 على أنه **"لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب"**، حيث أن من بين أهم مراحل عملية انتخاب المجالس الشعبية المحلية إيداع المرشحات سواءا كانت حزبية أو حرة، ففي ضل نظام التعددية السياسية في الجزائر طبق مبدأ حرية ونوعية الترشح.[4]

- الإجراءات التمهيدية للعملية الانتخابية:

تمثل الإجراءات التحضيرية للعملية الانتخابية المحور الأساسي لها، وذلك نظرا للارتباط الوثيق بين صحة هذه الإجراءات والنتيجة المرجوة من الانتخابات، ومدى نزاهة العملية الانتخابية.

---

[1] نبيلة قوجيل، عفاف حبة،"**القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف**".مجلة الاجتهاد القضائي، 2008، ص 367.

[2] علي خليفة الكواري وآخرون، موجع سابق، ص 34.

[3] القانون العضوي رقم 16-10 ، المتعلق بنظام الانتخابات،مرجع سابق،ص 10.

[4] مولاي هاشمي،" **تطور شروط الترشح للمجالس الشعبية المنتخبة** ". مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، 2015، ص 191.

وقد عمل المشرع الجزائري جاهدا من أجل ضبطها وذلك من خلال أحكام القانون العضوي للانتخابات رقم16-10، رغبة منه في تحييد الإدارة وإضفاء سمتي النزاهة والشفافية على سير العملية الانتخابية وتتمثل هذه الإجراءات في:[1]

1- مرحلة مراجعة القوائم الانتخابية:

تنطلق المراجعة العادية للقوائم الانتخابية، بناءا على قرار من الوالي يتضمن تسمية تشكيلة اللجنة الإدارية وتاريخ المراجعة ونهايتها، حيث يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بناءا على القرار الولائيبتعليق إشعار المواطنين متضمنا تاريخ انطلاق المراجعة على مستوى البلدية[2]، والتي تدوم شهر بداية من تاريخ الفاتح أكتوبر إلى غاية اليوم الواحد والثلاثين من نفس الشهر تقوم خلالها اللجنة الإدارية بمراقبة ما تم إعداده من قبل كاتب اللجنة الدائم والمتعلقة أساسا بما يلي: [3]

- أسماء المواطنين المتقدمين بطلبات التسجيل.
- قائمة أسماء الأشخاص المشطوبين.

وجب تقديم الاعتراضات على التسجيل أو الشطب خلال العشرة (10) أيام الموالية لتعليق إعلان اختتام العمليات المذكورة أعلاه.[4]

تتم عملية المراجعة العادية للقوائم الانتخابية تحت إشراف لجنة إدارة مشكلة من:[5]

- قاضي رئيس يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا.
- رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- الأمين العام للبلدية (عضوا).
- ناخبين اثنين يعينهما رئيس اللجنة كعضوين.

---

[1] القانون العضوي رقم 16-10 ، المتعلق بنظام الانتخابات،مرجع سابق ،ص11.

[2] نفس المرجع ،نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع ،نفس الصفحة.

[4] القانون العضوي رقم 16-10، المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق،ص11.

[5] نفس المرجع، نفس الصفحة.

2- دعوة الهيئة الناخبة:

على غرار أغلب التشريعات الانتخابية التي تسند مهمة دعوة الهيئة الناخبة إلى السلطة التنفيذية باعتبارها الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية برمتها وبصفة عامة.[1] يختص في الجزائر رئيس الجمهورية باعتباره رئيس الهيئة التنفيذية بدعوة هيئة الناخبين لمختلف الاستفتاءات والمحطات الانتخابية، ويعتبر استدعاء الهيئة الناخبة في صميم صلاحيات رئيس الجمهورية والتي لا يمكن تفويضها أو التنازل عليها وفقا لأحكام المادتين 77-87 من الدستور، ويتم نشر المرسوم الرآسي المتعلقة بدعوة هيئة الناخبين بالجريدة الرسمية قصد إعلام الهيئة الناخبة بموعد الإشارة.

ويتضمن المرسوم الرئاسي الخاص باستدعاءالهيئة الناخبة نقطتين:

- تحديد توقيت وميعاد إجراء الانتخابات حيث تستدعى الهيئة الناخبة بالمرسوم الرآسي في غضون الأشهر الثلاثة التي تسبق إجراء الانتخابات.

- تحديد تاريخ المراجعة الإستثنائية لقوائم الانتخابية حيث يمكن مراجعتها إستثنائيابمقتضى المرسوم الرآسي حيث تحدد فترة افتتاحها واختتامها، ويتم إتباع نفس الإجراءات التي اتبعت أثناء مرحلة المراجعة العاديةللقوائم الانتخابية المذكور آنفا.

3- الترشح للانتخابات:

يعد الترشح عملا قانونيا يعبر فيه صراحة الفرد وبصفة رسمية أمام الجهات المختصة عن إرادته في التقدم لشغل المنصب المطلوب شغله بالانتخابات، فيتم بمقتضاه اكتساب المواطن صفة الترشح والصلاحية لدخول المنافسة الانتخابية حيث أن مبدأ عمومية الترشح يعد أهم المبادئ التي تحرص الدول على إرسائها، إضافة إلى ضرورة إلزامية إعلان الجهة المختصة عن فتح باب الترشح للانتخابات، بأجل كاف قبل عملية الاقتراع، حيث يجب أن يودع التصريح بالترشح في أجل أقصاه عشرون يوما قبل تاريخ الاقتراع.[2]

---

[1] أحمد بنيني، "**الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر**". أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق،جامعة باتنة،2006، ص88.

[2] القانون العضوي رقم 16-10 ، المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق،ص25.

ولقد كفل الدستور الجزائري حرية الترشح حيث يساوي جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أي شروط غير المشروط التي يحددها القانون.[1]

وقد حدد المشرع الجزائري شروط الترشح للانتخابات المحلية وهي كالآتي:[2]

- أن يكون بالغا من العمر ثلاثا وعشرون سنة (23) على الأقل يوم الاقتراع.
- أن يكون حاملا للجنسية الجزائرية.
- أن يثبت آداءه للخدمة الوطنية أو أعفاءه منها.
- أن لا يكون محكوما عليه بحكم نهائي لارتكابه جناية أو جنحة سالبة للحرية ولم يرد اعتباره باستثناء الجنح الغير عمدية.
- أن يكون مسجلا ي الدائرة الانتخابية التي سيترشح فيها.
- أن ينتمي إلى قائمة مترشحة على اعتبار أن الانتخابات المحلية قائمة على نظام القوائم فلا يجوز الترشح الفردي وإن تكون القائمة مزكاة من قبل حزب سياسي،و في حال وجود قائمة حرة ينبغي لها جمع ما مقداره 5% من توقعات ناخبي الدائرة المعنية.

– الحملة الانتخابية:

1– **تعريف الحملة الانتخابية:** تعرف الحملة الانتخابية بأنها تواصل مباشرا وغير مباشر يتم بين المرشح أو من يمثله وبين جمهور المواطنين، ويكون التواصل مباشرا أو من خلال اللقاءات أو التجمعات والمهرجانات كما قد يكون غير مباشر عبر سائل الإعلام المختلفة. وذلك من أجل استقطاب واستمالة المواطن لضمان وعاء انتخابي، كفيل باختيار هذا المترشح أو ذلك.[3]

---

[1] مولاي هاشمي،مرجع سابق، ص 193.

[2] عبد المالك داودي، **"حدود السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية المحلية"**.(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة،2017، ص 16.

[3] فضيل دليو، **الاتصال السياسي في الجزائر**. الجزائر: مخبر بحث علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، 2010، ، ص 82.

كما عرفها دينين ماكسويل أنها: "جهود اتصالية تمتد على فترة زمنية، تستند إلى سلوك مؤسسي أو جمعي، يكون متوافقا مع العايير، والقيم الشائعة بهدف توجيه وتدعيم وتحفيز اتجاهات الجمهور نحو أهداف مقبولة اجتماعيا مثل التصويت.[1]

2- **المبادئ التي تحكم الحملات الانتخابية:** ستعمل الأحزاب السياسية المتنافسة والمرشحين الرعاية لانتخابية للتأثير على الناخبين ووسائل متعددة للفوز بالانتخابات، وتضمن التشريعات المبادئ التي تحكم الحملات الانتخابية ويمكن ذكرها كالآتي:[2]

- **المساواة بين المرشحين أثناء الحملات الانتخابية.** يحكم الحملة الانتخابية مبدأ المساواة في منح الفرص المتكافئة للمرشحين للتعبير عن أفكارهم، واتجاهاتهم وشرح برنامجهم بالكلمة المرئية والمسموعة والشعارات والرموز. وجوب تطبيق مبدأ المساواة على وسائل الدعايةالمسموح بها في قانون الانتخابات كالمساواة في عرض الملصقات، إذ يمنح كل مرشح مكانا محددا أو ساحة متساوية في الأماكن المخصصة للحق الإعلانات، والمساواة في الوقت المخصص لكل حزب في الإذاعة والتلفزيون لعرض أفكارهم وبرامجهم.

- **حياد السلطة الإدارية:** من المهام الأساسية للسلطة الإدارية الإشراف على العملية الانتخابية ويقع على عاتقها أثناء قيامها بهذه المهمة واجب الحياد بين الأطراف المتنافسة، وأن لا تمارس أي تصرف من شأنه التأثير على أي جهة مما يخدم الجهة الأخرى، كما تلتزم بالحياد التام اتجاه وسائل الإعلام السمعية البصرية، لذلك نجد أن أغلب التشريعات الخاصة بالوظيفة العامة بالدولة تمنع الأعوان الإداريين من ممارسة أي نشاط أثناء الحملة الانتخابية لصالح أي حزب.

و المشرع الجزائري نص على ذلك طبقا لنص المادة: 23 من دستور 1996 على أنه: "**عدم تحيز الإدارة يضمنه القانون**". كما تضمن القانون العضوي للانتخابات 16-10 على ضرورة التزام أعوان الإدارة بالحياد.[3]

3- **شرعية الوسائل المستخدمة في الحملة الانتخابية:** أصبح لوسائل الإعلام الحديثة دور لا يستهان به في عملية الدعاية الانتخابية لما تقدمه من تيسير للمرشحين في عرض برامجهم وأفكارهم في أوساط الهيئة الناخبة.

وبما لا شك فيه أن هذه الوسائل المستعملة في الدعاية الانتخابية تهدف للتأثير على الناخب، مما يدفع بعض المرشحين الذين يفتقدون إلى عناصر النجاح الحقيقية إلى استعمال بعض الأساليب، غير الشرعية من خلال تضليل

---

[1] فضيل دليو، نفس المرجع، ص 186.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 12-29، المؤرخ في 2012/02/06، يحدد كيفيات إشهار الترتيبات، العدد 8، المؤرخ في 2012/02/15.

[3] القانون العضوي رقم 16-10 ، المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق،ص32.

الرأي العام لجمهور الناخبين بهدف الوصول إلى السلطة، وعليه فإنه يتعين أن لا يتضمن الدعاية الانتخابية أساليب الدعاية غير المشروعة وغير الأخلاقية.[1] **"تبدأ الحملة الانتخابية قبل 25 خمسة وعشرون يوما (25)من الاقتراع، وتنتهي قبل ثلاثة أيام من تاريخ الاقتراع، ولا يمكن لأي كان ومهما كانت الوسيلة وبأي شكل كان أن يقوم بالحملة خارج الفترة المنصوص عليها".**[2]

كما تتم التجمعات الخاصة بالحملة الانتخابية داخل الأماكن المغلقة المحددة مسبقا من طرف الإدارة وذلك لتسهيل التحاق المواطن بها، ويمنح الترخيص لهذه التجمعات الانتخابية بناءا على تصريح مسبق يقدم للجهة المخولة قانونا بمنع التراخيص قبل ثلاثة أيام من تاريخ عقد التجمع. أما بالنسبة للملصقات فينبغي تعليقها في الأماكن المسموح بها والمخصصة لهذا الغرض، ويمنع استعمال أي شكل آخر للإشهار خارج المساحات المخصصة لكل مرشح أو حزب سياسي.[3]

كما وضع قانون الانتخابات الجزائري مجموعة من الضوابط القانونية للحملة الانتخابية حيث يحضر ويمنع طيلة الحملة الانتخابية على كل مرشح ما يلي:[4]

- استعمال أماكن العبادة والإدارات العمومية ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين مهما كان نوعها لأغراض الدعاية الانتخابية.
- يمنع استعمال اللغات الأجنبية.
- يمنع الاستعمال المسيء لرموز الدولة.

4- **إجراءات العملية الانتخابية:** تشكل مرحلة التصويت وفرز النتائج مرحلة هامة للغاية في العملية الانتخابية، حيث يتحدد من خلالها مدى نجاح الانتخابات من عدمها، فمن الضروري أن تتم هذه المرحلة في جو يسوده الأمن والاستقرار، ومن أجل ذلك يشدد المشرع الجزائري على أن تتم عملية التصويت في كنف الديمقراطية والشفافية، والتزام

---

(1) محمد كمال القاضي، **الدعاية الانتخابية**. القاهرة: دار النمر للطباعة، 1995، ص ص 109-112.

(2) القانون العضوي رقم 16-10 ، المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق،ص 33.

(3) نفس المرجع ، نفس الصفحة.

(4) القانون العضوي رقم 16-10 ، المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق، ص 34.

الحياد التام، النزاهة من خلال عملية الفرز من قبل الأطراف المنظمة لها، حتى تؤدي الدور المنوط بها وحماية المسار الديمقراطي.

أ- **التصويت:**

تتم عملية الاقتراع في الدائرة الانتخابية حيث يوزع المواطنون بقرار من الوالي على مكاتب التصويت بقدر ما تقتضيه الظروف المحلية ويتطلبه عدد الناخبين. وتبدأ عملية الاقتراع على الساعة الثامنة صباحا وتختتم في نفس اليوم على الساعة السابعة مساءا، وقد حدد المشرع إستثناءاتعلى هذه القاعدة مراعيا الظروف التي قد تتزامن وعملية التصويت. حيث أجاز المشرع للوالي عند الاقتضاء بترخيص من الوزير المكلف بالداخلية، أن يتخذ قرار لتقديم ساعة بداية الاقتراع باثنين وسبعين ساعة على الأكثر، في البلديات التي يتعذر فيها إجراء عملية الاقتراع في اليوم نفسه لأسباب مادية تتصل ببعد مكاتب التصويت، اوتشتت السكان أو تأخير ساعة اختتامه في بعض البلديات أو في سائر أنحاء دائرة انتخابية مع ضرورة أن يطلع اللجنة الولائية لمراقبة الانتخابات بذلك قصد تسهيل ممارسة حقهم الانتخابي.[1]

نصت المادة 34 من القانون العضوي للانتخابات 16-10 على أن التصويت شخصي وسري ومعنى أن التصويت شخصي أنه تعبير عن الإرادة بصفة شخصية، فلا يجوز التصويت عن طريق الإنابة أو المراسلة. حيث يمنح المشرع للناخب حرية الاختيار والإدلاء برأيه، لكن في حال وجود ناخب مصاب بعجز يمنعه من الإدلاء برأيه وإدخال الورقة في الظرف ووضعها في الصندوق فعليهأن يستعين بشخص آخر يحدده رئيس مكتب التصويت.

أما صفة السرية فالمقصود بها أن يعبر الناخب على إرادته في الانتخاب بصفة سرية ويدلي بصوته دون أن يشعر أحد بموقفه الذي اتخذه ضمان لحريته في الاختيار.[2]

يبدو جليا من خلال كافة الإجراءات والتقنيات التي فرضها المشرع على عملية التصويت، حرصه الشديد على نزاهة وشفافية العملية ، بوصفها الأساس الذي تبنى عليه الديمقراطية الإطار القانوني لها.

---

[1] القانون العضوي رقم 16-10 ، المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق ، ص15.

[2] فريحات إسماعيل ،"**الأسس الديمقراطية لنظام الجماعات المحلية في الجزائر**" .مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر،جانفي 2016، ص 190.

ب– الفرز وإعلان النتائج:

تعد عملية فرز أصوات الناخبين عملية حساسة وخطيرة للغاية، لدى من الضروري أنتتسم الشفافية التامة والعلنية داخل المكاتب.[1] وتبدأ عملية فرز الأصوات بإحصاء البطاقات غير المستعملة والتالفة والملغاة وقد حدد المشرع البطاقات التي تعتبر ملغاة وهي:[2]

- الظرف المجرد من الورقة أو الورقة من دون ظرف.
- عدة أوراق في ظرف واحد.
- الأظرفة التي تحمل علامات أو المشوهة أو الممزقة.
- الأوراقالمشطوبة كليا أو جزئيا.
- الأوراق أو الأظرفة غير النظامية.

تم تعد البطاقات مع الحرص على أن تكون هذه الأخيرة تساوي عدد الأشخاص الذين صوتوا مع وضع الأوراق التي تثير الشكوك جانبا.[3]

عند الانتهاء من عملية الفرز وتعداد الأصوات، يسلم الفارزون لمكتب التصويت أوراق الأصوات الموقعة من طرفهم، وكذلك الأوراق التي تثير الشك في صحتها، ويوضع في كل مكتب تصويت محضر لنتائج الفرز محرر ومكتوب بحبر لا يمحى في ثلاثة نسخ يوقعها أعضاء مكتب التصويت، وتوزع على رئيس مكتب التصويت لتعليقها داخل مكتب التصويت وتسلم نسخة إلى رئيس اللجنة الانتخابية البلدية مع الملاحق ومقابل وصلإستلام ونسخة إلى الوالي يصرح رئيس المكتب علنيا بالنتيجة، ويسلم نسخة من محضر الفرز مصادقا عليه مطابقة للأصل فورا إلى الممثل المؤهل لكل قائمة ، مقابل وصل استلام فور تحرير المحضر داخل مكتب التصويت وقبل مغادرته تدمغ هذه النسخة في جميع صفحاتها بعبارة نسخة مطابقة للأصل.[4] وبعد أن تجمع اللجنة الانتخابية النتائج المسجلة على مستوى كل مكتب تصويت بالبلدية، تسلم نتائج الاقتراع للجنة الانتخابية الولائية التي تقوم بمراجعة وجمع النتائج النهائية التي توصلت إليها اللجان الانتخابية البلدية، ويجب على اللجنة الولائية أن تنهي أعمالها خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من

---

(1) شوقي يعيش تمام ، **الطعون في انتخابات المجالس النيابية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**. أطروحة دكتوراه ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة بسكرة ، 2015، ص 225.

(2) القانون العضوي رقم 16-10، المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق، ص16.

(3) أحمد صالح أحمد العميسي، مرجع سابق، ص 384.

(4) القانون العضوي رقم 16-10 ، المتعلق بنظام الانتخابات، مرجع سابق ، ص15.

اختتام الاقتراع وتعلن النتائج النهائية.[1] بعدها يستدعي الوالي المنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي أو الولائيخلال الخمسة عشر يوما التي تلي إعلان نتائج الانتخابات.[2]

المطلب الثاني: التعددية السياسية والمواطنة الديمقراطية

أولا: التعددية السياسية.

1- **تعريف التعددية السياسية:** قبل التطرق إلى تعريف التعددية السياسية، يجب التطرق إلى تعريف التعددية.

- **تعريف التعددية:**

لغة: مأخوذة من المصدر الأصلي، "تعدُّد" وفعله "تعدد" ويقال تعدد يتعدد تعدُّدا، أي صار ذا عدد.

أما موسوعة السياسية فترى بأن التعددية مأخوذة من لفظة العدة: «وتعني الجماعة، قلت أو كثرت، وتقول رأيت عدة نساء، العديد الكثرة».[3]

اصطلاحا: عرفت التعددية اصطلاحا تعاريف عديدة نذكر منها ما جاء في الموسوعة السياسية بأنها: "**مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية ذات مصالح مشروعة ومتفرعة**".[4]

وعليه مما سبق ذكره فالتعددية تعرف بأنها الاعتراف والسماح لأديان المجتمع وطوائفه ومذاهبه وجماعاته وأحزابه بإظهار عقائدهم وآراءهم ومواجهاتهم وممارستها والدعوة إليها عن طريق التجمعات السلمية، من غير إضرار بالآخرين.[5]

- **تعريف التعددية السياسية:** هي مصطلح حديث الظهور والاستخدام، وهو وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية، حيث عرفت المجتمعات الإنسانية صيغ التعامل مع التعددية السياسية. وقد تم تقديم مجموعة من التعريف لها نذكر

---

[1] بن سنوسي فاطمة، مرجع سابق، ص131.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،القانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بقانون البلدية،الجريدة الرسمية،العدد 37،3 جويلية 2011 ، ص 13.

[3] حسان عبد الله، **في مفهوم التعددية السياسية**، تاريخ التصفح 2018/02/20 منشور على الموقع:

http:///islamonaline.net/17834.

[4] هايل عبد المولى طشطوش، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية**. الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012، ص 79.

[5] مراد رايق عودة ، **التعددية السياسية في المجتمع الإسلامي بين الاختلاف المشروع والتفرق الممنوع** ، ورقة بحثية مقدمة في جامعة الجوف السعودية، 2012،ص 66، منشور على الموقع الإلكتروني: https://repository.najah.edu

منها ما قدمه ناظم عبد الواحد الجاسور على أنها " **مشروع كفله الدستور، يهدف إلى توطيد الوحدة الوطنية وتماسك المجتمع وضمان ديمومة الاستقرار السياسي، منطلقات من فكرة أن التعدد يعني تجربة المجتمع ويزيد من إمكانياته**".[1] كما عرفت أيضا بأنها "**مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، حقها في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة والتأثير على القرار السياسي في مجتمعا ما أي الإقرار والاعتراف بوجود التنوع، وبأن هذا التنوع لابد أن يترتب عليه اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات**".[2]

كما يعرفها أيضا أحمد ثابت بأنها " **أداة لتنظيم الحياة لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة، مع مختلف الاتجاهات الفكرية كشرط أساسي لممارسة الديمقراطية التي توفر لفئات المجتمع إمكانات المشاركة في المصير الواحد**".[3]

ومما سبق ذكره من التعاريف للتعددية السياسية يمكن إعطاء تعريف إجرائي للتعددية السياسية هي: مفهوم واسع يعني وجود أشياء متعددة، وهو مصطلح معقد لأنه يمكن أن يستخدم معنيين: معياري ووصفي، وأحيانا يجمع بين المعنيين. فهو كمصلح معياري يتضمن التعددية أو التنوع كأمر صحي، ومرغوب فيه لذاته، لأنه يكرس الحرية، ويفرز المناقشة والحوار والفهم، أما كمصطلح وصفي فإنه يتخذ العديد من الأشكال، فتشير التعددية السياسية إلى تعددية في القيم الأخلاقية، بينما تقترح التعددية الثقافية تنوعا في نمط الحياة والأعراف الثقافية".

- **ظهور التعددية السياسية:** ظهر مفهوم التعددية السياسية في قلب الديمقراطية الليبرالية، إذ عرف تطور في اتجاهات عديدة منها اقتصادية، اجتماعية وسياسي، إذ أرجعت بعض التحليلات نظرية التعددية إلى كتابات مبكرة مثل كتاب الديمقراطية في أمريكا لدى توكيل إذ وصف المجتمع الأمريكي بوصفات منها: غياب الأرستقراطية وإنشاء الجماعات التطوعية والقوة التي حالت دون التعسف في استخدام السلطة من قبل الحكومة الفيدرالية.

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**. بيروت: دار النهضة العربية،2008، ص1

[2] علي الدين هلال، وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**. بيروت: مذكرة دراسات الوحدة العربية، 1483، ص 338.

[3] أحمد ثابت، **التعددية السياسية**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1990، ص 17.

حيث أكد بأن لامركزية السلطة وإنشاء الجماعات المستقلة التي تتوسط العلاقة بين الحكومة المركزية والأفراد من شأنه تأكيد طابع التعددية، كما أن التعددية العرقية والثقافية يمكنها إثراء التعددية السياسية، في سياق من التنوع والاختلاف، والذي قد يمكن علاج سلبياته من خلال خلق الشعور بالأمة الواحدة.[1]

وقد ارتبط تطور مفهوم التعددية السياسية تاريخيا بالإهتمام المتزايد في الفكر السياسي، بداية من القرن السابع عشر فصاعدا وبشرعية المصالح الخاصة ومفاهيم المصالح العامة. وتأصل هذا التأكيد في نظريات الحقوق الطبيعية، خاصة حق الملكية.[2]

ومنه يرجع ظهور التعددية في مراكز السلطة ونويات المجتمع المدني، إلى ارتباطها بصورة وثيقة بنشأة نوع جديد من الإقتصاد السياسي وأساليب جديدة للإنتاج، أي إقتصاد السوق، الرأسمالية التجارية أولا ثم الرأسمالية الصناعية فيما بعد، وخلقت هذه العمليات نوايات لمراكز قوى مستقلة نسبيا، كانت بعيدة عن متناول السلطات السياسية وفي الوقت نفسه كثيرا ما ادعت مراكز القوى الجديدة هذه الحق في الوصول المستقبل ذاتيا لمراكز السلطة.[3]

ومفهوم التعددية السياسية لا ينحصر في وجود عدد من الأحزاب فحسب، ولكن في قدرة هذه الأحزاب على تصورات لبرامج الدولة والمجتمع فتتميز عن بعضها البعض ومعبرة بذلك عن نضجها وفاعليتها ومستوى تفاعلها مع المجتمع، كما تقتضي التعددية السياسية وجود مجتمع مدني يتعدى كونه يؤدي وظيفة تنشئه وتعبئة الجماهير وتقديم المعلومات، وهذا المجتمع المدني يجب أن يكون لديه شخصية معنوية وإستقلالية وأن يكون قادرا على قوة إقتراحإجتماعية وقوة حفظ سياسية مؤثرة على الخيارات السياسية والقرارية للنظام السياسي باعتبارها منظمات تساعد على وضع الأهداف وتطوير وتوسيع البدائل.[4]

كما أن التعددية السياسية لا تعبر عن مجموعة من الأحزاب كتلة من الجمعيات، ولكن أيضا هي تعبر عن ثقافة الاختلاف والحوار والتلاقح الفكري والسياسي، والفعل الإتصالي الذي يهدف إلى التوصل إلى تفهم متبادل في

---

[1] عبد الفقار رشاد القصبي،**التطور السياسي والتحول الديمقراطي:التنمية السياسية وبناء الأمة**.ط 2، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 2006، ص 19.

[2] س.ن.أيزنشتان، **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغير**. (تر: مها بكير)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002، ص 34.

[3] المرجع نفسه، ص 16.

[4] Susan Scarrow, **political parties and democracy in the theoretical and practical prespecitives**.washington: National democratic institute for international affair, 2005, p. 3

ظل إختلاف المصالح والأطر الثقافية واللغوية لأنه الطريق لبناء لمجتمع ديمقراطي.[1] **شروط التعددية السياسية**: لكي تكون هناك تعددية سياسية فعالة وإيجابية يجب أن تتوفر شروط والتي تتمثل في:[2]

- وجود دستور ديمقراطي وقانون فعال مبني على حقوق الإنسان.
- وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تكرس قيمة المعارض.
- وجد هيكلة سلطوية تكرس الدور المحور للبرلمان والصفة التمثيلية النواب.
- وجود صحافة حرة قادرة على نشر البرامج السياسية للأحزاب، وخلق مجال إعلامي حر وفعال ينمي النظم الديمقراطية للنخب والمواطنين، على حد سواء.
- أن يكون المجتمع مؤلف من جمعيات ومؤسسات مختلفة ومستقلة ثقافيا ومهنيا وتعليميا واقتصاديا.
- **آليات التعددية السياسية**: وتنقسم إلى ثلاث آليات وهي:[3]

أ- التعدد التنظيمي المفتوح: أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، وهذه الآلية متعلقة بالنظام الحزبي، وضروة فكرة التنظيم لا تعني بالضرورة فرض هيكل تنظيمي محدد، أي حرية هذه المجتمعات في تنظيم قواعد تشغيلها الداخلي.

ب- تداول السلطة السياسية: تعبر عملية التداول على السلطة من القوى السياسية عن إستقلال النظام السياسي وحياده إزاء مطالب القوى السياسية للمشاركة في السلطة فهذه الآلية تتيح للجمعيات والأحزاب والمنظمات السياسية أن تلعب دورا في الضغط على صناعة القرار السياسي فحسب، والمشاركة في صنع القرارات والمساهمة فيها بشكل يحقق رغبات وتطلعات مختلف الجماعات وبشكل متوازن.

---

(1) دانيال يانكلوفتش، **الديمقراطية وقرار الجماهير: كيف تنجح الديمقراطية في عالم أكثر تعقيدا**. (تر: كمال عبد الرؤوف)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993، ص 299.

(2) George A-Kourvetaris, **political sociology: structure and process**. London: Allyn and Bacon, 1997, pp. 21-22

(3) أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، "**آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية**". مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية والقانونية، المجلد 1، العدد 19، 2005، ص ص 431-435.

ت– الحقوق والحريات: من المواضيع التي ترتبط بها التعددية السياسية موضوع الحقوق والحريات، فالحرية تعني الإستقلال وغياب القسر والإكراه المادي والمعنوي، فالحرية الفردية لا تنفصل عن الحرية السياسية، وتستوجب الحرية السياسية مشاركة كل إنسان على قدر المساواة في تكوين الإدارة العامة.

– **عوامل التحول إلى التعددية السياسية من الجزائر:** لقد تبنت الجزائر التعددية السياسية والحزبية بموجب دستور 1989، والتي كانت لها إنعكاسات على المجالس المنتخبة محليا خصوصا، حيث تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مشكلة ضغوطا دفعت بالجزائر إلى اللجوء إلى التعددية السياسية.[1]

أ– العوامل الداخلية: وتتمثل في العوامل السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمن العوامل السياسية نجد: غياب سلطة قوية وموحدة، تعمل على تنظيم الحكم وتوجيه العملية السياسية نحو أحداث تغييرات تنظيمية وسياسية في البلاد، فشل الحزب في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي والإداري. [2] أما العوامل الاجتماعية نذكر من أهمها: إنتشار البطالة بمؤشرات كبيرة، ومن أسوأ أنواع البطالة هي بطالة الشباب، حيث وصلت عام 1989 إلى حوالي 82.6% من العاطلين عن العمل، غياب مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي، بروز ظاهرة النزوح الريفي وإرتفاعها مما أدى إلى نمو فوضوي وغير منظم للمدن. [3] وبالنسبة للعوامل الثقافية نجد: السياسة الاستعمارية في الجزائر التي خلفت نمط ثقافي متعدد يجمع العديد من التيارات والتوجهات. [4] أما العوامل الاقتصادية فتتمثل في ما يلي:تقلص مداخيل السلع والخدمات سبب إنهيار أسعار النقط في الأسواق الدولية، فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني مما أدى إلى العجز المالي للمؤسسات الإقتصادية، سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة نتيجة إنخفاض سعر البترول، مما أدى إلى إرتفاع أسعار المواد الأخرى بطريقة فوضوية بحيث لم يعد بمقدور السلطة السيطرة على الأسعار. [5]

---

[1] عمر فرحاتي، "**مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر** " ، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس، (د،س،ن)، ص 10.

[2] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص 120.

[3] عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية في ظل الأزمة 1992–1997**. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012 ، ص 83.

[4] عمار بلحسن، "**المشروعية والتوترات الثقافية حول الدولة والثقافة في الجزائر**". في: سليمان الرياشي، **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص ص468-469.

[5] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة النظام الحكم في ضوء دستوري 1989**. ج 2، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 32.

ب– العوامل الخارجية: ساهمت المتغيرات الخارجية بشكل فعال ومؤثر في عملية التحول نحو التعددية السياسية في الجزائر. وهنا نميز نوعين من التغيرات الخارجية: متغيرات إقليمية ومتغيرات دولية.

– **المتغيرات الإقليمية:** من بين المتغيرات الإقليمية نجد: تأثر الجزائر بالعديد من تجارب الدول الإسلامية، ولاسيما تلك التي سبقتها في تبني الإنفتاحبإتخاذ قسم المجال اللغوي الإسلامية، أيضا الموقع الذي تحتله الجزائر في منطقة المغرب العربي لاسيما في زيادة تأثرها بالتطورات التي تشهدها تلك المنظمة.[1]

– **المتغيرات الدولية:** وتتمثل في المتغيرات التي مست العالم الإشتراكي وما صاحبه من تحولات في بيئة الأنظمة التسلطية وإنتقالها إلى الديمقراطية، حيث كان على الجزائر مواكبة هذه التغيرات الجديدة.[2]

ثانيا: تكريس مبدأ المواطنة الديمقراطية

يعد مفهوم المواطنة من أكثر المفاهيم إستعمالا وغموضا في علم السياسية، ويرجع ذلك إلى تداخله مع مجموعة من العلوم الاجتماعية والإنسانية لأخرى فهو يحدد العلاقة بين الفرد والدولة، وفي هذه النقطة نتطرق إلى مفهوم المواطنة ومقوماتها، ثم في الأخير إلى حقوق وواجبات المواطنة.

1– تعريف المواطنة الديمقراطية:

– **لغة:** يرجع أصل كلمة المواطنة إلى الكلمة اللاتينية القديمة: التي تعني المدينة والتي يعود مدلولها إلى الحضارة اليونانية القديمة، وكلمة مواطنة من ترجمة للكلمة الإنجليزي: citizenship وهي كلمة مشتقة من كلمة city والتي تعني المدينة، أما في اللغة الفرنسية يقابلها كلمة citoyenneté والمشتقة من كلمة citéé والتي تعني أيضا المدينة.[3]

– **اصطلاحا:** تعددت تعاريف المواطنة اصطلاحا، بتعدد زوايا تناولها، من قبل الباحثين وهنا سنتم ذكر بعض التعاريف لها على سبيل المثال لا الحصر. وعرفتها الموسوعة العربية العالمية بأنها"**الانتماء إلى أمة أو وطن**".[4] أما قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية عرفها على أنها "**التمتع بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية اليوم،**

---

[1] سليمان الرياشي، وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص 119.

[2] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 119.

[3] جان غانم أحمد الصائغ، " **التأصيل النظري لمفهوم المواطنة**". مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 25، أكتوبر 2012، ص 4.

[4] مهدي قصير، "**مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة**". أطروحة دكتوراه، علوم ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الإجتماع السياسي، جامعة وهران ، 2016، ص36.

ونفهم من ذلك حق التصويت، على الاستشارات السياسية، وأهلية الترشح للانتخابات، وممارسة الحريات العامة التي تعطي معنى للمشاركة السياسية، ثم البلوغ إلى وظائف السلطة في جهازالدولة".[1] كما عرفها قاموس الإجتماع على أنها "**مكانة أو علاقة إجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي ومن خلال هذه العلاقة يقدم الأول الولاء ويتولى الثاني مهمة الحماية وتتحدد هذه بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة**".[2]

وبالنسبة للمواطنة الديمقراطية: " **فهي قدرة الأفراد على الاندماج الطوعي في كيان الدولة والإنخراط الإداري في ديناميكية المشاركة وتدبير الشأن العام**".[3] حيث يكون الوطن هو الملاذ الذي يمنح الوجود الإنساني ويحمل الفرد على الشعور بأنه جزء من جماعة يشرفه الانتماء إليها.[4]

ومن أجل تحقيق المواطنة الديمقراطية يمكن في تشجيع الديمقراطية والقضاء على بقايا التسلطية في ديمقراطية حديثة كالجزائر، لذلك تشكل التنمية والديمقراطية أهم الديناميات الدافعة نحو تحقيق الإنتماء واندماج الوطني بين الأفراد في الوطن.[5]

ولممارسة المواطنة الديمقراطية على أرض الواقع يتطلب توفير الحد الأدنى من الحقوق التي يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها إنتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه نتيجة لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، ودفع الضرائب والمشاركة في عملية التنمية، والمساهمة في الحضارة الإنسانية.[6]

---

[1] غي هرميه، وآخرون، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**. (تر: هيثم اللمع)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 380.

[2] صونيا العيدي، " **المجتمع المدني ... المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة**"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث، جانفي، جوان، 2008، ص 5.

[3] عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008 ص126.

[4] أحمد مالكي، **آثار غياب المسائلة السياسية على تطوير النظم السياسية في أقطار الوطن العربي**، في : **المساءلةوالمحاسبة: تشريعاتهاوألياتها في الأقطارالعربية**. بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية للفساد، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد،2007، ص67.

[5] Dohchull shin,Chong min park, jihojang, «**Assessing the shifting qualities of democratic citizenship: the case of SouthKorea**». Democratization, vol 12, N°2, 2005, pp.204-205.

[6] علي خليفة كواري وآخرون، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**. مرجع سابق، ص ص 38-39.

وعليه فمبدأ المواطنة مرتكز لبناء أي دولة وتأسس نظام سياسي لها ذو فعالية حقيقية يضمن المشاركة السياسية الفعالة وحكم القانون والإندماج الوطني والتماسك المجتمعي، الذي يشكل حجز الزاوية للمذهب الديمقراطي.[1]

* **مقومات المواطنة:** تتميز المواطنة الديمقراطية بمجموعة من السمات وتتمثل في ما يلي:[2]

- توافر الإحترام المتبادل بين المواطنين بغض النظر عن العرق والجنس والثقافة.
- الإعتدال والتوازن في السلوك.
- إحساس المواطن بالعدالة والمساواة الإجتماعيةوإحترام الأقلية وتكافؤ الفرص.
- وجود ضمانات قانونية تكفل حقوق المواطنين وتحدد واجباتهم.
- الإلتزام بحق المواطنين جميعهم في المشاركة السياسية.

* **حقوق وواجبات المواطنة:**

1) **الحقوق:** استمدت مفهوم حقوق المواطن من فكرة الحق الطبيعي باعتباره الأداة الرئيسية للتعبير عن العلاقة بين المواطنين، أنفسهم بحقوق المواطنة تلك القدرات أو المزايا أو السلطات التي يحظى بها المواطن طبقا لنصوص الدستور وأحكام القانون، والتي تنتمي معظمها إلى الحقوق والحريات العامة التي أقرتها معظم الدساتير والتشريعات لمن يحمل صفة المواطن.[3]

وحقوق المواطنة تم تحديدها إستنادا على مواثيق حقوق الإنسان التي من أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، بالإضافة إلى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الإقتصاديةوالإجتماعية والثقافية 1966، والتي تتمثل في:

- مشاركة المواطن في الشأن العام إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون.
- أن ينتخب بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري.

---

[1] روبرت ماكيفر، **تكوين الدولة**. (تر: حسن صعب)، بيروت: دار العلم للملايين، 1996، ص 229.

[2] أماني غازي جرار، **المواطنة العالمية**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص 43.

[3] محمد أحمد عبد النعيم، **مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري: دراسة تحليليةمقارنة**. القاهرة: دار النهضة العربية، (د.س.ن)، ص 101.

– أن يتاح له على قدم المساواة عموما مع سواه فرصة تقليد الوظائف العامة في بلده، ووفقا **لمارشال** من خلال كتابه "**المواطنة والطبقات الاجتماعية**" فإن حقوق المواطنة تتكون من ثلاثة كتل وأنها تطورت تاريخيا على الترتيب التالي: الحقوق المدنية تطوره في القرن 18، تم الحقوق السياسية والتي تطورت في القرن 19، وأخيرا الحقوق الاجتماعية والتي تطورت في القرن 20.[1]

2) الواجبات الأساسية للمواطنة: وهي الواجبات أو الإلتزامات التي يلتزم بها المواطن، مقابل حصوله على الحقوق، فكل حق يقابله واجب وإلتزام.[2] فهي تعتبر نتيجة منطقية في ظل نظام ديمقراطي يوفر الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين بشكل مساوي، وتتمثل في:

– واجب دفع الضرائب للدولة: فيها يساهم المواطن في إقتصاد الدولة، مثل الضمان الاجتماعي.

– واجب إطاعة القوانين، بتشريعها من قبل الدولة يكون طبيعيا على المواطنين، إحترامها لضمان أمنه.

– واجب الدفاع عن الدولة: أي واجب الخدمة العسكرية، فواجب كل مواطن التجنيد.[3]

ومنه فإن أطراف العلاقة بين حقوق وواجبات المواطنة: تتمثل في أن الواجب على طرف هو حق للطرف الآخر، فعندما تتحقق تلك الواجبات والمسؤوليات، وهذا ما يستحق الثقة المتبادلة بين أطراف المواطنة، وترسيخ قيمتها لدى المواطن.

---

[1] أحلام عابد، "**دور المواطنة في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تونس**". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة جيجل، 2014، ص 48.

[2] محمد أحمد عبد النعيم، مرجع سابق، ص 49.

[3] أحلام عابد، مرجع سابق، ص 49.

المبحث الثاني: المجالس المحلية: آليات التسيير

إن ديمقراطية المجالس المحلية لا تتحقق بإختيار أعضائها عن طريق آلية الإنتخاب فقط بل يجب تسييرها بطريقة جماعية، إذ تقوم المجالس المحلية (البلدية والولاية) بأعمالها عن طريق النصوص القانونية واللوائح التنفيذية والتي تحكمها غير أنها تتضمن توجيهات عامة، وتقوم المجالس بوضع نظامها الداخلي لتنظيم العمل به وكيفية ممارسة وظائفها، بحيث أن النظام الداخلي للمجالس يجب أن يحترم القانون واللوائح التنفيذية، وعليه سيتم التطرق إلى آليات تسيير هذه المجالس المحلية في هذا المبحث والمتمثلة في اللجان، والدورات، والمدولات.

المطلب الأول: الدورات.

يعتبر نظام عمل المجالس المحلية من بين أهم المواضيع التي تبين الممارسات الديمقراطية في إطار الكفاءة الفعلية للمجالس، وعليه سنقوم بتسيير الدورات إلى نوعين: دورات عادية، ودورات إستثنائية.

1) **الدورات العادية:** يجتمع المجلس الشعبي الولائي وجوبا في أربع دورات عادية في السنة، بمعدل دورة كل ثلاثة أشهر، مدة كل دورة منها خمسة عشرة يوميا على الأقل.[1] إذ يقوم رئيس المجلس بتوجيه الإستدعاءات مرفقة بجدول الأعمال كتابيا إلى مقر إقامة أعضاء المجلس قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ الإجتماع، كما يمكن تخفيضها إلى خمسة أيام في حالات الإستعجال دون أن يقل عن يوم عمل كامل،[2] كما أنه أضاف المشرع الجزائري طريقة أخرى لتوجيه الإستدعاءات وهي البريد الإلكتروني، وهذا ما يلاحظ على حرص المشرع الجزائري على مواكبة التطور التكنولوجي، وهذا حسب ما نصت عليه المادة من 17 من قانون الولاية 12- 07.[3]

وفي نفس الوقت يقوم رئيس المجلس بإتخاذ كافة الإجراءات من أجل تسليم الإستدعاءات إلى الأعضاء، تم يقوم بتدوينها في سجل المدولات، تم يعلق جدول الأعمال بمدخل قاعة المدولات وفي الأماكن المخصصة للإشهار.[4]

---

[1] عمار عوابدي، **القانون الإداري: النظام الإداري**. ج1، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 261.

[2] مزياني فريدة، " **المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**". أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005، ص 169.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07، المؤرخ في 21فيفري 2012، يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادر في 29 فيفري 2012، ص 169.

[4] مزياني فريدة، مرجع سابق، ص 169.

أما رئيس المجلس الشعبي فيعقد ستة (06) دورات عادية في السنة بإعتباره هيئة تداولية، بمعدل دورة كل شهرين وفق نص المادة 16 من قانون البلدية 11-10، بدل أربعة دورات في السنة في قانون 09-08، وهذا لمنح المجلس وقت أطول يمكنه من القيام بواجباته ومتابعة نشاطات البلدية عبر فترات متقاربة في السنة الواحدة.[1] على أن لا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام، إذ ترسل الاستدعاءات لدورات المجلس الشعبي البلدي من رئيسه، وتدون بسجل مدولات البلدية، حيث تسلم الإستدعاءات، مرفقة بمشروع جدول الأعمال عن طريق ظرف محمول، إلى أعضاء المجلس الشعبي البلدي، قبل عشرة أيام كاملة على الأقل من تاريخ إفتتاح الدورة مقابل وصل إستلام كما يمكن تخفيضها في حالة الإستعجال على ألا يقل عن يوم واحد كامل، وفي هذه الحالة، يتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي التدابير اللازمة لتسليم الإستدعاءات، حيث تعقد دورات المجالس المحلية في جلسة واحدة أو جلسات المجالس بحضور الأغلبية.[2]

2) **الدورات الإستثنائية:** بالإضافة إلى الدورات العادية يمكن للمجلس أن ينعقد في دورات إستثنائية تسمى بالدورات غير العادية، ويكون ذلك إذا اقتضت ذلك الأسباب، ويكون بناء على طلب من رئيسه أو من ثلث أعضائه أو يطلب من الوالي، ويتولى رئيس المجلس توجيه الإستدعاءات، ومن الحالات الإستثنائية نجد الكارثة الطبيعية أو التكنولوجية حيث أوجب المشرع عقد الدورة بقوة القانون في مثل هذه الحالات، وهذا ما يفسر حرص المشرع على دعوة المنتخبين إلى الإجتماع في الظروف القاهرة لمتابعة الوضع واتخاذ التدابير اللازمة.[3]

المطلب الثاني: المداولات

المدولات: بالإضافة إلى الدورات التي تعقدها المجالس الشعبية المحلية، تمارس أيضا الإختصاصات المخولة لها بموجب القانون في دورات تعقدها لغرض باستخدام أساليب الإدارة المعروفة وتؤخذ القرارات بعد عملية بحث وتقصي وجمع المعلومات.

---

(1) كمال جعلاب، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها: الجزائر، بريطانيا، فرنسا**. الجزائر: دار هومة، 2017، ص 132.

(2) قانون رقم 11-10، المؤرخ في22 جوان2011، يتعلق بالبلدية، مرجع سابق، ص ص 08-10.

(3) مزياني فريدة، مرجع سابق، ص 170.

والمجالس الشعبية المحلية هي الهيئات الرسمية المكلفة بالمدولات، وتكون المدولات علنية، حتى يتمكن المواطنون من حضور جلسات المجالس، وهذا بهدف تجسيد الرقابة الشعبية والتي تتم من خلال تمكن السكان المحليين من مراقبة ومتابعة منتخبيهم وحثهم على القيام بواجباتهم والوفاء بإلإلتزامات للمواطنين.[1]

كما يمكن أن تكون مدولات المجالس الشعبية المحلية مغلقة في حالتين هما: فحص حالات المنتخبين الإنضباطية، فحص المسائل المرتبطة بالأمن والمحافظة على النظام العمومي. وهذا بنص المادة 26 من قانون البلدية الأخير لسنة 2011، وأضافت المادة 26 من قانون الولاية لسنة 2012 حالة جديدة للمدولات المغلقة وهي حالة الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية.[2]

وفي إطار الصلاحيات الممنوحة للروؤساء المجالس الشعبية المحلية، سلطة نظام ضبط المدولات والمحافظة على النظام داخل الجلسة، إذ يحق لرئيس المجلس الشعبي المحلي أن يطرد أي شخص غير منتخب، يمكن أن يتسبب في عرقلة سير المناقشة في الجلسة وهذا بعد إنذاره، وهذا وفق نص المادة 27 من قانون 10/11 الخاص بالبلدية.[3]

وتكون مدولات المجالس الشعبية المحلية محررة باللغة العربية إذ نص القانون على إلزامية تحريرها باللغة العربية، وإن لم تحرر باللغة الرسمية للبلاد تعتبر باطلة وغير صحيحة، وغير قابلة للتنفيذ، وهذا حسب نص المادة 23 من قانون الولاية 12-07.[4]

تنعقد المجالس الشعبية المحلية (البلدية أو الولاية) في المكان المخصص لها وإلا كانت إجتماعاتها باطلة والقرارات المتخذة فيها تكون أيضا باطلة إلا في الحالات القاهرة فإنه يمكن للمجالس المحلية أن تعقد المدولاتوالأشغال الخاصة بها، في مكان خارج إقليمها، فبالنسبة للمجلس الشعبي الولائي يكون بعد التشاور مع الوالي أما بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي فيعينه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي، وهذا حسب نصي المادتين 19 و23 من قانون البلدية والولاية الجديدين.[5]

---

[1] محمد خشمون، "**مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية :دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة، 2011، ص 157.

[2] عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 143-144.

[3] قانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، ص 09.

[4] قانون رقم 12-07، المتعلق بالولاية، مرجع سابق، ص 11.

[5] عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**. مرجع سابق، ص 142-143.

1- **النصاب القانوني لإنعقاد المجلس:** يشترط لصحة قبول مدولات المجالس الشعبية المحلية إكتمال النصاب القانوني، أي حضور الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ويؤجل الإجتماع بقوة القانون في حالة عدم إكتمال النصاب القانوني، وفي حالة عدم بلوغ النصاب القانوني بعد إستدعاءين متتاليين يفصل بينهما خمسة أيام تكون المداولة التي تعقد بعد الإستدعاء الثالث قانونية مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.[1]

كما أنه يمكن للعضو أن يغيب عن حضور الجلسة (المداولة)، ويتم هنا توكيل زميله كتابيا للتصويت بإسمه، ولا يجوز للوكيل أن يحمل أكثر من وكالة واحدة، ولا تصلح الوكالة إلا لجلسة واحدة.

كما يحق للوالي حضور مدولات المجلس الشعبي الولائي حيث يمكن للوالي التدخل أثناء الأشغال بناءا على طلبه أو طلب من أعضاء المجلس وفي حالة حصول مانع له ينوب عنه ممثله، وفي الأخير تسجل مدولات المجلس المحلية في سجل مؤشر عليه رئيس المحكمة المختصة ويوقع عليه جميع الأعضاء المنتخبين الحاضرين. ويتولى كتابة المجلس موظف يختاره رئيس المجلس.[2]

2- **أغلبية إتخاذ القرارات:** إن عملية تسيير الشؤون المحلية تتطلب إشراك المواطنين، فليست المجالس الشعبية المحلية وحدها من تقوم بذلك، وتكون وحدها في إطار ديمقراطية ترتكز على الحرية السياسية، ويتم إشراك المواطنين في التسيير المحلي من خلال إتخاذ القرارات التي تتعلق بالشؤون المحلية فكل مشروع يعرض على المجالس المحلية يتطلب المصادقة عليه من قبل الأغلبية الأعضاء.[3]

وهنا يتبادر إلى أذهاننا طرح تساؤل رئيسي حول كيفية إتخاذ القرارات، هل يتم اتخاذها بأغلبية الأعضاء الحاضرين أم بأغلبية أعضاء الحزب الفائز بالأغلبية؟ عند الرجوع إلى القانون نجده إشترط أغلبية عدد المصوتين بالمجلس لإتخاذ القرارات المحلية، وهذا من أجل حماية المصلحة العامة المحلية، أم بالنسبة لإجتماعالمدولاتفإجتماع المجالس المحلية لا يصلح إلا بحضور أغلبية الأعضاء الممارسين ومشاركتهم في الجلسة، وحتى تكون إجتماعات المجالس المحلية قانونية وجب أن تكون المناقشات وفق جدول الأعمال، وأن تتخذ القرارات بالتصويت عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين سواءا كان الحضور شخصيا أو بالوكالة.[4]

---

[1] مزياني فريدة، مرجع سابق، ص 170.

[2] قانون رقم 12-07، المتعلق بالولاية، مرجع سابق، ص 10.

[3] مزياني فريدة، مرجع سابق، ص 172.

[4] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

المطلب الثالث: اللجان

في إطار ممارسة المجالس المحلية مهامها وصلاحياتها المتعددة وجب تقسيم العمل وتطبيق مبدأ التخصص، من خلال إنشاء لجان من بين أعضاءه المنتخبين، وهذا حتى تساعدها في مهامها الموكلة إليها. وعليه تقسم اللجان إلى لجان دائمة ولجان مؤقتة أو خاصة.

1- **اللجان الدائمة:** ويقصد بها اللجان التي تمتاز بطابع الإستمرارية، بالرغم من التحيز الذي يقع على أعضاءها.[1] فالمجلس الشعبي الولائي يشكل من بين أعضاءه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصاته ولاسيما المتعلقة بما يلي:[2]

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- الإتصال وتكنولوجيا الإعلام.
- الاقتصاد والمالية.
- الصحة والنظافة وحماية البيئة.
- التعمير والسكن.
- الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة.
- التنمية المحلية، التجهيز والاستثمار والتشغيل.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والشباب والرياضة.

- أما المجلس الشعبي البلدي فيشكل من بين أعضاءه أيضا لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصاته ولاسيما المتعلقة بـ: الإقتصاد والمالية، الصحة والنظافة وحماية البيئة، الشؤون الإجتماعية والثقافية والرياضية والشباب، الري والفلاحة والصيد البحري، وأيضا تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة، والصناعات التقليدية.[3]

---

[1] محمد فتح الله الخطيب، وآخرون، **إتجاهات معاصرة في الحكم المحلي**. مصر: دار النهضة العربية، (د، س، ن)، ص134.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **تنظم الجماعات الإقليمية**، موجودة على الموقع الإلكتروني: www.interieur.gov.dz/indos.php/or/

[3] عبد الحاكم عطوات، **"الإصلاح الإداري للجماعات المحلية في الدول المغاربية –دراسة مقارنة–"**. (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016، ص 65.

ويتم تشكيل اللجان الدائمة بموجب إقتراح من رئيس المجلس الشعبي المحلي (البلدي أو الولائي) ومداولة من المجلس الشعبي المحلي، وبعد تشكيلها تعد اللجنة نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس للمصادقة عليه، حيث تتولى كل لجنة دراسة الأمور المعروضة عليها وتحضير القرارات التي تدخل في صلاحياتها حيث يكون لكل لجنة مكتب مكون من رئيس ونائب رئيس مقرر يعين من قبل رئيس اللجنة.[1]

2- اللجان المؤقتة: وهي اللجان التي يقوم بتعيينها من أجل القيام بمهمة معينة وينتهي عمل اللجنة بإنتهاء المهمة التي أوكلت إليها.[2]

وتنشأ اللجان الخاصة عن طريق مداولة بناءا على إقتراح من رئيس المجلس الشعبي المحلي، حيث تقوم هذه اللجنة بتقديم نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي المحلي، فمثلا نجد المادة 33من قانون البلدية لسنة 2011 في الفقرة الثانية منها على أنه: "**تتشكل اللجنة الخاصة بناءا على اقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق مداولة المجلس مصادق عليها بأغلبية أعضاءه**".

يتم تشكيل اللجان المؤقتة في حالة وجود ظروف طارئة مستعجلة لدراسة المسائل التي تهم الهيئة المحلية، ورئيس المجلس هو من يحدد عدد أعضاءها وإختصاصاتها ومدة أشغالها، ويترأسها عضو المجلس، وتنتهي مهامها بإنتهاء المهمة التي وكلت بها.[3]

وعليه نستنتج مما سبق ذكره حول اللجان، أنه تعدد وتنوع إختصاصات المجالس المحلية أوجب تشكيل لجان سواءا كانت دائمة أو مؤقتة، بغية دراسة المشاكل وتقديم الحلول الناجم، لأن المجالس لا تتوصل في الكثير من الحالات إلى النتائج نظرا لكثرة الأعضاء وصعوبة الاجتماعات.[4]

---

[1] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص 194.

[2] محمد فتح الله الخطيب، وآخرون، مرجع سابق، ص 134.

[3] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، مرجع سابق، 195.

[4] مزياني فريدة، مرجع سابق، ص 178.

خلاصة واستنتاجات:

في إطار تشكيل المجالس المحلية تعتبر الانتخابات الديموقراطية من أحسن الآليات لاختيار ممثلين المواطنين بالمجالس المحلية، لأنه يعبر عن شفافية اختيار ممثلي الشعب في المجالس المحلية وديمقراطية هذه الانتخابات.

حيث حرص المشرع على أن تكون هذه المجالس مسيرة بشكل جماعي، من خلال الدورات والمداولات حيث ألزم حضور أغلبية أعضاءالمجلس سواء في الدورات أو المداولات من أجل المصادقة على كل مشروع يخص الجانب المحلي، وأيضا تشكيل لجان دائمة وأخرى مؤقتة لمساعدتها في مهامها الموكلة إليها، وهذا يؤكد حرص المشرع على تحقيق المصلحة العامة المحلية، وتكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، والتي تؤدي إلى تكريس مبدأ المواطنة.

كما أنه في إطار التعددية السياسية تخلق لنا مبادئ عديدة منها حرية الرأي والتعبير، تشكيل الأحزاب السياسية، الجمعيات، حرية الإبداع والابتكار الفكري والفني والعملي، وقد عرفت الجزائر التعددية السياسية بعد دستور 1989، الذي أقر بهذا المبدأ، والذي من بين المبادئ الذي جاء بها، نذكر: حرية إنشاء الأحزاب السياسية، حرية الترشح للمجالس المحلية أو الوطنية، في إطار ديمقراطي يسوده حرية التعبير والرأي، وهذا يؤدي إلى تكريس مبدأ آخر وهو مبدأ المواطنة الديمقراطية، الذي تقوم على الحقوق والحريات والواجبات، وقد حرصت الدساتير والمواثيق الدولية على مبادئ حقوق الانسان.

الفصل الثاني:

ديناميكية التنمية المحلية و الدور الخدمي للمجالس المحلية

تمهيد

تعتبر التنمية المحلية العملية التي من خلالها يتم الربط بين جهود الهيئات المحلية والدولة، بهدف رفع المستوى المعيشي للمجتمعات المحلية في شتى المجالات، وتعتبر المجالس المحلية هي النواة الأساسية والأقرب لتحقيقها، وهدا بحكم قربها من المواطن واضطلاعها على احتياجاته. والتنمية المحلية لا تقوم بها المجالس المحلية وحدها، بل يتم إشراك الفواعل المحلية في المجتمع من أجل تحقيق الهدف المنشود وهو التنمية المحلية. ومن أجل تفعيل التنمية على المستوى المحلي يستلزم تطبيق مظاهر ومبادئ الحوكمة المحلية حيث نجد التعديل الأخير لقانون الجماعات الإقليمية (البلدي و الولائي) يحث المجالس المحلية على تطبيق تلك المظاهر والمبادئ فقانون البلدية نجده يكرس الديمقراطية المحلية من خلال عملية إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية المتعلقة ببلديتهم، وتحفيزهم وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. ومن مبادئ الحوكمة المحلية التي كرسها قانون البلدية حق المساءلة حيث يمكن لأي شخص الإطلاع نتائج المجلس البلدي والحصول على نسخة منها، كما يمكنه حضور مداولات المجلس التي تعتبر آلية رقابية شعبية أنية على المجلس البلدي.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية

المبحث الثاني: دور المجالس المحلية في تخطيط إستراتيجية التنمية المحلية

المبحث الثالث: نظام الحوكمة المحلية والأداء التنموي للمجالس المحلية

المبحث الأول: التنمية المحلية: دراسة في المفهوم

تمثل الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين وتوسيع وتعميق إطار مشاركة المواطن في إدارة الشأن المحلي الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، إذ تمثل هذه الأخيرة العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وممثلي المجالس المحلية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات والتنظيمات المحلية في كافة المجالات والقطاعات. التي تهدف بالأساس لتحسين نوعية وجودة الحياة للمواطن عن طريق العمل على تلبية كافة حاجاته بالتركيز على تطوير الدور الخدمي للمجالس المحلية في إطار منظومة شاملة ومتكاملة.

المطلب الأول: تعريف التنمية

قدم العديد من الكتاب والمفكرين العديد من التعاريف المختلفة لظاهرة التنمية، بحيث من الصعب التوقف عند تعريف واحد وشامل لمفهوم التنمية. فيعرّف فرانسوا بارتون (François partant)،التنمية بأنها:**"ظاهرة ذات أبعاد متعددة كمية ونوعية في وقت واحد، فهي ذات بعد اقتصادي واجتماعي وإنساني. بالإضافة إلى القضاء على كل احتمال يهدد بالخطر، من خلال مجموعة التغييرات التقنية والمؤسساتية والثقافية والاجتماعية التي تسمح برفع مستوى معيشة المواطنين إلى أعلى حد".**[1]

فتشير التنمية هنا إلى تغيرات كمية و نوعية في آن واحد، إذ يحدث النمو الاقتصادي وتصاحبه تحولات اجتماعية وثقافية شاملة لكافة جوانب الحياة.[2] فالإنفاق الاجتماعي وخفض فقر الدخل يعدّان القوى الرئيسية المحركة للتنمية.[3]

---

(1) Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud »**.dans: Stéphane Paquin, Dany Deschenes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux**. Montréal (Québec): cheneliere éducation, 2009, p.201

(2) Idem.

(3) Sudhir Anand, Martin Ravallion, « **Human development in poor countries: on the role ofprivate incomes and public services »**. journal of economic perspectives, VOL, 7, N° 1, 1993, p.144

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) التنمية بأنها:"**عملية إصلاح للأفراد ذكورا و إناثا وتمكينهم لتحقيق حاجاتهم الإنسانية الفردية والجماعية**".[1]

و من هنا لا يمكننا النظر إلى التطور كمسألة اقتصادية بحته، وإنما هو عملية اجتماعية شاملة تعتمد على جهد الإنسان في التعامل مع بيئته الطبيعية.[2]

كما ساهم فرانسوا بيرو (François Perroux)، في تعريف التنمية على أنها: "**عملية ترتيب التغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، وإعادة تأهيلهم لتطوير أعمالهم الخاصة بالناتج الكلي الحقيقي بشكل جماعي ومستدام**".[3]

إن هذه التعاريف السابقة لجملة هؤلاء المفكرين تركز على البعد الإجتماعي والإنساني للتنمية. أما أمارتيا سن (Amartya sen)، فيقدم بعد آخر للتنمية يتمثل في:الحرية. ويقدم تعريف للتنمية على أنها: "**تشتمل على التغلب على كل أشكال اللاحرية التي تقيّد خيارات الناس، وتنقص من إمكانيات أفعالهم وتصرفاتهم. وزوال اللاحريات وفقا للدفاع عن هذه الفرضية، يشكل التنمية**".[4]

إلى جانب ما قدمه sen، يرى مايكل تودارو (Michael todaro) أنه:

"يجب فهم التنمية على أنها عملية متعددة الأبعاد تشمل تغيرات رئيسية في البناءات الإجتماعية، والمواقف الشعبية، والمؤسسات القومية، بالإضافة إلى تسريع النمو الاقتصادي، والحد من اللامساواة والقضاء على الفقر. فالتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل سلسلة التغيير الذي من خلاله يبتعد نظام اجتماعي بكامله عن حالة حياة غير مرضية على نطاق واسع باتجاه حالة أو وضع معيشي أفضل من الناحية المادية

---

(1) Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud ».** dans: Stéphane Paquin, Dany Deschenes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux** ,op.cit,p.201

(2) والتر رودني، **أوروبا والتخلف في إفريقيا**.(تر: أحمد القصير)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1988،ص 11.

(3) Khalid Adnane, **« les relations Nord-Sud »**. dans: Stéphane Paquin, Dany Deschenes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, pratiques et enjeux** ,op.cit,p.201

(4) Amartya Sen, **un nouveau modèle économique**. Paris : Odile Jacob, 2003, p.12

والروحية، متناغما في ذلك مع الاحتياجات والرغبات الأساسية المتنوعة للأفراد والجماعات الاجتماعية ضمن ذلك النظام".[1]

يقول أمارتيا سن:" **لا يوجد أي سبب قوي مقنع لافتراض أبدية الجوع والحرمان**".[2]

انطلاقا من هذه المقولة يركز أمارتيا سن على تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية والإنصاف وعدالة التوزيع وتمكين الأفراد وحماية البيئة لأجيال المستقبل وهنا يبرز الدور الأساسي للممثلين السياسيين خاصة على مستوى التنظيمات المحلية.

ويقدم بارثا داغوبتا partha dasgupta نظرة تتفق مع ما قدمه أمارتياسن حول الاهتمامات المتعلقة بالحرية، والحاجة على أن تؤخذ بنظر الاعتبار لدى التفكير بنوعية الحياة، باعتبار أن الحرية تعد جزءا من الرفاهية.[3]بالتالي، يجب التوصل إلى خطة سياسية شاملة من قبل ممثلي المجالس المحلية تشمل الجميع من خلال تعزيز قدرة المستبعدين على المشاركة في التنمية المحلية.كما تشكل عملية خلق ودعم الروابط بين النمو الاقتصادي والديمقراطية المحلية والتنمية المحلية أهم مشاغل المجالس المحلية عن طريق وضع هيكل بنيوي للكيفية التي يتم بها الربط بين الوسائل والغايات.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية

ليس هناك تعريف مصدر شامل للتنمية المحلية فقد عرفت تعاريف عديدة نذكر أهمها في ما يلي: عرفت التنمية المحلية على أنها: "**العملية التي يتم فيها تضافر جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية والعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي**"[4].

---

[1] Michael Todaro, **Economic development**. London: Longman, 1994, p.16

[2] Amartya Sen**, development as freedom**. new York : Alfred A. knopf, 2000, p.14

[3]R.Tillman, M. Budowski, **«poverty and exclusion: definition and use of concepts, elements of reformulation and first results for Switzerland»**. paper presented at : the annual conference of the research committee 19 on poverty, social welfare and social policy, Spain, university of Oviedo, 6-9 September, 2001, pp.16-19

[4] بوضاموز ياسين، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة شركة الوئام للقبائل الصغرى –ولاية جيجل–**". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2011، ص 95.

أما برنامج الأمم المتحدة فينظر إلى التنمية المحلية على أنها: "**العملية التي يمكن بها توحيد كل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى ما يمكن**"[1].

من خلال التعريفين السابقين للتنمية المحلية نستنتج بأن كل التعاريف تركز على أن التنمية المحلية تكون من خلال إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي من أجل تحقيق حاجياتهم المحلية، ومنه فالتنمية المحلية عبارة عن عملية منظمة ومخططة، هدفها الرفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي وتحسينها من خلال المشاركة الفعالة لهذا المجتمع مع جهود السلطات الحكومية.

أهداف التنمية المحلية: تتمثل في:[2].

- إشراك المواطن في جميع الأعمال المراد القيام بها، من خلال المبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق، وفي المجالات التنموية بمختلف أبعادها ومستوياتها.
- توفير كافة الخدمات العامة للمواطنين من خدمات صحية، تعليمية ثقافية، اجتماعية ...إلخ.
- جذب الاستثمارات الوطنية والخارجية، من خلال التنسيق والاتصالات مع الجهات المعنية وتعريفها بالفرص و الاحتياجات المحلية.
- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة، وبينها وبين الجهات المركزية من جهة.

مبادئ ومرتكزات التنمية المحلية:

أ- مبادئ التنمية المحلية: وهي ممثلة في ما يلي:[3]

- مبدأ الشمول: بمعنى أن تكون شاملة بجميع قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي مشروعات وبرامج كل المجتمع تحقيقا لعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.
- مبدأ التكامل: ويعني التكامل بين الريف والحضر أي لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس.
- مبدأ التوازن: يقصد به الإهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فكل مجتمع له احتياجات تفرض وزنا خاص لكل جانب منها، فمثلا نجد في المجتمعات الفقيرة قضايا التنمية الإقتصادية لها وزن كبير على حساب القضايا الأخرى.

---

[1] فتحي السيد عبده، أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 37.

[2] عبد الناصر براني، شعيب يونس، "**استثمار الوقف ودوره في تمويل التنمية المحلية–حالة الصناديق الوقفية لدولة الكويت**–"، مداخلة ملقاة في الملتقى الدولي الثاني حول:**الحوكمة والتنمية المحلية**، المنعقد بجامعة محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج –الجزائر، يومي 07– 08 ديسمبر، 2015، ص 7.

[3] بوضاموز ياسين، مرجع سابق ، ص ص 96-97.

- مبدأ التنسيق: ويقصد به تخصيص جو مناسب يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأنه يؤدي إلى تضيع الجهود وزيادة التكاليف.

ب– مرتكزات التنمية المحلية: تقوم التنمية المحلية على ركائز رئيسية من أجل تحقيق البرامج التنموية وتتمثل في مايلي: [1]

- تكامل مشروعات الخدمات: بمعنى أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يكون هناك نوع من التنسيق، فلا نجد خدمات متكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات.
- الإعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: سواء كانت مادية، أو بشرية، لأنه يؤدي إلى نفع اقتصادي بحيث يؤدي إلى انخفاض بتكلفة المشروعات نظرا لكون المشروع يعتمد على موارد ذاتية محلية.
- المشاركة الشعبية: ويقصد بها العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي بصياغة نمط حياة مجتمعه في جميع مجالات الحياة، وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع.
- التخطيط: هو عملية تغيير إجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد المجتمع وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل.
- الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويعني أن تكون برامج التنمية المحلية متضمنة خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبيعية والإسكان وغيرها.

المطلب الثالث: التنمية العمرانية المستدامة كأحد أشكال التنمية المحلية

أولا: تعريف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي فكرة أشاعها لأول مرة " نادي روما– club de Rome"، في إطار ما يعرف بتقرير ميدوس meadows المعنون بـ "حدود النمو" عام 1972.[2] والذي يدعو المجموعة الدولية للنظر في أخطار النمو الاقتصادي على الكوكب. وتبقى الأهمية الرئيسية لفواعل التنمية، هي إدماج الفرد في عملية التنمية وإشباع حاجاته

---

[1] صفاء عثمان، " **دور اللامركزية الإدارية في التنمية المحلية: دراسة مقارنة بين بسكرة وبلدية عنابة** ". (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص ص 31-33.

[2] PaulF. Smets, **gestion responsable**, **développent durable**: **éthique et étiquettes pour notreavenir ?**. Bruxelles: Bruylant, 2003, p.44

وحماية بيئته في آن واحد.[1] فالنمو الاقتصادي يجب أن يكون نتيجة لخطة تنمية رشيدة وليس هدفا بحد ذاته. [2] ومفهوم التنمية المستدامة يترجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة الترابط الموجود بين البيئة والتنمية الاقتصادية.[3] فتعبّر بذلك التنمية المستدامة عن العلاقة بين الإنسان والطبيعة.إذ يؤدي النشاط الاقتصادي الإنساني من خلال الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية خاصة المحدودة منها إلى تدمير البيئة الطبيعية،لذلك تدعو التنمية المستدامة إلى التسيير الاقتصادي الجيد لرأس المال الطبيعي باعتبار المجال الاقتصادي يندرج ضمن المجال الحيوي وذلك من خلال التضامن الدولي ونقل هذا الإرث الطبيعي إلى أجيال المستقبل.[4]

فالتنمية المستدامة إذن، تطرح إشكالية التعايش بين التنمية الاقتصادية من جهة وحماية البيئة من جهة أخرى، ومن وجهة نظر عالمية، وإلى أجل غير محدود. وهي تساهم – وليس وحدها– في إصلاح العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والأفراد فيما بينهم، وبين أجيال المستقبل.[5] وتمت بلورة مفهوم التنمية المستدامة وتعميمه في التقرير الصادر عام 1987 عن "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية"، التابعة للأمم المتحدة، والمعروفة بلجنة برونتلاند. والتي استندت في عملها إلى الخطوط الفكرية الراسخة التي كانت قد تطورت بصورة ملموسة على مدى السنوات العشرين السابقة لتشكيلها.[6]

أما تشخيص اللجنة لمفهوم التنمية المستدامة فهو:**"التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها الخاصة".**[7]

---

[1] François Mancebo, **le développement durable**.Paris: Armand colin, 2006, p.135

[2] paul streeten, **mobilizing human potential : the challenge of unemployment**, op.cit, pp.8-9

[3] Siméon fongang,"**développement durable et développement humane :quelles mesures ?».**mondes en développement, tome 24, N°96, 1996, p.67

[5] jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut,**développement durable etdevenir de l'homme**. Paris: l'harmattan, 2003,pp.37-38

[5] jean Philippe badre, Marie-José delre, jean pierre Ribaut, Ibid; p.39

[6] Emmanuel Arnaud, Arnaud berger, Christian de pertuis, **Le développement durable.** Paris :Nathan, 2004, p.07

[7] commission mondiale sur l'environnement et le développement**,"notre avenir à tous".** new York: nations unies,1987,p.54

كما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، تعريف شامل للتنمية المستدامة على أنها:"**المسار الذي على السياسات الاقتصادية،المالية،التجارية،الطاقوية والصناعية،إتباعه.وهي كلها تتوافق مع بعضها وفق رؤية واحدة تؤسس وترسخ التنمية سواء اقتصاديا،اجتماعيا مع الاستدامة الايكولوجية**".[1]ويوضح الشكل التالي التكامل والاندماج الموجود بين أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة

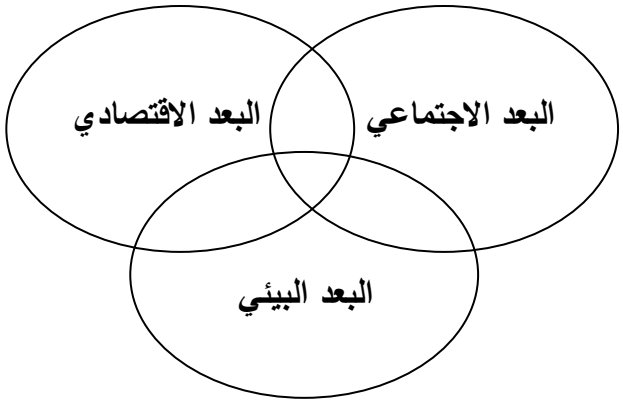

Source: Emmanuel Arnaud, Arnaud berger, Christian de pertuis, **Le développement durable,**Op.cit , p.07

ويظهر مفهوم التنمية العمرانية المستدامة كطريقة لحقيق التنمية المستدامة على مستوى التنظيمات المحلية كمنظومة متكاملة من الطرق والأساليب والسياسات لأجل تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال إبراز دور الفواعل المحلية في عملية التنمية وتوزيع الأدوار وتقاسم المهام وتحديد المسؤوليات ومجال الحقوق والواجبات خاصة في مجال التسيير السياسي للشؤون المحلية من طرف الممثلين السياسيين المحليين.

فيعمل نظام اللامركزية والذي يضمن الاستقلالية المحلية على تعزيز قدرة الأفراد والجماعات على تشكيل وتكوين بيئتهم الحضرية بما يتناسب مع حاجاتهم وأهدافهم، مما يخلق الشعور بالانتماء لديهم والقدرة على إدارة بيئتهم المحلية[2].

---

[1] PNUD, **rapport mondial sur le développement humaine**, 1992, P.19

[2] ريمان محمد ريحان،" **تنمية المجتمعات الجديدة: التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضارية المستدامة**". أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2009، ص 126.

ثانيا: تعريف التنمية العمرانية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية العمرانية المستدامة لأول مرة في مؤتمر ريوRio- قمة الأرض الأولى عام 1992. ثم طرح من جديد للدراسة في مؤتمر الهابيتات 2- Habitat 2 في اسطنبول عام 1996، وفي مؤتمر Urban 21 في برلين سنة 2000. تمه عرض فيه أهم التجارب العالمية الناجحة في مجال التنمية الحضرية المستدامة، وأبرز المدن الرائدة في هذا المجال مثل نيويورك، طوكيو، لندن، زيوريخ. كما ظهر مفهوم التنمية الحضرية من جديد في أجندة مؤتمر جوهانسبورغ- قمة الأرض الثانية 2002 للبحث والاهتمام الدولي.

وعرّف مؤتمر urban 21 التنمية العمرانية المستدامة أنها:" **تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة. هذه الأعباء هي نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية.إن طموحنا هوالتوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين المواد والطاقة، وكذلك المدخلات والمخرجات المالية التي تؤدي دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية للتنمية في المناطق العمرانية**".[1]

ومنه يحتاج تحقيق تنمية عمرانية مستدامة إلى مؤسسات محلية قوية قادرة على إدارة عملية التنمية وتنفيذ المشاريع، مما يستدعي ضرورة حدوث تغيرات في التصورات والسلوكيات داخل التنظيمات المحلية في التعامل مع المستفيدين من المشاريع التنموية.[2]

تتطلب التنمية العمرانية المستدامة الهندسة التشاركية كإطار للعمل المحلي. فالبعد التشاركي يعد ضروري لتحقيق مشاريع التنمية داخل الجماعات المحلية لما يضمنه من مشاركة كافة الأطراف المعنية، وتوسيع دائرة التعاملات والتواصل بين الممثلين السياسيين والمواطنين.[3] فالتنمية تكون بالأساس ضمن المجال السياسي الذي يعتمد مبدأ العقلانية، والتنمية العمرانية المستدامة هنا هي عنصر جوهري في صناعة السياسة واتخاذ القرار، لكونها تسير وتوجه

---

[1] ريده يوسف ديب، "**إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة في المناطق شبه الحضرية**". أطروحة دكتوراه، كلية الهنسة، جامعة دمشق، 2009، ص 52.

[2] Philippe Hamman, **Sociologie urbaine et développement durable**. Bruxelles : éditions de Boeck université, 2012, p. 99

[3] Ibid; p. 114

أولويات منطق الإجراءات الذي يتيح الأطر العملية للفواعل الذين يصنعون السياسة.[1]وضرورة عمل الجالس المحلية وفق مبدأ عدالة توزيع الموارد والفرص لأجل تحقيق التنمية العمرانية المستدامة. فالعدالة الاجتماعية وتوفر الخدمات للمواطنين بشكل متساو يضمن الاستقرار، إضافة إلى تميز المجالس المحلية بالقدرة على الاستجابة والابتكار والقدرة على التجاوب مع المتغيرات المتسارعة.

المبحث الثاني: دور المجالس المحلية في تخطيط استراتيجيه التنمية المحلية

تعد عمليات التحول الاجتماعي هي أساس الاندفاعية نحو طرق التفكير ما بعد الحداثية حول الديمقراطية المحلية والتنمية المحلية، وضرورة التشديد على الحاجة للديمقراطية المحلية كحافز فعال لتقدم جديد في النقد النظري والعملي لأداء المجالس المحلية. فقد أعطت الصراعات المجتمعية عمقا ومعنى للديمقراطية. وبالطريقة نفسها يتم التركيز حول إمكانية أن يمنح الصراع على مستوى الجماعات المحلية من أجل الديمقراطية ميزة تقدمية نحو التنمية. وإذا كان من الصعب عل مستوى الجماعات المحلية بالجزائر أن نعتبر أن استدامة التنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها بكافة أبعادها، يتطلب مشاركة كل القوى المجتمعية المحلية في عملية التنمية،فان عمليه تشكيل ومنه أداء المجالس المحلية يكون له دور محوري في تحقيق التنمية المحلية من خلال العمل وفق مبادئ وأطر الديمقراطية المحلية.

المطلب الأول: الديمقراطية المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية

يرجع مفهوم الديمقراطية المحلية في الأصل إلى الفلاسفة الإغريق الذين صاغوا ما يعرف بالديمقراطية المباشرة التي تمنح للمواطنين في أثينا القديمة الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات.[2] إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضطرابات والثورة التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر. وفي منتصف القرن العشرين ظهرت ثلاثة اتجاهات عامة في الجدل الذي دار حول معنى الديمقراطية، وتم تعريفها باعتبارها شكلا من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التي تؤديها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة. [3]

---

[1]Philippe Hamman, Ibid; p. 14

[2] john Matsusaka, **« direct democracy works »**, journal of economic perspectives, vol 19, N°2, spring 2004, p.187

[3] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين**،(تر: عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 64.

وقد أصبح تغير المقدمات المنطقية الأساسية للنظام السياسي والاجتماعي المحلي متلاحما مع تغير مواز في مفهوم المواطنة والمجالس المحلية وخضوع الممثلين للمساءلة وإضفاء طابع مؤسسي على كل ذلك.وهنا يفترض في المجالس المحلية حتى تحقق غرض التنمية المحلية أن تراعي في تشكيلها وسير عملها جمله من الأسس، بأن تكون قائمه في تشكيلها السياسي على مبدأ الانتخاب الديمقراطي، وأن تراعي في عملها مبادئ الديمقراطية الداخلية وأن تضمن مشاركه فعليه للمواطن في عملها.

إن إقامة مؤسسات ديمقراطية ذات وزن ومعنى كالانتخابات على سبيل المثال كطريقه لتشكيل وسير المجالس المحلية، يتطلب منا توفير الحد الأدنى من الحريات الإنسانية،على أساس أن القيود الديمقراطية على الحكام تحد من قدرتهم على إساءة استخدام سلطاتهم مما يتيح لمواطنيهم مجالا أوسع لممارسة حقوقهم. [1]

وأصبح هناك إعادة هيكلة مستمرة للعلاقات بين المجالس المحلية والقوى الأخرى في المجتمع والتي كانت المحور الرئيسي للعمليات والديناميكيات السياسية في المجتمعات الحديثة. وكان لظهور مفهوم المجتمع المدني وتعدد الأحزاب دور محوري في هذه العملية، إذ أصبحت القطاعات غير السياسية في المجتمع نشطة سياسيا، وتحولت من قوى فاعلة أكثر نشاطا في مجالات مختلفة ومتفرقة إلى قوة مشاركة في الساحة السياسية للتنظيمات المحلية الأوسع نطاقا.[2]

وحسب ما قدمه شومبيتر يمكن تحديد أربعة شروط لنجاح الديمقراطية المحلية كطريقه فعاله لتحقيق التنمية المحلية، وهي: [3]

الشرط الأول: وجوب أن تكون المادة البشرية أي الأفراد الذين يعملون في أجهزة الأحزاب والمنتخبين في المجالس السياسية من نوعية عالية كافية.

الشرط الثاني: نجاح الديمقراطية يتمثل في عدم وجوب توسيع مجال القرار السياسي بشكل مفرط.

---

[1] russel bova, **« democracy and liberty : the cultural conection »**, journal of democracy, vol.8, N° 1, January 1997.

[2] س. ن. أيزنشتات، مرجع سابق، ص 26.

[3] جوزيف أ. شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**.(تر:حيدر حاج إسماعيل)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011، ص ص 548-555.

الشرط الثالث: يجب على الحكومة الديمقراطية في المجتمع الحديث أن تكون قادرة على قيادة النشاط العام الذي يشمل خدمات أجهزة بيروقراطية حسنة التدريب وذات مكانة وتقاليد جيدة، وموهوبة بحس قوي بالواجب وبروح عمل جماعي.

الشرط الرابع: الرقابة الذاتية الديمقراطية، فيجب أن تكون الجماهير الناخبة والمجالس المحلية على مستوى فكري وأخلاقي عال بما يكفي للتصدي لما يمارسه الفاسدين.

ومن هنا يظهر مفهوم الديمقراطية التشاركية على مستوى التنظيمات المحلية كطريقة لإدارة شؤون المجتمع المحلي، تهدف لخلق تنظيم من أجل زيادة مشاركة المواطنين في تطوير المجتمعات المحلية على نحو متماسك ومستدام.[1] وتمنح للمواطن آليات المراقبة المباشرة لمحتوى السياسات، فهي تدور في محتوى التعريف الذي قدمه لنكولن Lincoln، على أنها: "**حكم الشعب، بواسطة الشعب، من أجل الشعب**".[2]

فتشكل الديمقراطية المحلية أحد القيم الأساسية لعمل المجالس المحلية،المرتبطة بتمكين الفرد– المواطن من حقوقه السياسية والمدنية ذات العلاقة بإنسانيته وكرامته من خلال تفعيل حركية المشاركة السياسية لتجعل عمل التنظيمات السياسية المحلية متمحورا حول المواطن، وتعمل من أجل تلبية حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. كما نجد أن مفهوم الديمقراطية المحلية ارتبط كثيرا بمفهوم التنمية المحلية الذي صاحب تيارات التغيير التي قادتها حركات العولمة من أجل إحياء العلاقة الديناميكية بين الجهات الفاعلة في المجتمع خدمة للصالح العام وتحقيق التنمية.

ووفقا للقواعد القائمة للعبة في المداولات السياسية وفي العملية السياسية. تبدو المشاركة في المحل الأول في المداولات المستمرة حول القضايا التي تواجه التنظيمات المحلية، خاصة فيما يتعلق بالصالح العام، وتعبر عنها باعتبارها أداء المواطنين لواجباتهم تجاه المجتمع. مما يؤمن نظام سياسي ديمقراطي صحي على حد تعبير شيدلر.[3]

هنا يرى (هابرماس Habermas)، أن الإجراءات الديمقراطية التقليدية مثل البرلمانات والأحزاب، لا تمثل الأساس الكافي لاتخاذ القرار الجماعي، وبالتالي يجب إصلاح المسارات الديمقراطية التقليدية، بتفعيل التجمعات

---

(1) Paul Prévost, **développer l'exercice de cyberdémocratie**.Canada : université de Montréal, 2004, p.25

(2) yues mény, yues surel, **politique comparée**.7e édition, paris: Montchrestien, 2004, p.21

(3) Andreas schedler,**« comment observer la consolidation démocratique ? »**, revue international de politique comparée, vol 8, N° 2, 2001, p.230

والهيئات المجتمعية المحلية وتفعيل المجالس المحلية،[1] ضمن مجتمع مفتوح، يتميز بوجود سوق حرة، والحرية الفردية والعقلانية وتوفر قانون عام يحمي حقوق الجميع.[2]

ويرى بعض أنصار التشاركيه أن مشاركة المواطن أكثر أهمية من الأداء المستمر للمجالس المحلية للعملية الانتخابية،على اعتبار أن الديمقراطية طريقة أو ميكانيزم لاختيار الممثلين السياسيين ضمن مسار انتخابي فعال ومستدام يحقق الاستقرار السياسي وينفي حدوث الأزمات.[3]

ويعتبر أودونيل- G.O'Donnell، أنّ دولة الحق- L'Etat de droit باعتبارها أحد المبادئ الأساسية للديمقراطيه التشاركيه على أنّها:" **تطبيق عملي لقانون منصف، الذي يكون تحت إشراف المؤسسات الدولية، يشمل النظام القضائي. وهذا التطبيق العادل للقانون يدل على تطبيق عملي للقانون من قبل المحاكم الإدارية والقضائية يكون متجانسا ومترابطا في كل الحالات، يمنع الاختلافات الطبقية في المجتمع، وجمود إمكانية المشاركة، ويضمن المراجعات لترسيخ الإجراءات القانونية والشفافية**".[4]

يقول آلان تورين:"**التنمية ليست سبب الديمقراطيةوإنما هي نتيجة لها**".[5] فتقع الديمقراطية في صميم مفهوم التنمية.

ومنه فإن، الديمقراطية المحلية في صورتها التشاركية تجعل من حقوق الإنسان المنطلق الفلسفي والتأسيسي الأول، وتجعل من المجالس المنتخبة عمادا محوريا للتنظيم السياسي المحلي،والمواطن وحاجاته مصادر المشروعية ومعايير قياس مستوى فعالية التنظيم السياسي المحلي ودرجة ديمقراطيته ومدى قوته التنموية.

---

(1) أنطوني غيدنز، **علم الاجتماع**.(تر: فايز الصباغ)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 726.

(2)Avroff D. George, **les grands étapes de la pensée politique**. 2 édition, paris: édition Dalloz, 1999, p.449

(3)Graciela Ducatenzeiler,**« Nouvelles approches a l'étude de la consolidation démocratique »**, revue international de politique comparée, vol 8, N° 2, 2001, p.192

(4)Guillermo.O'Donnell, **« Repenser la Théorie Démocratique : perspectives Latino-Américaines »**, Revue international de politique comparée, vol.8, N° 2, 2001, p.204

(5) آلان تورين، **ما هي الديمقراطية؟: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**.(تر:حسن قبيسي)، ط2، بيروت: دار الساقي،2001. مرجع سابق، ص 205.

المطلب الثاني: موازنة المجالس المحلية: مصادر التمويل والإنفاق المحلي

أولا: التمويل المحلي

1- **تعريف التمويل المحلي:** هو "**كل الموارد المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصور التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق المحلية المنشودة**"[1].

من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن التمويل المحلي بأنه الدعامة الأساسية في اتخاذ القرارات على مستوى الجماعات المحلية، وهذا نظرا للعلاقة الموجودة بين درجة استقلالية المحليات وعملية اتخاذ القرارات، فنجاح الوحدات المحلية في تحقيق التنمية متوقف على مدى قدرتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية وإحداث استقلالية الحقيقة ما بين الجماعات المحلية والحكومة المركزية.

2- **شروط التمويل المحلي:** تتمثل في:داتية المود، محلية المورد، سهولة إدارة المورد، مرونة المورد، كفاية المورد وإتساعه. [2]

3- **مصادر التمويل المحلي:** وتتمثل في مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية.

أ) **مصادر التمويل الداخلية:**وتتمثل في الضرائب و الرسوم.

- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات: ويمكن حصرها في ما يلي[3]:الرسم العقاري، الرسم التطهيري، الرسم على الإقامة، الرسم على السكن.
- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية: وتتمثل في الرسم على النشاط المهني [4].
- الضرائب المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية: وتتمثل في:الرسم على القيمة المضافة، الرسم على قيمة السيارات، الضريبة الجزافية الوحيدة، رسم الضريبة على الأملاك. [5]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 22.

[2] وهيبة بن ناصر، "**التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية**". مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، (د، ت، ن)، ص 92.

[3] بسمة عولمي، " **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**".مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، (د، س، ن)، ص ص 270-271.

[4] المرجع نفسه، ص 270.

[5] زيري نعيمة، سنوسي بن عومر، " **الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات**". مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 05،2016، ص 247.

ب) مصادر التمويل الخارجية: وتتمثل في[1]:

– نواتج الأملاك المحلي: مثل ناتج الكراء للبينايات.

– الإعانات الحكومية : وهي القروض ، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، إعانات مخططات التنمية .

ثانيا: النفقات المحلية

تعرف على أنها "**النفقات التي يقوم بها الجماعات المحلية، والتي فرد في ميزاتها مثل توزيع الماء والكهرباء، داخل الإقليم والمدنية، بهدف تحقيق النفع العام**".[2] ومنه فالنفقات المحلية تخص الجماعات المحلية، التي تسعى لتحقيق الحاجات ذات الطابع المحلي فقط.

تقسيمات نفقات الجماعات المحلية:وتنقسم إلى نوعين من النفقات وهي:

– نفقات قسم التسيير: وهي تلك النفقات الضرورية التي تسمح للجماعات المحلية بتسيير المصالح التابعة للولاية والبلدية مع ضمان توفير الخدمات وإشباع الحاجات المختلفة بصورة منتظمة و مستمرة. [3]

– **نفقات التجهيز والاستثمار:** وهي النفقات التي تنمي ملكية الجماعات المحلية فهناك نفقات حسب طبيعتها وهي التي تؤدي إلى زيادة أملاك الجماعات المحلية ، وهناك نفقات حسب وظيفتها، وهي المتعلقة ببرامج التجهيز التي تصبح ملك للجماعات المحلية كالبرامج التي تنجزها لحساب الغير كالجمعيات والمؤسسات العمومية.[5]

ثالثا: الرقابة المالية على ميزانية المجالس المحلية

1- **تعريف الرقابة المالية:** هي منهج عملي وشامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية، بهدف التأكد من سلامة التصرفات المالية بغية الحفاظ على الأموال العامة ورفع كفاءة استخدامها وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من انفاق المال العام أو تحصيله[4].

من خلال التعريف السابق يمكن تعريف الرقابة المالية بأنها مجموعة من الخطوات والعمليات اللازمة بقية الحفاظ على المال العام وحمايته، والتحقق من الأعمال تسيير وفق القوانين واللوائح والتنظيمات وأن الممارسات المالية تم تنفيذها حسب الخطط المطلوبة والأهداف الموضوعة.

---

[1] وهيبة بن ناصر، مرجع سابق، ص ص 95-97.

[2] جمال يرقي، "**أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في الميزانية البلدية**". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 ص60.

[3] علي زيان محند واعمر، "**نظرية حول المالية العامة المحلية**". مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، 2002، ص 109.

[4] ساجدة أحمد عاطف حرارة، "**أثر كفاءة وفاعلية الرقابة على ترشيد الإنفاق العام: دراسة حالة سلطة منطقة العقبةالإقتصادية الخاصة**".(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل)، كلية المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 8.

2- **أهداف الرقابة المالية:** للرقابة المالية أهداف عديدة ندكر من بينها[1]:

- التحقق من الموارد قد حصلت وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها والكشف عن أي مخالفة أو تقصير.
- المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من البعث والاختلاس والسرقة.
- مراقبة الأداء وفقا للأهداف الموضوعة، وبالتالي مراقبة الترشيد في الإنفاق المحلي.

3- **صور الرقابة المالية:** تعدد صور الرقابة المالية بتعدد الجهة التي ينظر إليها، وهنا سنذكر بعض صورها[2].

- من حيث جهة الرقابة: ونجد نوعين من الرقابة وهما: الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.
- من حيث التوقيت الزمني لإجراء الرقابة: وهنا نميز ثلاث أنواع من الرقابة وهي، الرقابة السابقة، الرقابة أثناء التنفيذ، الرقابة البعدية.
- من حيث السلطة المخولة للرقابة: وهنا نجد نوعين من الرقابة، الرقابة الإدارية، الرقابة القضائية.

4- **وسائل الرقابة المالية:** تعتمد الرقابة المالية على وسائل أهمها:القوانين و التعليمات و اللوائح ، المراجعة والتفتيش الحوافز والجزاءات. [3]

رابعا: آليات الرقابة المالية على ميزانية المجالس المحلية

أ- تعريف ميزانية الجماعات المحلية: هي "**عبارة عن جرد للنفقات والإرادات المراد تحقيقها خلال مدة معينة من طرف الهيئات المحلية، حيث ترخص من طرف المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للبلدية والمجلس الشعبي بالنسبة للولاية، لإنجاز النفقات في حدود التقديرات المصوت عليها من طرف المجالس المحلية والمصادق عليها من قبل الجهة الوصية، مما يسمح للجماعات المحلية بالسير المنظم لمصالحها**". [4]

من خلال هذا التعريف نستنتج بأن ميزانية الجماعات المحلية تكون في شكل جدول تقديرات للنفقات والإيرادات، وترخص لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ب- الآليات الرقابية: وتتمثل في الآليات الرقابية القبلية والآليات الرقابية البعدية.[5]

---

[1] عوف محمد الكفراوي، **الرقابة المالية في الإسلام**. القاهرة: مكتبة الإشعاع للطبع والنشر، 1987، ص ص 31-32.

[2] رياض العابد، "**الرقابة المالية على نفقات البلدية**".(مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011، ص ص 30-32.

[3] رياض العابد، مرجع سابق،ص ص 34-35.

[4] دحمان حمادو، "**الوسائل غير القضائية على أعمال الإدارة المحلية في الجزائر**". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011، ص 73.

[5] لطفي فاروق زلاسي، "**دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية دراسة حالة: مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي**". (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2015،ص ص 47-61.

– الرقابة القبلية: وهي رقابة مانعة لوقوع الأخطاء والمخالفات المالية في معظم الأحيان على القرارات المتعلقة بالتصرف في الأموال الخاصة بجانب النفقات، وهي تمارس من طرف: المراقب المالي، رقابة الوالي، رقابة المجلس البلدي.

– الرقابة اللاحقة: وهي تمارس خارج التنظيم من قبل الأجهزة الرقابية المختصة وتهدفإلى ضمان توافر عتمادات اللازمة لتغطية النفقا المسجلة، تقوم بها عدة هيئات نذكر أهمها في ما يلي: المحاسب العمومي، مجلس المحاسبة المفتشية العامة المالية.

المطلب الثالث: ميكانيزمات التنمية المحلية في ظل سياسات المجالس المحلية

أولا: التخطيط التشاركي

تعمل المجالس المحلية في ظل سياسات التنمية المحلية كمحركات للنمو الاقتصادي عن طريق توفير الإمكانات المختلفة للمهمشين خاصة اللذين لا يستفيدون من النمو الاقتصادي السريع، و القضاء على العوائق التي تحول دون حصولهم على فرص متساوية تتيح لهم استغلال كامل طاقاتهم. و تعتبر السياسات الملائمة لأعضاء المجالس المحلية التي تنظم التخطيط العمراني، و الاستثمارات في السكان و البنى التحتية و الخدمات و الاستراتيجيات المبتكرة للتنمية المحلية، و توفير التمويل المناسب للتنمية كعملية مستدامة. جميعها عوامل من شأنها أن تحدد قدرة المجالس المحلية على خلق فرص تنمية عادلة[1].و باعتبار تحقيق التنمية المحلية كعملية مستدامة هو الهدف الأساسي لسياسات المجالس المحلية، يتطلب ذلك إيجاد طرق و أساليب مستحدثة يمكن تطبيقها و نتفيدها عمليا بطريقة فعالة تعمل على تحقيق مفاهيم و مبادئ التنمية بمفهومها الشامل، و التواصل في عمليات التنمية العمرانية للمستوطنات البشرية في إطار التنظيمات السياسية للجماعات المحلية.و منه تعمل ميكانيزمات التنمية المحلية المستدامة في ظل سياسات المجالس المحلية على تفويض السلطة للمجتمع المحلي لكي ينمي نفسه بنفسه بحيث يكون قادرا على مشاركة الممثلين السياسيين في إدارة عملية التنمية المحلية. [2] من خلال تحديد طرق استغلال الموارد المحلية بضمان مشاركة كل الأطراف المعنية بصناعة القرار على المستوى المحلي، و تمثل السلطات اللامركزية الأداة الرئيسية في تفعيل عملية التنمية

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "**مشروع أعمال مجلس إدارة برنامج المم المتحدة والمستوطنات البشرية**". الدورة 24، أفريل 2013، ص01.

[2] بوريش رياض، أسماء سلامي، "**دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**". مجلة الشريعة و الإقتصاد، المجلد 5، العدد 10، ص ص 408 – 413.

المحلية من أجل الاستجابة لمختلف متطلبات الجماهير المحلية بطريقة رشيدة و العمل على النهوض بمختلف القطاعات المحلية. [1]

و يمكن تلخيص الدور الرئيسي للمجالس المحلية في تخطيط برامج التنمية المحلية المستدامة في خمس فئات واسعة النطاق، و هي: [2]

- التخطيط العمراني الاستراتيجي الذي يهتم بمعالجة مختلف المناطق السكنية للإقليم.
- التخطيط العمراني لدمج المهام الحكومية أو مهام القطاع العام في صياغة الاستراتيجيات القطاعية.

– المنهجيات الجديدة لتنظيم و إدارة الأراضي، والتي تقدم بدائل للإزالة القسرية للمستوطنات غير الرسمية، و طرق استخدام أدوات التخطيط لتحقيق التأثير الاستراتيجي على الجهات التنموية الفاعلة، و طرق العمل مع الجهات التنموية لإدارة المساحات العامة و توفير الخدمات و الأفكار الجديدة حول كيفية استخدام قوانين التخطيط لضبط القيم المتزايدة للأراضي العمرانية.

– العمليات التشاركية و الشراكات التي تضمن عمليات"التقييم التشاركي"و "التعليم و العمل التشاركي " و " تخطيط العمل المجتمعي ".

– عمليات التخطيط الرامية إلى إنتاج أشكال عمرانية جديدة، كالمدن المدمجة و العمليات الحديثة للتحضر، و اللتان تعدان بمثابة استجابة لمظاهر الزحف العمراني و التنمية المحلية.

ثانيا: الإدارة بالأهداف

تسعى المجالس المحلية بناء على استراتيجيات التنمية المحلية المستدامة من خلال العمل على تكريس المبادئ التالية في إطار برامج السياسات المحلية في مجال الطاقة و المياه و الصحة و البيئة و التصميم العمراني:

1- **مبدأ الاحترار:** أي أن الافتقار إلى اليقين العلمي ينبغي ألا يكون ذريعة لتأجيل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع أو تقليل الأضرار المحتملة.

---

[1] ريمان محمد ريحان، " **تنمية المجتمعات الجديدة: التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة** ". أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2002، ص 243.

[2] تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، " **تخطيط المدن المستدامة: توجهات السياسات العامة**، نيروبي، كينيا 2009، ص 7.

2- **مبدأ التكامل**: إن المتطلبات البيئية يجب أن تكون متكاملة في جميع مجالات صنع السياسات القطاعية على المستوى المحلي.

3- **مبدأ الملوث يدفع**: أن تكلفة التلوث يجب أن تتحملها تلك الجهات المسؤولة عن التسبب في ذلك.

4- **مبدأ الإجراء الوقائي**: أن الأنشطة التي من المفترض أن تلحق ضررا خطيرا لرأس المال الطبيعي أو العمراني لا ينبغي أن تحظى يدعم المواطنين.

5- **مبدأ التشارك**: أن شراكة الجمهور في صنع القرار يجب أن تكون على أوسع نطاق.

بالإضافة إلى مجموعة من السياسات في المجالات التالية: [1]

- **في مجال الطاقة**: زيادة استخدام الطاقة المتجددة و ترشيد استهلاكها و تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، ويشمل ذلك نظام للمحاسبة و المراجعة لهذه الانبعاثات.
- **في مجال تقليل المخلفات**: الحد من استخدام المنتجات السامة، و منع رمي النفايات في مواقع الطمر والمحارق.
- **في مجال التصميم الحضري**: إنشاء مشاريع للبناء تكون صديقة للبيئة.
- **في مجال الطبيعة الحضرية**: العمل على ضمان وجود حدائق عامة و مساحات خضراء و فضاءات مفتوحة.
- **في مجال النقل**: العمل على توسيع تغطية وسائل النقل العامة.
- **في مجال الصحة البيئية**: العمل على منع استخدام المركبات الكيميائية داخل المناطق الحضرية و الذي يمثل خطر على صحة المواطن.
- **في مجال المياه**: العمل على وضع سياسات لزيادة فرص الحصول على مياه شرب آمنة لجميع المواطنين.

[1] تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نفس المرجع، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: نظام الحوكمة المحلية والأداء التنموي للمجالس المحلية

تعمل الجماعات المحلية في إطار تطبيق سياساتها لمفهوم الحوكمة المحلية من منطلق علاقتها بالتنمية المحلية على توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع في صنع السياسات العامة المحلية وصناعة القرار من طرف المجالس المحلية من خلال توسيع مجال التواصل والنقاش والشراكات بين مختلف الفواعل المحلية، مع توفير آليات للرقابة والمساءلة كضمانة لرشادة تسيير المجالس المحلية ومنه جودة الأداء السياسي لهذه المجالس.

المطلب الأول: الحوكمة المحلية كمقاربة للتنمية المحلية

إن قيام حوكمة محلية يتجاوز العلاقة التقليدية بين الحكومة والمواطنين، كما لا يتوقف عند مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع. لذلك يركز المفهوم على أدوات التمكين التي تسمح بقيام حوكمة محلية رشيدة التي تستخدم السلطة السياسية ومنه المجالس المحلية وممارسة الرقابة على الجماعات المحلية.

أولا: مفهوم الحوكمة المحلية

ظهر مفهوم الحوكمة لأول مرة في أدبيات البنك العالمي عام 1986 في دراسته حول أزمة التنمية في الدول النامية. وقدم خبراء البنك العالمي مفهوم الحوكمة في علاقته بالتنمية في تقريره لعام 1992 بأنه:"**العملية التي يتم بواسطتها تسيير وإصلاح المؤسسات في جانبها الإداري، واختيار السياسات، وتحسين مستوى التنسيق وتقديم الخدمات في المرافق العمومية، باستخدام الأساليب السليمة، وروح المسؤولية والشفافية للوصول إلى نتائج جديدة للأهداف المسطرة وتحقيق التنمية المستدامة** ".[1]

من خلال هذا التعريف للبنك العالمي، نجده يركز حول إشكالية الحوكمة من منظور مؤسساتي للتنمية، حيث يهتم بجودة الخدمة العمومية، واستقلال القضاء، وإصلاح الإدارة العمومية، احترام حقوق الإنسان، هيكل مؤسساتي تعددي، الديمقراطية، الحرية، الخوصصة، اللامركزية، سوق تنافسية، ودور بارز لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.[2]

---

[1] Word Bank, **Governance and development**. Washington : word bank,1942,p.1

[2] Gerared presvost**," introduction a l'étude du concept de gouvernance"**. Revue IDARA, N .21,2011,pp.52-53

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيعرف الحوكمة بأنها:"**ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، من خلال الآليات والعمليات والمؤسسات التي تمنح الأفراد والجماعات إمكانية التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتهم وحل خلافاتهم**".[1]

من خلال هذا التعريف، نجد البرنامج يركز وفق مقاربة الحوكمة حول ثلاثة أبعاد رئيسية:[2]

- السلطة الاقتصادية وكل ما يتعلق بعمليات صناعة القرار التي تؤثر على النشاط الاقتصادي.
- السلطة السياسية و تشمل كل ما يتعلق بصناعة السياسات العامة.
- السلطة الإدارية كجهاز تنفيذي للقرارات والسياسات بما فيها الهيئات اللامركزية.

و انطلاقا من التوجه الذي يركز على ضرورة العناية بالموارد البشرية على المستوى المحلي وإدامتها والاهتمام بالتنمية الاجتماعية بشكل عام إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في مختلف القطاعات الحكومية والمجتمعية. انطلاقا من هذا التوجه يعرّف البنك العالمي الحوكمة بأنها:" **الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية** ".[3]

انطلاقا من هذا التعريف، تشير الحوكمة إلى بناء نمط تسييري قائم على التفاعل بين مختلف القوى في المجتمع كما يقدم أساليب جديدة لإصلاح المؤسسات بهدف التنمية تتميز بالشفافية والمساءلة والمحاسبة.[4]

وجاء في الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية على النحو التالي:[5]

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة إلى المستويات المحلية بموجب القانون.

---

(1) UN, UNDP, **governance for sustainable Human development**, New York: UNDP, 1997, p.8

(2) Ibid,pp.9-10

(3) زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا و تطبيقات**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003، ص 9.

(4)Thomas Gweiss, **«Governance, good governance and global governance»**. Third wordquarterly, vol.21, N.5, October 2002,p.795

(5) بومدين طامشة، "**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**". مجلة التواصل، العدد26 جوان 2010، ص30.

- اعتماد مبدأ اللامركزية المالية والموارد تكون كافية للقيام بالأنشطة التنموية على المستوى المحلي.
- توفير الظروف الملائمة لممارسة النشاط الاقتصادي المحلي باعتباره المحور الأساسي للتنمية المحلية.
- ضمان مشاركة واسعة وفعالة للمواطن في صنع القرار المحلي.

انطلاقا من التعاريف السابقة، نجد أن فلسفة الحوكمة تركز على إعادة اختراع الحكومة وما يترتب عليه من سمات جديدة للجماعات المحلية ترتبط بالانتقال نحو مفهوم جديد: الحوكمة المحلية Local Governance ، تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية.[1]

ثانيا: شروط بناء الحوكمة المحلية

تحتاج الحوكمة المحلية جملة من الشروط لأجل التسيير الجيد لشؤون المجتمع المحلي، تتمثل في:

1- المشاركة الشعبية الفاعلة: التي تسمح لجميع المواطنين على حد سواء حق المشاركة الواسعة في اتخاذ القرار، تكون مبنية على قاعدة شرعية حقوق الإنسان التي تضمن حرية الرأي والتعبير. وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المواطن من المشاركة في صناعة السياسات العامة المحلية وتعزيز الترابط الاجتماعي وتقوية علاقات التواصل بين مختلف فئات الشعب، مما يؤدي إلى إضفاء الشرعية على أداء المجالس المحلية.[2]

2- حكم القانون: كإطار منظم للعلاقة بين أطراف الحوكمة من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص، مع ضمان استقلالية القضاء.[3]

3- التوجه نحو الجماعية وتحقيق التوافق: وهنا يتم التركيز على إحداث إجماع واسع حول القضايا التي تتسم بتضارب المصالح والتوسط لأجل الوصول لاتخاذ قرارات تعود بالمنفعة العامة للجماعات المحلية وتحديد السياسات

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **إدارة المدن الكبرى: مشكلات حضارية وحلول إبداعية**. الملتقى العربي الثاني حول إدارة المدن، الإسكندرية، ماي 2005، ص4.

[2] سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والإتجاهات الحديثة. دراسة حالة مصر**. القاهرة: مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة، 2006، ص ص 24-25.

[3] حسن كريم، "**مفهوم الحكم الصالح**". مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، ص47.

والإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك من طرف المجالس المحلية من خلال توسيع دائرة الحوار والنقاش وإدماج جميع الفئات في عملية التشاور والاقتراح.[1]

4- الإنصاف الاجتماعي: وهنا يتمثل دور المجالس المحلية في إعطاء الحق لجميع المواطنين فرص متساوية لتحسين أوضاع الفئات المهمشة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وأمنهم المجتمعي.

5- الفاعلية والكفاءة: تعمل المجالس المحلية على إفراز مخرجات للعملية السياسية ونتائج لتلبية حاجات المواطن مع الالتزام بتوظيف الموارد المحلية بالشكل الأمثل بما يضمن استدامتها.[2] فمفهوم الفاعلية والكفاءة يشمل قدرة المجالس المحلية على خدمة الصالح العام والالتزام بذلك، وترتبط هنا قدرة المجالس المحلية بنوعية الممثلين السياسيين حيث تحتاج العملية التنموية هنا إلى أشخاص أصحاب كفاءة ومتدربين على تقديم الخدمة العمومية بروح مهنية، أما الالتزام فيمكن تعزيزه بالمؤسسات والأطر القانونية التي تحارب فساد الممثلين على مستوى المجالس المحلية واعتماد أسلوب الإصلاحات الدائمة والقدرة على التكيف.[3]

6- الرؤية الإستراتيجية: يرتبط تحقيق التنمية من قبل المجالس المحلية بمنظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي.[4]

7- الشرعية: ترتبط شرعية المجالس المحلية بوجود أطر مؤسسية وقانونية واضحة مبنية على الاختيار الشعبيوقبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يمتلكون القوة السياسية داخل المجتمع ويمارسونها.

8- الحرص في التعامل مع الموارد: تعمل المجالس المحلية في ظل الحوكمة المحلية على التسيير الرشيد للموارد، بحيث تكون السلطات المحلية قادرة على تلبية حاجات المواطن الحالي وضمان قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم باعتماد الممثلين على مستوى المجالس المحلية مبدأ العقلانية في تسيير الموارد.

9- البيئة السليمة: بحيث تعمل المجالس المحلية من خلال رسم سياسة عامة بيئية محلية تضمن حماية البيئة وإعادة إحيائها وتجديدها.

---

[1] بومزبر حليمة، "**الديمقراطية المحلية و دورها في تعزيز الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية**".(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية). كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2010، ص 73.

[2] سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص،ص 25-26.

[3] Ibrahim lakhlef, **la bonne gouvernance.** Algérie : dar elkhaldounia, 2006,pp. 36-37

[4] أزروال يوسف،"**الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية**".(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص 39.

10- الجاهزية والاستجابة: حيث تسعى الأجهزة المحلية إلى تقديم أفضل الخدمات للمواطن والاستجابة لمطالبه دون تحيز أو تمييز بعيدا عن سياسات الرشوة والمحسوبية والمحاباة.

11- التمكين وبناء القدرات: يتمثل أحد الأهداف الأساسية لبناء القدرات في تعزيز القدرة على تقييم ومعالجة المسائل الهامة المرتبطة بخيارات السياسات من طرف المجالس المحلية وطرق التنفيذ فيما بين خيارات التنمية، استنادا إلى فهم إمكانيات البيئة وحدودها والحاجات التي يدركها المواطن على مستوى الجماعة المحلية. [1]

12- الشراكة: تتعلق إدارة العملية التنموية من طرف المجالس المحلية بضرورة إشراك كافة الشرائح الاجتماعية الأساسية الفاعلة في المجتمع.

13- الشفافية: تتمثل مسؤولية المجالس المحلية هنا في ضرورة توفير كافة المعلومات للمواطن، بالإضافة إلى توفير قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين. [2]

14- المساءلة: وهنا يكون على أعضاء المجالس المحلية تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية المطالب الموجهة إليهم، وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة والفساد. [3]

- الحكومة المحلية الالكترونية:

يمثل مصطلح الحكومة الالكترونية: "**شكلا من أشكال الأعمال الالكترونية، الذي يشير إلى العمليات والهياكل التي تتفق مع إمدادات الخدمات الالكترونية للمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء**". [4]

وتنشط تطبيقات الحكومة الالكترونية المحلية في ثلاث مجالات رئيسية:[5]

---

[1] الأمم المتحدة،**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة، نيويورك، 2006، ص9.

[2] هاني توفيق، "**الشفافية والمساءلة....رفاهية أم ضرورة**". مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد12، جانفي 2015، ص12.

[3] حسين عبد القادر،"**الحكم في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية**". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص ص 32- 33.

[4] سحر قدوري الرفاعي، "**الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل إستراتيجي**". مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009، ص308.

[5] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، **متطلبات التطوير الإداري لتحقيق الحكومة الإلكترونية**. ورشة عمل إقليمية حول الحكومة الإلكترونية، صنعاء، اليمن، 1-3 ديسمبر 2003، ص ص 3-4.

1- **تقديم الخدمة:** وتشمل الوصول إلى كافة الخدمات والمعلومات على مدى 24 ساعة وسبعة أيام في الأسبوع، ومن فوائده أنه يخفض التكلفة ويوفر الخدمة لمختلف القطاعات ولكل المواطنين.

2- **الديمقراطية الرقمية:** وهي إمكانية تعزيز الديمقراطية المحلية وجعل الجماعات المحلية وبالخصوص المجالس المحلية أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وأكثر شفافية في خدمتهم.

3- **دعم التنمية الاقتصادية:** حيث تزيد من حيوية الاقتصاد وزيادة سهولة الوصول إلى المعلومات واستخدام التكنولوجيا لتحسين الإنتاج والقدرة التنافسية.

وتتمثل أبرز أهداف الحكومة المحلية الالكترونية في:[1]

– تحقيق السرعةفي المعاملات والشفافية وإمكانية المحاسبة والكفاءة وفعالية عمليات وإجراءات أداء أنشطة الإدارة المحلية وأداء المجالس المحلية.

– العمل على التوجه نحو تلبية حاجات الأفراد بطريقة مرضية عن طريق تبسيط التفاعل والتعامل مع الخدمات المتاحة على وسائل الاتصال.

– سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المقدمة لتوصيل الخدمات الحكومية للمواطنين ومؤسسات الأعمال مع الأخذ في الاعتبار المناطق النائية، إذ لا تقتصر الخدمة على المناطق الحضرية وفقط، إضافة إلى توفير الخدمات في كل الأوقات، فلا يتم تحديدها بزمن معين.

– تقديم فرص لتطوير إمكانيات وقدرات ومهارات مؤسسات الأعمال والمواطنين المتعاملين معهم بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ورفع الأداء التنموي.

– تحقيق التعليم والتدريب لتشجيع الإبداع والابتكار كوسيلة أساسية للتنمية وتحقيق القدرة التنافسية في مجال الإنتاج والخدمات.

– إعادة هيكلة وهندسة الأنشطة والعمليات والإجراءات المحلية للمجالس المنتخبة بحيث تصبح أكثر دعما للتنمية.

---

[1] إفرايم توربان، إفرايم مكلين، جمس يثرب، **تنقية المعلومات في إدارة الشركات**. (تر: شعبان قاسم موسى)، دمشق: دار الرضا للنشر، 2005، ص61.

ومنه، تعمل الحكومة الالكترونية المحلية على زيادة الفاعلية في تحقيق أهداف المجالس المحلية بخصوص التنمية، ويظهر ذلك من خلال النقاط التالية:[1]

- تمثل أداة قوية لتحقيق الانتقال إلى التمحور حول حاجات المواطن.
- تقديم المنتجات والخدمات بطريقة أفضل.
- استقطاب الاستثمارات من خلال تحديد الفرص الاستثمارية القائمة.
- الاستثمار الأمثل للموارد المحلية بطريقة عقلانية ذات تكلفة أقل مع جودة الخدمات.
- تبسيط العمليات والإجراءات الروتينية وبيروقراطية الإدارة المحلية في الأداء التنموي.

المطلب الثاني: الشراكة المتكاملة للفواعل المحلية

انطلاقا من الفهم بأن الحوكمة المحلية معنية بشكل أساسي بالتنمية المحلية، وذلك بتكامل الأدوار بين الجالس المحلية والمسؤولين السياسيين وتنظيمات المجتمع المدني ومشاركتها الفاعلة لتحقيق التنمية وإدامتها، ودور القطاع الخاص في التنمية. ومن هنا يمكن تحليل بنية الشراكة المتكاملة للفواعل المحلية في الأداء التنموي من خلال سياسات الحوكمة المحلية التي تعمل على أساس تقاسم الأدوار وتكاملها من أجل تحقيق أهداف التنمية. من هنا يمكن معالجة النقاط التالية لتفسير البناء التشاركي المتكامل لفواعل التنمية من خلال منظومة الحوكمة المحلية.

أولا: المجتمع المدني كأحد أطراف الحوكمة المحلية ودوره كفاعل في التنمية

يفترض الترابط الموجود بين المجتمع المدني والجماعات المحلية تحقق شروطا محددة، تتقاطع فيها علاقة التداخل والتمايز في أدوار التنمية. حيث تمتلك الجماعات المحلية حيزها ومؤسساتها وأجهزتها، ويمتلك المجتمع المحلي بدوره فضاءه العام وتنظيماته وهيئاته المستقلة عن المجالس المحلية. حينما تتأسس هذه العلاقة الصحية بين الطرفين سيتم النهوض بالتنمية المحلية.[2]

---

[1] حسام الملحم، عمار خيربك، **شبكات الأنترنت: بنيتها الأساسية وانعكاساتها على المؤسسات**. دمشق: دار الرضا للنشر، 2004، ص124.

[2] بياض محي الدين،"**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**". (مذكرة لنيل مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص72.

فتعمل منظومة الحوكمة المحلية على تفعيل دور المجتمع المدني في أنشطة التنمية المحلية، باعتبار المجتمع المدني يشكل رأس المال الاجتماعي للمجتمع، وهذا ما يدعو إلى التوسع في استخدام المشاركة بين المجالس المحلية والمجتمع المدني في وضع وتطبيق استراتيجيات التنمية المحلية.

ويظهر الاهتمام الأكاديمي في قطاع مؤسسات المجتمع المدني ودوره في التنمية من خلال أعمال الباحث الأمريكي روبرت بوتنام- Robert Putnam الذي يرى أن الحكمانية الجيدة تعود بدرجة كبيرة إلى وجود مجتمع مدني صحي. [1]

ومنه، نجد أن بوتنام بالإضافة إلى العديد من الباحثين يؤكدون على وجود علاقة ايجابية بين المشاركة المدنية ومستوى الثقة العالي للممثلين السياسيين والذي ينعكس بصورة مباشرة وايجابية على ارتفاع الأداء التنموي،ويظهر ذلك خاصة في دراسات كل من ليزا يونج- Lisa Young،وجون هيليويل- John Helliwell . [2]

وهنا يبرز دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية في ظل سياسات الحوكمة المحلية على النحو التالي: [3]

- أن المواطنين كأعضاء في الجمعيات والنوادي الرياضية، وتجمعات الأحياء السكنية، والاتحادات والأحزاب السياسية وجماعات العمل السياسية، يعملون على بناء الثقة الاجتماعية والتعاون والتضامن بين الأطراف المختلفة للفواعل المجتمعية.

- يؤدي وجود مستوى عال من الثقة والتعاون على أداء أفضل للمجالس المحلية من خلال البنية التحتية الاجتماعية للمجتمع المدني والقيم الديمقراطية للمواطنين والسياسيين كأعضاء في المجالس المحلية على حد سواء.

- يتحسن الأداء التنموي في المجتمعات ذات المستوى العالي من الثقة والتعاون في ظل مجتمع مدني نشيط وغني من حيث المؤسسية، فرأس المال الاجتماعي يكون مؤهلا بشكل أفضل لفض النزاعات دون اللجوء إلى العنف وتقليص الفساد، وابتكار المناخ الذي يعمل على ازدهار الاستثمارات المنتجة وزيادة التشغيل للموارد البشرية.

---

[1] زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص80.

[2] نفس المرجع، ص81.

[3] نفس المرجع، ص80.

ثانيا: الشراكة بين القطاع الخاص والجماعات المحلية ودوره في التنمية

تبرز العلاقة التشاركية بين القطاع الخاص والمجالس المحلية كأحد عناصر الحوكمة المحلية من خلال العقود مع شركات القطاع الخاص لبناء وتمويل وتشغيل البنية التحتية للخدمات العامة أو الاستخدامات الخاصة بالجماعات المحلية ذاتها كطرف حكومي. ففي نهاية فترة التعاقد تؤول أصول البنية التحتية إلى ملكية الجماعات المحلية، وبذلك يزداد مخزون الأصول العامة. كما تمارس المجالس المحلية رقابة مباشرة للتأكد من تقديم الخدمات بالمستوى والمعايير المحددة بالتالي، تعمل شراكة القطاع الخاص والعام على المستوى المحلي على فتح قنوات جديدة لتمويل التنمية. مما يكون له دور بارز ومحوري في توفير فرص عمل لفئة واسعة من أفراد المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة ومنه تحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمن الاقتصادي والسياسي، كون السياسات التنموية للمجالس المحلية قادرة على الاستجابة الفعالة لحاجات مواطنيها.[1]

إن قدرة المجالس المحلية على إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات للمواطنين سوف ينعكس ايجابيا على نوعية الخدمات المقدمة، بحيث يستطيع المواطن الحصول على الخدمة في وقت قصير والتخلص من البيروقراطية والتماطل الذي تعاني منه القطاعات الحكومية. و يعد أبرز ما يعاني منه القطاع الخاص في تقديم الخدمات للمواطن المشاكل الناجمة عن الفساد والتدخل البيروقراطي. في تحسين كفاءة الإدارة العامة ومنه سياسات المجالس المحلية والمساءلة والشفافية في أعمال الجماعات المحلية يعد أمر ضروري لتحسين مناخ الأعمال ودعم التنمية المحلية. فالشراكة تهدف في النهاية إلى خدمة المستهلك وتقديم خدمات له بكفاءة وفعالية. إضافة إلى كون القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا كشريك في الإدارة، فهو باستطاعته دعم نشاط منظمات المجتمع المدني، كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات التنمية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية مثل التأمين والتدريب والتعليم والمنح الدراسية. بالتالي يرتبط نجاح السياسات العامة للمجالس المحلية بضرورة خلق إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى فيما يخص التنمية المحلية. كما يستطيع المجلس المحلي تأمين

[1] رانيا زايد، **"الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص"**.مجلة تكنولوجيات الإدارة، العدد 18،جويلية2010،ص ص26-27.

الشفافية لكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية وسهولة الوصول للمعلومات لكافة الجهات المعنية دون تمييز كأطراف فاعلة في العملية التنموية. [1]

ومنه، تحتاج التنمية المحلية إلى تمكين وتقوية أفراد المجتمع خاصة أصحاب رؤوس الأموال كأطراف فاعلة في مجال تقديم الخدمات للمواطن وتوفير مناصب الشغل ونشاطهم كعملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسسية وقانونية، بهدف القضاء على كل أشكال اللامساواة وضمان الإنصاف في الفرص لأصحاب رؤوس الأموال في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية. وضمان الحرية الاقتصادية من طرف السلطات اللامركزية ومشاركة القطاع الخاص في صناعة القرار وتنفيذ خطط التنمية.[2]

المطلب الثالث: آليات الرقابة والمساءلة

أولا:مبدأ المسؤولية في الرقابة و المساءلة

ترتبط المساءلة على المستوى المحلي بتحميل الأفراد والمؤسسات وأعضاء المجالس المحلية مسؤولية أدائهم الذي من المفروض أن يتسم بالفعالية. ويعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها: **"الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتلبية الحاجات المطلوبة منهم، وتقبل المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة، أو عن الخداع والغش، كما تتطلب المساءلة وجود حرية المعلومات، وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم وسيادة القانون".**[3]

و تقوم آليات المساءلة المحلية للمجالس المحلية على مجموعة من الدعائم هي:[4]

---

[1] بن عبد العزيز خيرة، **"الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة"**. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014، ص ص 55-56.

[2] ليلى لعجال،**"واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي"**. (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدوليّة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010، ص 65.

[3] بلخير آسيا، **"إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي –بين النظرية والتطبيق– (الجزائر أنموذجا: 2000–2007)**. (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الجزائر، 2009، ص 52.

[4] سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 29.

– **المساءلة السياسية:** تتم هذه العملية بالانتخابات الديمقراطية التي تمنح للمواطن وسيلة دورية ومفتوحة لمعاقبة أصحاب المناصب السياسية الذين خانو ثقة الشعب، ومن خلال الانتخابات الدورية وعمليات المراقبة تتم مساءلة المسؤولين المنتخبين لأعضاء المجالس عن أعمالهم أثناء شغلهم المناصب العامة.

– **المساءلة الإدارية:** تتضمن نظم الرقابة الداخلية للمجلس من خلال أطر قانونية تضبط آلية التسيير.

– **المساءلة الاجتماعية:** وهي عبارة عن منهج لمواجهة الحاجات والمطالب، يقوم على المشاركة المدنية لكل المواطنين العاديين والجماعات العادية غير السياسية التي تطالب بفرض أكبر قدر من المساءلة على أداء المجالس المحلية.

– **المساءلة المالية:** تتمثل في فرض التزام على أي مسؤول يتولى إدارة الموارد أو اتخاذ القرارات، بتقديم تقارير عن استخدام الموارد أو المنصب الذي يتولاه هذا الشخص، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في الإجراءات والخطوات العملية للوفاء بهذا الالتزام.

ثانيا: تكريس مبدأ مكافحة الفساد

ترتبط الندرة في تقديم الخدمات من قبل المجالس المحلية بكون للمسؤولين سلطة احتكارية كافية لخلق الندرة إما بالمماطلة أو الممانعة إلى أن تدفع الرشوة. فالمسؤولين على مستوى الجماعات المحلية الذين يتمتعون بسلطة احتكارية سيحددون العرض حتى يحققو أكبر قدر من المكاسب. وقد تنشأ الرشوة عن هذه المحاولات الرامية إلى خلق الندرة إذا لم يكن لطالبي الخدمات أي مصدر بديل يتلقون منه الخدمات ولم تكن لديهم وسيلة فعالة للطعن وبقدر ما تكون سلطة المسؤولين بما فيهم أعضاء المجالس المحلية كبيرة، وفي ظل قلة الخيارات المتاحة للشركات الخاصة والأفراد بقدر ما ترتفع تكلفة نظام يتغاضى عن الفساد، حتى ولو كان أولئك الذين يحصلون على الخدمات مؤهلين. وتتمثل التكلفة في الوقت والمتاعب التي يتسبب فيها المسؤولون بما يبذلون من جهود لخلق الطلب على الفساد. وكثيرا ما تدفع الرشوة حتى يحصل غير المؤهلين من الناس والشركات على المنافع، مما يشكل عائقا وتحديا كبيرا أمام خطط التنمية المحلية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.[1]

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الفساد والحكم الراشد**. نيويورك: مكتب السياسات الإنمائية، 1997، ص 20.

خلاصة واستنتاجات:

وفي الأخير و مما سبق ذكره نستخلص، من هذا الفصل أنه في سبيل الدفع بعجلة التنمية المحلية وجب على المجالس المحلية المنتخبة التوجه نحو تفعيل الحوكمة المحلية من خلال إدماج فواعل هذه الأخيرة في عملية صناعة السياسات العامة الخاصة بمشاريع دات العلاقة المباشرة بالتنمية المحلية، وكذا تفويض السلطة للمجتمع المحلي لكي ينمي نفسه بنفسه، بحيث يكون قادرا على مشاركة الممثلين السياسيين في إدارة عملية التنمية المحلية. فالتنمية المحلية لا تقتصر على فاعل واحد بل يجب تكثيف جميع الجهود بين هذه الفواعل، حيث أن إنقاص أي عنصر منها يؤدي إلى إخلال بالمشاريع التنموية وبالتالي فشلها يعني فشل التنمية المحلية. كما أنه يجب على رؤساء المجالس المحلية تقديم حصيلة المشاريع المنجزة خلال السنة للمواطن المحلي ومساءلتهم حول الإنفاق المحلي للمشاريع التنموية، وهذا في إطار تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية التي تقوم عليها.

كما على المجالس المحلية المنتخبة أن تخلق لنفسها موارد محلية خاصة بها، ودلك من أجل التخلص الوصاية الإدارية المفروضة عليها التي غالبا ما تكون عائقا لها في تفعيل التنمية المحلية، حيث يؤدي خلق موارد محلية إلى الإستقلالية في إتخاذ القرارات المشاريع التنموية المتعلقة بهم ومنه عملية تسيير وتدبير الشؤون المحلية يكون بأنفسهم وبالتالي التخلص من التبعية للمركز.

الفصل الثالث:

واقع و آفاق الإدارة المحلية للتنمية ببلدية خيري واد العجول

تمهيد

لقد تم التطرق في الفصلين السابقين إلى آليات التشكيل والتسيير للمجالس المحلية وإلى ديناميكية التنمية المحلية، والدور الخدمي للمجالس المحلية الذي تقدمه لمواطنيها. وسنتطرق في هذا الفصل الميداني إلى إسقاط ما تم تناوله نظريا في الفصلين السابقين على المجالس الشعبية البلدية،بغية معرفة الدور الخدمي الذي تقدمه لمواطنيها.فالبلدية هي الخلية الأساسية لبداية أي عمل تنموي وهدا بحكم قربها من المواطن وكونه لأدرى بتطلعاته حول التنمية المحلية تعد بديلا استراتيجيا هاما لمعالجة الخلل التنموي، الذي تعاني منه العديد من الدول النامية خاصة في ظل تغير طبيعة دور الدولة. والجزائر كغيرها من البلدان النامية اعتمدت على مبدأ اللامركزية في التسيير الذي يقوم على وجود مجالس محلية منتخبة التي تعد بمثابة الوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، ويتجلى دلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي منحت لهده المجالس، ومن بين المجالس المحلية التي قمنا باختيارها لإسقاط دراستنا الميدانية عليها المجلس البلدي لبلدية خيري واد العجول بولاية جيجل، ودلك بهدف معرفة حقيقة دور المجلس البلدي في تفعيل التنمية المحلية بالبلدية . وعلية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تفريغ وتحليل نتائج الاستبيان

المبحث الثالث:النتائج والمقترحات

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية

تتمحور دراستنا الميدانية عن بلدية خيري واد العجول التي سنتطرق من خلال هدا المبحث إلى الإطار الجغرافي والسياسي للمنطقة، مع التعريف بالمجلس الشعبي البلدي وكيفية تشكيله، في ضل الانتخابات المحلية ل 23 نوفمبر 2017، بالإضافة إلى معالجة الإطار العام للهيكل التنظيمي للمجلس وتشكيلته السياسية، وتوزيع الأدوار والمهام والوظائف ونمط العلاقات التي تربط النواب داخل المجلس.

المطلب الأول: التعريف بالبلدية

نشأت بلدية خيري واد العجول اثر التقسيم الإداري لسنة 1948، حيث كانت تابعة قبلها لبلدية العنصر وتتوقع بلدية خيري واد العجول على الشريط الساحلي، وتقع شرق ولاية جيجل، تبعد عن مقر عاصمة الولاية ب 40كلم، تحدها شرقا بلدية الميلية، وغربا بلدية سيدي عبد العزيز وبلدية الجمعة ، وجنوبا بلدية العنصر وشمالا البحر الأبيض المتوسط.

تبلغ مساحة البلدية خيري واد العجول حوالي 53.37 كيلومتر مربع، يبلغ عدد سكان البلدية حوالي 5191نسمة حسب إحصاء سنة 2017 الذي قام به مصالح الفرع الفلاحي لدائرة العنصر، حيث نجد أن سكان البلدية موزعين على عد قرى ومشاتي نوجزها كالأتي:

- بني مسلم وتتكون من المشاتي التالية: عرب نصرون، أمعيزون، أولاد يعقوب، الزعامشة، الرحالة، أولاد الحاج الركابة.

- بني بلعيد وتتكون من المشاتي التالية: المربع، آيدم، أولاد محمد، الغلطة، أولاد مبارك، أولاد إدريس، أولاد زايد أولاد عيسى، تباية، بني مروان، أولاد ايزل.

ومن المعروف عن المنطقة المحاذية للوادي الكبير، والمطلة على البحر الأبيض المتوسط، وبالأخص بلدية خيري واد العجول تميزها بنشاطين هامين هما:

أولا: النشاط الفلاحي بالمنطقة ومميزاته

يتسم النشاط الفلاحي بالمنطقة بنوعين الأول النشاط الزراعي أما الثاني فهو تربية الحيوانات .

- **النشاط الزراعي ومميزاته:** نجد هنا زراعة الحمضيات على رأسها الفراولة والبطيخ، وبعض أنواع الخضراوات وإنتاج زيت الزيتون، والتي سنتناول كل نوع بالتفصيل فيما يلي:

تقدر المساحة الإجمالية الزراعية بحوالي 4951 هكتار، ويعتبر سهل أميسي من بين أكبر السهول على مستوى الولاية، في حين تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 3575 هكتار، بالمقابل تبلغ المساحة الفلاحية المستعملة والمنتجة حوالي 1945 هكتار، حيث نلاحظ صغر المساحة الفلاحية المستعملة مقارنة بالمساحة الإجمالية لها .

كما ذكرنا سابقا يبلغ تعداد السكان في بلدية خيري واد العجول 5191 نسمة، حيث يتوجه عموما غالبيتهم نحو النشاط الفلاحي، حيث يبلغ عدد الفلاحين 1161 فلاح، من بين هدا العدد يمارس 550 فلاح العمل الفلاحي المنتظم الغير موسمي (دائم).

– النشاط الفلاحي:

أ– المستثمرات الفلاحية.

الجدول رقم (1): المستثمرات الفلاحية

نوع المستثمرة	العدد
فردية	**5**
جماعية	**9**
خاصة	**700**

المصدر: إحصائيات الفرع الفلاحي لدائرة العنصر لسنة 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الغالبية العظمى من الفلاحين، يفضلون المستثمرات الفلاحية الخاصة على الجماعية، وهدا راجع إلى أن الفلاحة في خيري واد العجول تتميز بالعائلية، حيث توفر مناصب عمل دائمة قدرت ب 274 منصب عمل دائم و84441 منصب عمل موسمي، مما أدى إلى قلة اليد العاملة المستديمة مقارنة باليد العاملة الموسمية، وهدا دليل على أن النشاط الفلاحي بالمنطقة يتوجه بنسبة كبيرة نحو الزراعة الموسمية كما تعرف المنطقة بإنتاجها لزيت الزيتون، حيث تحتوى البلدية على أكتر من 1000 شجرة زيتون، تنتج أزيد من 19010 قنطار من حبوب الزيتون، كما تحتوي في هدا المجال على معصرتين الأولى حديثة والثانية تقليدية.

ب- توزيع النشاط على المساحات الزراعية.

الجدول رقم (2): توزيع النشاطات الزراعية

نوع النشاط	المساحة(الهكتار)	الإنتاج (القنطار)
الزراعة البلاستيكية	93	**37703**
العف	**307**	**17110**
البقول الجافة	**9**	**147**
زراعة الحمضيات	**6**	**350**

المصدر: إحصائيات الفرع الفلاحي لدائرة العنصر لسنة 2017

من خلال الجدول نلاحظ أن اكبر مساحة زراعية مخصصة للعلف الموجه نحو الاستهلاك الحيواني التي تمتد على مساحة 307 هكتار، وهو النشاط الثاني الذي تتميز به المنطقة، أما في المرتبة الثانية الزراعة البلاستيكية المنتشرة على مساحة 93هكتار حيث تمثل زراعة الفراولة أهم نشاط تعرفه البلدية ، أما المرتبة الثالثة فتحتلها زراعة البقول الجافة على مساحة 9هكتار، في حين تختل زراعة الحمضيات المرتبة الرابعة على مساحة 6 هكتار.

- تربية الحيوانات

أ - تربية المواشي: تتميز المنطقة باستثمارات واسعة في التربية المواشي

الجدول رقم(3): تربية المواشي بالبلدية

أنواع المواشي	العدد رأس
أبقار	**4700**
أبقار حلوب	**2311**
الغنم	**900**
ماعز	**200**

المصدر: إحصائيات الفرع الفلاحي لدائرة العنصر لسنة 2017

من خلال الجدول نلاحظ أن تربية الأبقار تحتل المرتبة الأولى، في حين أن تربية الأبقار الحلوب تأتي في المرتبة الثانية، في حين المرتبة الثالثة لتربية الغنم بنسبة أقل من سابقتها واقل بكثير بالنسبة للماعز، حيث تنتج ما قدره 2441 قنطار من اللحوم الحمراء و1813 لتر من الحليب.

ب–تربية الدواجن: تهتم البلدية بتربية الدواجن بشكل واسع، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تربية الدواجن

نوع المداجن	العدد	الإنتاج
البيض	**1**	**4500 بيضة**
اللحوم البيضاء	**9**	**159 قنطار**

المصدر: إحصائيات الفرع الفلاحي لدائرة العنصر لسنة 2017

ج– تربية النحل: حيث يحوي هدا القطاع الفلاحي حوالي 5251 خلية نحل تنتج ما قدره 212 قنطار من مادة العسل.

– الموارد المائية: اغلب المصادر المائية، عبارة عن آبار واغلبها ملك للخواص لارتباطها بالفلاحة العائلية، حيث نلاحظ وجود 81 بئر كما قلنا سابقا ملك للخواص، ضف إلى دلك وجود 3 منابع طبيعية، ويعتبر الوادي الكبير من بين ابرز المصادر المائية المخصصة لسقي المحاصيل الزراعية .

ثانيا: المؤهلات الطبيعية

تزخر بلدية خيري واد العجول بميزات طبيعية سياحية مميزة وفي مزيج بين زرقة البحر واخضرار غاباتها، حيث نجد من بن المؤهلات السياحية لديها ما يلي:

1– المحمية الطبيعية بني بلعيد: تعد المنطقة الرطبة لبني بلعيد والمترعة على مساحة 600هكتار، من بين 42 منطقة مماثلة مصنفة في إطار اتفاقية رمسار، وتقع على بعد 32 كيلومتر عن عاصمة الولاية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب أراضي فلاحية، ومن الغرب الوادي الكبير، وتشير إحصائيات مصالح الغابات بأن المنطقة الرطبة بني بلعيد، تتوفر على ثروات حيوانية ونباتية نادرة، ذات أصول بيولوجية وجغرافية متعدد، وأنواع متوسطية واستوائية حيث يقدر عدد الطيور التي تم تصنيفها قرابة 35 نوع، من بينها 10 أنواع مهددة بالانقراض بالإضافة إلى وجود قرابة 80 نوعا من النباتات الطبية، حيث تعكف مصالح الغابات إلى جانب السلطات المحلية والولائية، على توفير الحماية لها من خلال تخصيص حوالي 3 ملايير، لإعادة تأهيلها ويشمل المشروع انجاز سياج لحماية المنطقة يمتد لحوالي3000 متر، لحمايتها من الصيد العشوائي وزحف الرمال.

2– الشريط الساحلي: تحتوي بلدية خيري واد العجول على شريط ساحلي يقدر طوله ب 5 كلم، حيت يحتوي على شاطئين(الشاطئ الشرقي ،الشاطئ الغربي)، في حين تعمل مصالح البلدية على تهيئة شواطئ جديد كما هو

الحال بالنسبة لشاطئ تاساكش، لاستيعاب اكبر عدد من المصطافين في ضل ما تعرفه البلدية من نقص فادح في المرافق السياحية، وندرة الخدمات على مستوى الشاطئين المذكورين سابقا .

3- السياحة الجبلية: تحوز بلدية خيري واد العجول على غطاء نباتي كثيف ومتنوع، حيث يجب استغلاله فيما يصطلح عليها بالسياحة الجلية، مع خلق فضاءات للتسلية كما هو الحال بالنسبة لغابة التسلية مالبو.

المطلب الثاني: التشكيل السياسي للمجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول

كما جرت العادة وكل خمس سنوات تجري انتخابات محلية،لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر، على مستوى ربوع الوطن، وهو ما سيتم نتناوله فيما يلي بخصوص مراحل تشكيل المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول .

- استدعاء الهيئة الناخبة والمراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية:استدعى رئيس الجمهورية من خلال توقيع المرسوم الراسي رقم 17-246 المؤرخ في 26اوت 2017، الهيئة الناخبة لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، حيث تم تحديد يوم 23 نوفمبر تاريخا لإجراء انتخابات المجالس المحلية، حيث تم افتتاح المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية يوم 29 أكتوبر 2014 واختتمت يوم 19 نوفمبر 2017.

- الترشيحات وإعداد القوائم الحزبية: تسحب استمارة الترشح من المصالح المختصة بالولاية وعند تقديم قائمة المترشحين تحت رعاية حزب أو عدة أحزاب، يرفق الملف بوثيقة تزكية القائمة من طرف الحزب، وفي حالة تقديم قائمة حزب أول مرة يشارك في الانتخابات، ولم يتحصل على نسبة 4 بالمئة من الأصوات في الانتخابات السابقة وجب أن يرفق ملفه ترشح القائمة باستمارة اكتتاب التوقيعات، هذه الأخيرة يجب أن تكون مصادق عليها من قبل ضابط عمومي، ويشرف على مراقبة الاستمارات والتأكد من صحتها وعددها المطلوب، من طرف قاض مختص إقليميا وهدا ما التزمت به قائمة طلائع الحريات، بجمع 650 صوت باعتبار الحزب يشارك للمرة الأولى في الانتخابات المحلية، وغير متحصل على نسبة 4 بالمئة في الانتخابات التشريعية .

كما انه يجب أن يكون عدد المترشحين يساوي عدد المقاعد المطوب شغلها، بالإضافة إلى عدد احتياط حيث كان عدد المرشحين في كل قائمة،بالنسبة لانتخاب المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول 13 مرشحا إضافة إلى 4 مرشحين احتياطيين، حيث دخلت المنافسة الانتخابية خمس تشكيلات حزبية وهي كالأتي:

1- حزب طلائع الحريات

2- حزب التجمع الوطني الديمقراطي

3- حزب جبهة التحرير الوطني

4- الحركة الشعبية الجزائرية.

5- الجبهة الوطنية الجزائرية .

- **توزيع الهيئة الناخبة في خيري واد العجول على المراكز والمكاتب الانتخابية:** وكما تم ذكره سابقا يبلغ تعداد الهيئة الناخبة بعد انتهاء المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية 4274 ناخب موزعة على الشكل التالي:

الجدول رقم (5): توزيع الناخبين.

المراكز	المكاتب	تعداد الناخبين
ابتدائية بوجبير حسين	المكتب رقم 3-رجال-	448
	المكتب رقم 4-نساء-	470
أكمالية كحلوش أحسن	المكتب رقم 1-رجال-	436
	المكتب رقم 4-نساء-	571
	المكتب رقم 9-رجال-	287
ابتدائية بولخروف عمار	المكتب رقم 5-رجال-	422
	المكتب رقم 6-نساء-	534
	المكتب رقم 10 –رجال -	148
المجمع المدرسي امريان	المكتب رقم 7-رجال-	479
	المكتب رقم 8-نساء-	476
المجموع	4 مراكز	10 مكاتب	4274

المصدر: مكتب الانتخابات لبلدية خيري واد العجول

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه وخلافا لما كان معمولا به سابقا، زيادة مكتبين انتخابيين وهدا راجع إلى زيادة عدد الناخبين، ونخص هنا المركز الانتخابي إكمالية كحلوش أحسن بإضافة مكتب رجال، والمركز الانتخابي بولخروف عمار بإضافة مكتب انتخابي رجال أيضا .

- **يوم الاقتراع:** بدأت عملية الاقتراع في خيري واد العجول على الساعة الثامنة صباحا، وامتدت إلى غاية الساعة السابعة والنصف مساءا، بعدما تم تمديد فترة الاقتراع نصف ساعة بقرار من طرف والي الولاية، نظرا للإقبال الكثيف الذي عرفته مكاتب الاقتراع في الفترة المسائية .

- **نتائج انتخاب المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول:** تعد عملية الفرز عملية جد حساسة، إذ يجب أن تتسم بالشفافية والعلنية داخل مكاتب الاقتراع، وأمام أنظار المواطنين حيث تبدأ عملية الفرو بإحصاء البطاقات كلها، والتأكد من أنها تساوي عدد الأشخاص المصوتين تم إحصاء البطاقات التالفة والملغاة، ومن خلال عملية الفرز كانت النتائج المحصل عليها كالأتي:

الجدول رقم (6): نسبة التصويت والامتناع

الناخبين	العدد	النسبة
المسجلين	4274	100%
المصوتون	3118	%72.95
الممتنعون	1156	%27.05
المعبر عنها	3000	%96.21
الملغاة	118	%3.79

المصدر: مكتب الانتخابات لبلدية خيري واد العجول

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن، نسبة التصويت مرتفعة نوعا من حيث قدرت ب 72.95 بالمئة مقارنة بعدد المسجلين، وهو ما يفسر اهتمام المواطن في خيري واد عجول بالانتخابات المحلية، وتدل على التعبئة الشعبية التي قامت بها الأحزاب طيلة الحملة الانتخابية، في حين كانت نسبة الممتنعين عن التصويت 27.05 بالمئة، وهدا يدل على عدم اهتمام هده الشريحة بالانتخابات البلدية وعدم اقتناعهم بأي قائمة من القوائم المشاركة،في حين كانت نسبة الأصوات المعبر عنها 96.21 بالمئة و3.79 بالمئة أصوات ملغاة وهي الأصوات التي لا تتوفر فيها معايير سلامة الورقة .

– النتائج النهائية لانتخابات المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول:

كما ذكرنا سابقا أن نظام تحديد الفائزين المعمول به في الانتخابات المحلية في الجزائر هو نظام التمثيل النسبي.

1– عرض تعداد الأصوات المحصل عليها من مختلف التشكيلات السياسية المشاركة:

الجدول رقم (7): عدد الأصوات المحصل عليها لكل حزب.

الحزب	عدد الأصوات المحصل عليها
طلائع الحريات	1480
التجمع الوطني الديمقراطي	630
جبهة التحرير الوطني	774
الجبهة الوطنية الجزائرية	74
الحركة الشعبية الجزائرية	42
المجموع	3000

المصدر: مكتب الانتخابات لبلدية خيري واد العجول

من خلال الجدول نلاحظ وجود تشكيلتين حزبيتين، لم تتحصلا على النصاب القانوني المقدر ب 221 صوت، ومنه تلغى أصواتهما ويتعلق الأمر ب الجبهة الوطنية الجزائرية، والحركة الشعبية الجزائرية ومنه فعدد الأصوات المعبر عنها هي الأصوات المحصل عليها من قبل الأحزاب المتبقية والتي يقدر مجموعها 2884.

– توزيع مقاعد المجلس الشعبي البلدي.

المعامل الانتخابي = عدد المقاعد المطلوب شغلها /عدد الأصوات المعبر عنها

و منه 221 = 13 / 2884

المعامل الانتخابي يساوى 221 أي انه كي يتحصل أي حزب على مقعد يجب أن يحصل على 221 صوت.

و منه يكون توزيع المقاعد كالأتي:

1- حزب طلائع الحريات: مقاعد 6 والباقي 154 صوت = 1480/ 211

2- حزب التجمع الوطني الديمقراطي: مقعدين والباقي 188 صوت = 630 / 221

3- حزب جبهة التحرير الوطني: 3 مقاعد والباقي 111 صوت = 774/221

من خلال النتائج نلاحظ انه تم توزيع 11 مقعدا من أصل 13 مقعد، وبقي مقعدين كما نلاحظ بقاء أصوات لم توزع، وهناك عدة أساليب لتوزيع بقية الأصوات، لعل أهمها هي طريقة الباقي الأقوى، هده الطريقة التي تنظر إلى الحزب الذي تبقى له عدد اكبر من الأصوات، يمنح له مقعد تم الحزب الذي يليه حتى يتم توزيع جميع المقاعد المتبقية.

و منه من خلال نتائج الأصوات المتبقية، نجد حزب التجمع الوطني الديمقراطي لدية أكبر عدد متبقي من الأصوات والمقدر ب 188 صوت فيمنح له مقعد، يليه حزب طلائع الحريات بثاني اكبر عدد أصوات متبقية ، فيمنح مقعدا أخر وبهذا تكون النتائج النهائية كالتالي:

الجدول رقم (8): التوزيع النهائي لمقاعد المجلس

الحزب	عدد المقعد
طلائع الحريات	**7**
التجمع الوطني الديمقراطي	**3**
جبهة التحرير الوطني	**3**

المصدر: مكتب الانتخابات لبلدية خيري واد العجول

- **تنصيب المجلس الشعبي البلدي:** بعد مرور خمسة عشر يوما من إعلان النتائج أشرف السيد الأمين لولاية جيجل السيد عز الدين بوطارة على تنصيب رئيس المجلس البلدي لبلدية خيري واد العجول يوم السادس من شهر ديسمبر من سنة ألفين وسبعة عشر، بناءا على محضر اللجنة الانتخابية الولائية المؤرخ في 23 نوفمبر 2017، والمتضمن إعلان نتائج التصويت لبلدية خيري واد العجول ليوم الخميس 23 نوفمبر 2017.

بعد تنصيب المجلس الشعبي البلدي، يقوم رئيس المجلس بإعداد قائمة تحمل أسماء نواب الرئيس ورؤساء اللجان والملحقتين الإداريتين، علما أن المجلس البلدي لخيري واد العجول وفقا لأحكام قانون البلدية11-10 الذي يشكل من بين أعضائه لجانا دائمة، وتقدر عدد لجان البلديات التي يقل عدد سكانها عن 20000 ألف نسمة ب 3 لجان، وكما هو الحال أيضا لعدد النواب المقدر عددهم ب 3 نواب، حيث كان تشكيل الهيئة التنفيذية للمجلس كالأتي :

– نواب رئيس المجلس:

* نائب رئيس المجلس المكلف بالمالية والمستخدمين.

* نائب رئيس المجلس المكلف بالشؤون الاجتماعية.

* نائب رئيس المجلس المكلف بالمصلحة التقنية.

– اللجان: يراعى في تشكيل اللجان التمثيل النسبي للأحزاب المكونة للمجلس حسب المادة 35 من قانون البلدية 11-10، وهي الأتي:

*لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب، والمكونة من ثلاث نواب عن حزب طلائع الحريات ونائب عن حزب الآفلان وأخر عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

*لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار والمكونة من ثلاث نواب عن حزب طلائع الحريات ونائب عن حزب الآفلان وأخر عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

* لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، والمكونة من ثلاث نواب عن حزب طلائع الحريات ونائب عن حزب الآفلان وأخر عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

– الملحقتين الإداريتين:

*ملحقة تاورو: يشرف عليها نائب عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي

*ملحقة بني مسلم: المنصب شاغر.

المبحث الثاني: تفريغ وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لبلدية خيري واد العجول

يعد أساس كل دراسة ميدانية جمع وتنقيح المعلومات للوصول إلى معالجة حقيقة لواقع الدراسة، وهذا ما سنقوم به من خلال هذا المبحث، وجمع المعلومات لمتعلقة بطريقة تشكيل المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول، وكذا نظرته للتنمية المحلية، والإستراتيجية المتبعة لتحقيق هذه الأخيرة .

المطلب الأول: عرض أسلوب الدارسة الميدانية وجمع المعلومات

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى عرض مجال ومحاور وأسلوب الدراسة التطبيقية في دراسة الحالة من خلال إعطاء تفصيل لكل خطوات ومجريات تخص الدراسة الميدانية على النحو التالي :

1- **مجال الدراسة:** يعد تحديد مجال الدراسة من الخطوات الرئيسية في البحث الاجتماعي، خاصة عند تحديد إجراء الشق الميداني منه. ومجال الدراسة الميدانية يقسم إلى: مجال جغرافي يحدد الإطار المكاني للدراسة ومجال بشري ويضم وحدات وأفراد المجتمع المبحوث ومجال زماني يحدد الوقت المستغرق في الدراسة، وعليه تم تحديد مجلات دراستنا على النحو الآتي:

- **المجال المكاني:** تمت معالجة دراستنا الميدانية في المجلس البلدي لبلدية خيري واد العجول بولاية جيجل، الذي سنعالجه من جانبه التنموي.
- **المجال البشري:** وهو المجال المتعلق بالعناصر الممثلة لوحدات العينة، والتي تعبر عن المجتمع الذي نريد معرفته وتكوين فكرة عنه، ويتمثل المجال البشري لدراستنا في سكان بلدية خيري واد العجول.

- **المجال الزمني**: وهو المدة المستغرقة في البحث الميداني، حيث انطلق بحثنا الميداني يوم 16أفريل 2018 واستمر إلى غاية 16 ماي 2018، حيث تم توزيع استمارات الاستبيان على مجتمع الدراسة وإجراء بعض المقابلات مع المنتخبين المحليين في البلدية، وهكذا يمكن القول بأن البحث الميداني لدراستنا أستغرق شهرا كاملا.

2- **التقنيات المستخدم في دراسة الحالة**: اعتمدنا في دراستنا الميدانية على البحث الاستطلاعي، وذلك من خلال القيام بالعديد من الزيارات المتكررة إلى بلدية خيري واد العجول بولاية جيجل، والتي دامت حوالي شهر كاملا وهذا نظرا للصعوبات التي تلقيناها أثناء جمع الاستبيان الموزع، على مجتمع الدراسة وأيضا صعوبة الحصول على المعلومات من المقابلات التي أجريناها مع المنتخبين المحليين في البلدية حو المشاريع التنموية التي قاموا بإنجازها والأفاق المستقبلية للبلدية والعوائق التي تواجههم في تحقيق التنمية المحلية.

3- **تحليل الوثائق المتعلقة بالحالة** : وذلك من خلال تحليل الوثائق المتعلقة بالهيكل التنظيمي للمجلس البلدي وأنشطته في مجال التنمية، بالإضافة إلى تحليل نتائج الاستبيان وتقييمه، وتحليل واقع التنمية في البلدية من خلال إنجازات وإخفاقات المجلس .

4- **التقنيات المستعملة في الدراسة**: اعتمدنا في دراستنا الميدانية على مجموعة من التقنيات وهي:

- **المقابلة**: وهي عبارة عن حوار، أو محادثة أو مناقشة، متكون بين الباحث عادة من جهة وشخص، أو عدة أشخاص آخرين من جهة أخرى، وذلك بهدف الوصول إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة، يحتاج الباحث التوصل إليها والحصول عليها، في ضوء أهداف بحثه، وقد استخدمنا المقابلة من أجل فإجابة على بعض الأسئلة التي لا نستطيع الإجابة عليها من خلال الاستبيان، بل تحتاج التعمق فيها. وقد اعتمدنا على المقابلة الأسئلة المفتوحة مع المنتخبين المحليين في البلدية حول قضايا التنمية المحلية والمشاكل التي تعترضهم وتعرقل مشاريعهم التنموية وما هي أفاقهم المستقبلية للتنمية المحلية في البلدية.
- **الملاحظة**: وهي تقنية مباشرة للتقصي العلمي، تسمح بملاحظة مجموعة ما بطريقة موجهة بهدف مراقبة وفهم المواقف والسلوكيات وتسجيل خصائصها، وقد اعتمدنا على الملاحظة المكشوفة (بالمشاركة) في دراستنا الميدانية والتي تقوم على مشاركة الباحث حياة الأشخاص الموجودة تحت الدراسة، والاندماج معهم في نشاطاتهم واستخدامها من أجل ملاحظة مظاهر التنمية المحلية في البلدية، وكشف حقيقة إنجازات وإخفاقات المجلس في هذا المجال.
- **الاستبيان**: وهو أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة المصممة بطريقة منهجية حول الظاهرة المدروسة، يستخدم في البحوث المسحية التي تجيب على استفهامات من قبيل ما مدى ؟ ما كيفية ؟... عبر قياس وجهات النظر لمجتمع الدراسة، حيث يتم وضعه في استمارة تحتوي على محاور تتضمن مجموعات كبيرة أو صغيرة. ويتم استخدامه في تحليل واستنتاج محتويات الدراسة، وقد تم استخدامه في الدراسة من أجل معرفة التشكيل السياسي للمجلس المحلي لبلدية

خيري واد العجول، ومعرفة حقيقة كيفية تسيير الشؤون المحلية في البلدية، من خلال توزيع الاستمارات على مجتمع الدراسة.

5- **محاور الدراسة:** تم تقسيم محاور الدراسة إلى ثلاثة أجزاء وهي كالأتي:

- **الجزء الأول:** وتضمن بشكل عام معلومات شخصية تعريفية بالمجيب (المواطن) الذي اقتصرت عليه دراستنا كالجنس، والعمر والتحصيل العلمي والمهنة.
- **الجزء الثاني:** يناقش التشكيل السياسي للمجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول، كالتطرق إلى كيفية التحضير للحملة الانتخابية للمجلس، وكيفية تشكيل المجلس، ومدى قدرة المجلس على الاستجابة لاحتياجات المواطنين.
- **الجزء الثالث:** وخصصناه للحديث عن التنمية المحلية في البلدية من خلال التطرق إلى كيفية تسيير وتدبير الشؤون المحلية في البلدية والمشاريع التنموية الخاصة بها.

6- **مجتمع الدراسة:** وهو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحددة مسبقا والتي ترتكز عليها الملاحظات والمراد دراستها، ويتكون مجتمع دراستنا من المورد البشري والمتمثل في سكان بلدية خيري واد العجول، وقد تم اختيار العينة بطرقة عشوائية والتي مثلت 2.34% من المجتمع الأصلي لسكان بلدية خيري واد العجول بولاية جيجل.

يتم التطرق هنا إلى معالجة محاور الاستبيان المبين في الملحق رقم (01)، الذي تم توزيعه على سكان بلدية خيري واد العجول ولاية جيجل، حول موضوع "التشكيل السياسي للمجالس المحلية وإشكالية تحقيق التنمية" وسوف نقوم في هذا المبحث بتقديم عرض لطريقة الدراسة الميدانية والأدوات المستعملة في جمع المعلومات من أجل تحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الثاني: عرض طريقة الدراسة الميدانية وجمع المعلومات

سوف نقوم في هذا المطلب بغرض محاور وأسلوب الدراسة التطبيقية، من خلال إعطاء تفصيل لكل خطوات ومجريات تخض الدراسة الميدانية

أولا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

انطلاقا من تحليل نتائج الاستبيان المستعمل في الدراسة، يمكن التوصل لمعرفة صحة أو خطأ الفرضيات التي قامت عليها الدراسة.

إحصائيات الاستبيانات الموزعة: يمكن عرض النتائج العامة للاستبيان الموزع على سكان بلدية خيري واد العجول في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): معلومات حول الاستمارات

الاستبيان	العدد	النسبة %
إجمالي الاستمارات الموزعة	150	100
الاستمارات المسترجعة	120	80
الاستمارات المرفوضة	00	00
الاستمارات المقبولة	120	80

المصدر: من إعداد الطالبين

تبين من خلال الجدول أعلاه أنه تم توزيع 150 استبانه (ورقة استبيان)، وتم استرجاع 120منها أي ما نسبته 80 بالمئة من إجمالي الاستبيانات الموزعة ولم يتم رفض أي منها، حيث لم نلاحظ أي نقص في الإجابة على الأسئلة المطروحة، وهذا ما يدل على جدية المواطن في تصوراته وآراءه حول موضوعنا.

ثانيا: تحليل محاور الاستبيان

المحور الأول: بيانات شخصية تعريفية بالمجيب

يركز المحور الأول من الاستبيان والمخصص للمعلومات العامة الخاصة بالمجيب(المواطن)، إطلاقا من الاعتماد على طريقة الاختيار العشوائية.

1-الجنس:

الشكل رقم (2): يبين طبيعة الجنس لأفراد العينة

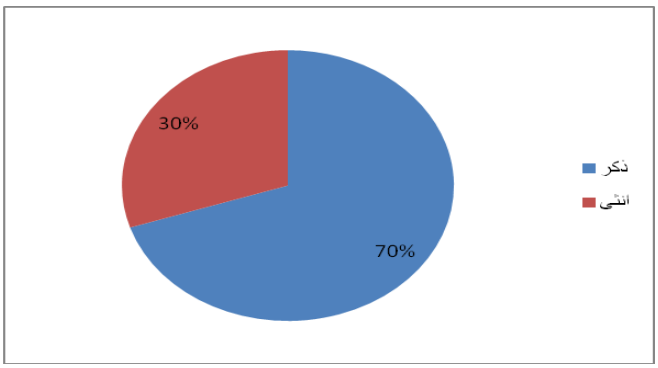

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، أن أفراد العينة المدروسة أغلبهم ذكور، حيث بلغت نسبتهم 70 %، مقابل 30 % للإناث مما يجعلنا نستنتج بأن الجانب السياسي التنموي يحظى باهتمام اكبر من طرف العنصر الذكوري على حساب الجنس الأنثوي في بلدية خيري واد العجول.

2- السن:

الشكل رقم(3): الفئات العمرية للمبحوثين

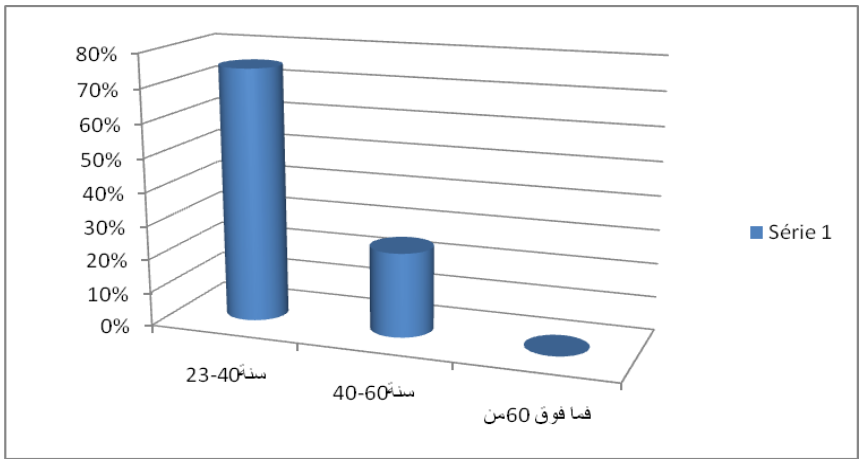

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه المتعلق بأعمار المبحوثين، انه قد أخدت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25سنة إلى 40 سنة اكبر نسبة والتي قدرت ب 75%، مقابل 25% للفئة العمرية الوسطى "40-60 سنة"، أما الفئة "من 60 سنة فما فوق" نلاحظ غياب تام لها، ومنه نستنتج أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر اهتماما بالقضايا السياسية التنموية، الخاصة ببلديتهم وذلك لما يحتاجونه أو ينتظرون تحقيقه من إنجازات تعود بالفائدة عليهم، تم تليها الفئة العمرية الوسطى باهتمام أقل مع انعدامه بالنسبة للفئة الكبرى التي لها تتغير اهتماماتها بزيادة العمر.

3- الوضعية العائلية:

الجدول رقم(10):الحالة العائلية لأفراد العينة المبحوثة

الحالة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية%
أعزب	58	%48.33
متزوج	62	%51.67
المجموع	120	%100

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على نتائج الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

نستخلص من الجدول أعلاه أن هناك تقارب في النسب بين الفئة المتزوجة والفئة العزباء، حيث تمثل الفئة المتزوجة ما نسبته 51.67 %، في حين تمثل الفئة العزباء ما نسبته 48.33 %.

4- المستوى التعليمي:

الشكل رقم (4): المستوى التعليمي للعينة

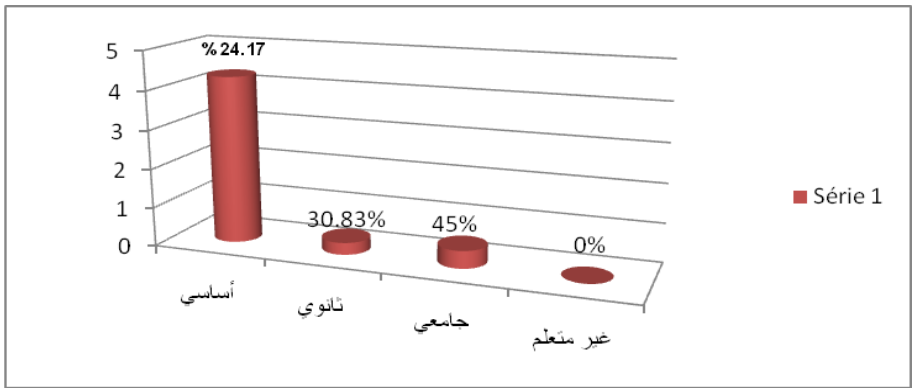

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة.

من خلال تحليلنا لهده الأرقام يمكن القول بأن فئة الجامعيين تمثل أكبر نسبة من أفراد العينة المبحوثة، تليها فئة المواطنين دوي المستوى الثانوي بنسبة 30.83 %، أما الفئة الثالثة فتمثل المبحوثين دوي المستوى الأساسي والتي تمثل 24.17 %، في حين غابت الفئة الغير متعلمة، وهذا يدل على أن أفراد العينة المدروسة كلهم متعلمون بمختلف مستوياتهم، هذا ما يساعدهم على متابعة المسائل المتعلقة بسياسات المجلس، وهذا راجع لكون أفراد العينة يملكون ثقافة سياسية بخصوص ما يدور في البلدية، حيث أن الثقافة السياسية تمثل أحد فروع الثقافة، تهتم بكل ما هو سياسي كالقيم السياسية، والنظام السياسي والإيديولوجيات والانتخابات الديموقراطية.[1]

فهي ترتبط باعتقادات الأفراد إزاء البنى والمؤسسات السياسية، فمعظم أفراد المجتمع لديهم توجهات سياسية ثقافية سياسية مماثلة أو ممنهجة فيما بينها، ملائمة بالنسبة إلى المؤسسات السياسية التي يعيشون فيها.[2]

الثقافة السياسية تقوم على بعدين: بعد دولي وبعد محلي، فأما البعد المحلي للثقافة السياسية يتجلى في زيادة المشاركة السياسية سواء عن طريق المجالس المحلية، أو عن طريق الانتخابات التشريعية، أو في استخدام مفردات سياسية أو استحداث مفردات. أما البعد الدولي فنجده في الاقتصاد والاستثمار والسياسية الدولية.*

---

[1] عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 485.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**. عمان: دار مجدلاي للنشر والتوزيع،2009، ص145.

* البعد الدولي للثقافة السياسية: الجانب الاقتصادي مثل فكرة إنشاء البنك الدولي إبان الحرب العالمية الثانية. أما جانب الاستثمار نجده في مواضيع مثل صرامة تطبيق القوانين الإستثمارية والإستقرار السياسي في دولة ما. أما مجال السياسة الدولية فقد إرتبطت بصامويل هنتنغتن، الذي جعل مفهوم الثقافة السياسية سياسة دولية، من خلال كتابه صراع الحضارات. للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني:www.alcharq.net.sa/2012/7/24

خامسا: المهنة:

الشكل رقم(5): نشاط أفراد العينة

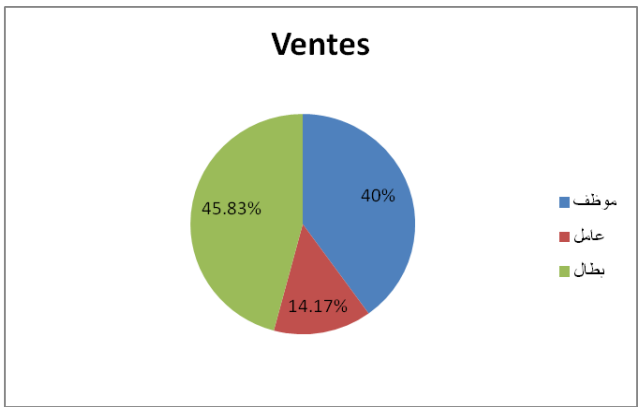

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

نلاحظ من خلال الشكل البياني تقرب في النسب بين فئة الموظفين والفئة البطالة، حيث تمثل فئة الموظفين ما نسبته 40 % من الفئة المبحوثة، في حين يمثل البطالين 45.83 %، بالمقابل احتلت الفئة العاملة المرتبة الثالثة بنسبة تقدر ب14.17 %، وهذا يدل على تفشي البطالة في بلدية خيري واد العجول، حيث يفضل الغالبية منهم التوظيف على القيام بالأعمال الحرة وتقبل منصب عامل بسيط وممارسة النشاط الفلاحي، فالحركة العمالية في الجزائر عموما لازالت متقوقعة في المطالب الاقتصادية، فهي لم تعرف كيف تجسد حيويتها الكبيرة في برنامج سياسي واضح، بالإضافة إلى الفكر النقابي المسيطر كان وراء عدم بلورة هذه الرؤية السياسية فالواقع هو من جعل عالم الشغل لا يظهر كقوة سياسية ضاغطة.

الجزائر تمثل صورة لعدم الاستقرار والتذبذب بين إدماج الشباب أو إقصائه من العملية الإنمائية ونتيجة لتراكم المشاكل وانتشار البطالة والتهميش والظلم، والتعصب انقسم الشباب داخل المجتمع الجزائري إلى ثلاثة أقسام: والمهمشين، المائلون للعنف، المتكيفون مع الواقع الجديد والاستجابة الكاملة للسياسات الرسمية للدولة.[1]

استنادا إلى المتغيرات الثلاثة السابقة يمكن تصنيف شباب بلدية خيري واد العجول إلى خمسة جماعات فرعية.*

وعليه خلصت الدراسة المعنية بواقع الشباب في بلدية خيري واد العجول إلى عدة نتائج نذكر منها:

1- يشكل الشباب الشريحة الاجتماعية الكبرى، التي تواجه البطالة والتهميش والمحاصرة.

2- عجز السياسات المختلفة عن دمج الشباب في العملية التنموية.

---

[1] إسماعيل قيرة، وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009، ص275.

* تتمثل الجماعات الفرعية في: المهمشون وتضم القطب الهامشي والإنسحابيون. الناقمون وتضم الناقدون والمتشككون. الوطنيون وتضم التقليديون والوصوليون. العلمانيون وتضم الديمقراطيون والإستئصاليون. الإسلاميون وتضم المعتدلون والراديكاليون. للمزيد أنظر: نفس المرجع ص258-259.

3- تعرض الشباب لمختف الانحرافات والأمراض الاجتماعية.

4- صراع بين الأجيال بين جيل ما قبل العشرين سنة جيل ما بعد الأربعين سنة، أما الجيل الذي بتوسطهما من 20سنة حتى 40 سنة فيبقى مضطربا في مواقفه.

المحور الثاني: تحليل بيانات التشكيل السياسي للمجلس

يتضمن الجزء الثاني من الاستبيان مجموعة من المعلومات التي تتعلق برأي المواطن أو كما نخصه في هذا الجزء الناخب لان الأسئلة تتعلق بمرحة التشكيل السياسي للمجلس الشعبي البلدي.

1- الانتماء السياسي:

الشكل رقم (6): الانتماء السياسي

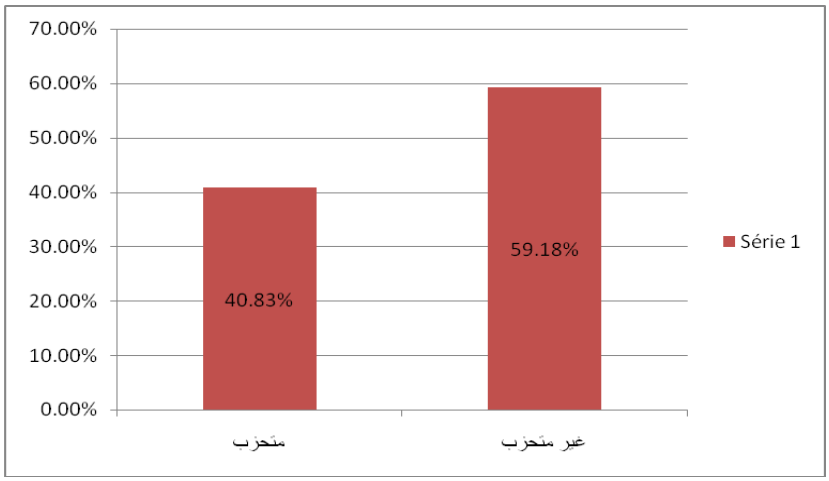

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

جاءت النتائج كما يوضحها الشكل البياني أعلاه، بنسبة 59.17 % للمبحوثين الدين أجابوا ب "غير متحزب"، و48.83 % بالنسبة للمبحوثين المجيبين ب" متحزب"، والذي أردنا من خلال الإجابة التعرف على مدى اهتمام إقبال المواطنين على الممارسة والحياة السياسية، وعليه فإننا نستنتج أن الغالب رغم تقارب النسب هو الميول إلى عدم الاهتمام بالانتماء والممارسة السياسية، هذا يبرهن عدم وجود ثقافية سياسية لدي مواطني بلدية خيري واد العجول، وإدراكهم بمدى أهمية الممارسة السياسية.

2- الترشح للانتخابات البلدية:

الجدول رقم(11): الترشح للانتخابات

جواب الاستفسار	التكرارات	النسبة%
نعم	29	%24.17
لا	91	%75.83
المجموع	120	%100

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأغلبية من المبحوثين والذين قدرت نسبتهم ب 75.83 % لم يترشحوا من قبل لعضوية المجلس الشعبي البلدي، بين عازف عن ولوج الحياة السياسية وبين من تمنعه شروط الترشح من ذلك، في حين كانت نسبة من سبق لهم الترشح حوالي 24.17 %، من هنا نستخلص في حال ربطنا بين الانتماء السياسي والترشح إن الانتماء لا يعد معيارا للترشح لعضوية المجلس الشعبي البلدي.

3- تنظيم الحملة الانتخابية:

الشكل رقم (7): طريقة تنظيم الحملة الانتخابية.

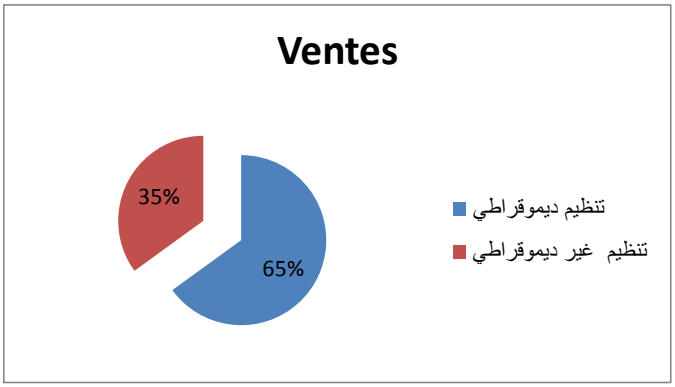

المصدر:من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

وفيما يتعلق بآراء الفئة البحثية حول تنظيم الحملة الانتخابية، كانت اغلب الإجابات تقر بالتنظيم الديمقراطي لها في ظروف تنظيمية جيدة مما يعكس ذلك المساواة بين جميع القوائم الانتخابية، ويتضح ذلك عدد التجمعات والعمل الجواري المنظم حيث بلغت نسبتهم 65 % أما ما نسبتهم 35 % من المبحوثين، أجابوا بعدم ديمقراطية تنظيم الحملة الانتخابية لوجود عدة تجاوزات، من قبل بعض القوائم دون وجود رقابة من قبل السلطات المختصة.

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن سكان بلدية خيري واد العجول، تعرفوا على ثقافة التحول الديمقراطي خلال الحملة الانتخابية، وهنا تبرز لنا الضرورة الملحة لتقييم حسن أداء هذه الديموقراطية ومدى التقدم الذي تم إحرازه.[1] فالانتخابات الديموقراطية تتسم بالنزاهة والشفافية أثناء عملية فرز الأصوات وإظهار النتائج وإعلانها، وإعطاء مهلة مناسبة لتلقي الشكاوي والطعون، كما أن الانتخابات الديموقراطية الحقيقة هي التي تستند إلى دستور ديمقراطي، يضع المبادئ الرئيسية الديموقراطية موضع التطبيق، والانتخابات الديموقراطية التي تحترم مبدأ التنافس الحزبي أثناء الحملة الانتخابية، وتقبل الآراء وسيادة المبادئ الإنسانية.

فعملية التقييم الديمقراطي له عدة أهداف حسب وجهة نظر المواطنين ومن ضمن هذه الأهداف نجد:[2]

* المساعدة في رفع وعي الجمهور بطبيعة الديموقراطية المشاركاتية، وطبيعة الجدل العام حول معايير الأداء التي يجب أن يتوقعها المواطن المحلي من المجلس المنتخب.

* إعادة تحديد دور الفواعل المجتمعية المشاركة كالمجتمع المدني والأحزاب السياسية، من خلال تحديد السلبيات في أدائها وتطويرها كفواعل وقوى اقتراح ومراقبة.

* إبراز المشاكل التي يعاني منها المواطن، باختلافاتهم الطبيعية الدينية والعرقية والحزبية.

* أداة لتقييم الإصلاحات بصورة عامة، وتحديد مستوى حرية الصحافة المحلية والالكترونية في محاربو الفساد.

4- التعرض للضغوطات أثناء الحملة الانتخابية:

الشكل رقم(8): التعرض للضغوطات أثناء الحملة

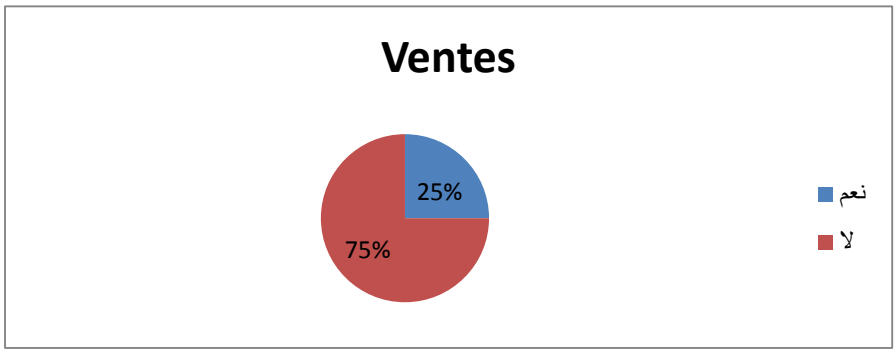

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

[1] روبرت نوريس، باتريك ميرلو، **مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية**. (تر: نولا الأسعد)، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية 2002، ص1.

[2] الأمم المتحدة ، **إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات الدولية**. نيويورك، 27أكتوبر2005، ص05.

من خلال النتائج الموضحة في الدائرة النسبية، نلاحظ أن ما نسبتهم 75 % من المبحوثين أجابوا ب "لا" أي تعرضهم لضغوطات أثناء الحملة الانتخابية، في حين أجاب ما نسبتهم 25 % ب "نعم" حيث لخصوا الضغوطات التي تعرضوا لها في الجانب النفسي، بسبب علاقة القرابة التي تربطهم بالمترشحين في مختلف التشكيلات الحزبية، التي سعت إلى كسب أصواتهم بمختلف الطرق،ما اثر على الحالة النفسية لهم مما يؤدي إلى الامتناع عن التصويت أو التصويت بالورقة البيضاء، فهده الضغوطات ما هي إلا شق من الفساد السياسي الذي تعرفه الساحة المحلية في خيري واد العجول فهو نواة لبقية أنواع الفساد حيث يرجع سبب انتشار الفساد السياسي إلى غياب الشفافية والرقابة على سير الحملة الانتخابية على المستوى المحلي، وغياب الشفافية والرقابة على مؤسسات الدولة ولا شرعية السلطة على، وتداخل الصلاحيات بين السلطات الثلاث على المستوى المركزي، من مظاهره فقدان الديموقراطية وتفشي المحسوبية وغياب المشاركة.

5- الاعتماد على المؤهلات العلمية في عملية الترشيحات داخل الأحزاب:.

الشكل رقم (9):اعتماد المؤهلات العلمية في عملية الترشيح

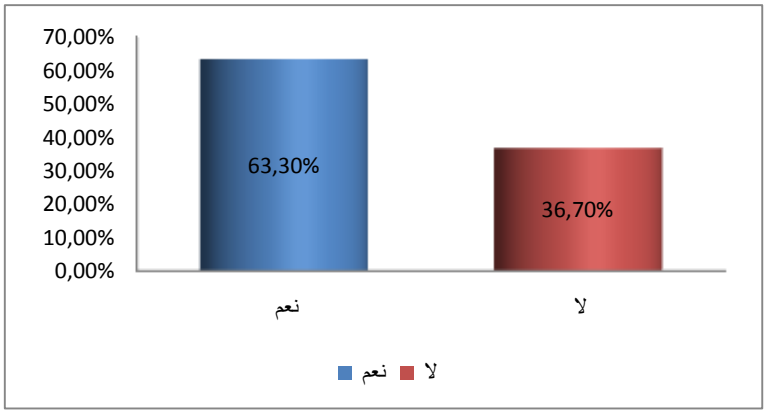

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

يمثل الشكل البياني أراء العينة المبحوثة بخصوص اعتماد المؤهلات العلمية في عملية اختيار المرشحين وترتيبهم في القوائم، حيث كانت إجابة اغلب المبحوثين والذي قدرت نسبتهم ب 63.3 %، انه تم الاعتماد على المؤهلات العلمية في اختيار المرشحين، في حين أجاب 36.7 % من الفئة المبحوثة ب "لا" لم يعتمد على المؤهلات العلمية في عملية الترشيحات، بل اعتمدت على العروشية والتمثيل المناطقي حسب الكثافة السكانية ضف إلى ذلك شعبية المرشح، بعيدا كل البعد عن الأخذ بالمؤهل العلمي.

7- معيار منح الصوت في الانتخابات البلدية:

الشكل رقم (10):معيار منح الأصوات في الانتخابات

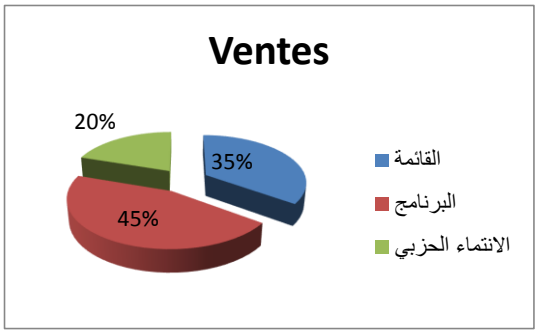

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

من خلال نتائج الاستبيان الموضح في الدائرة النسبية، نلاحظ أن ما نسبته 45.17 % من أفراد العينة صوتوا لصالح البرنامج الانتخابي، وهذا يعد قفزة في الوعي السياسي لدى هده الشريحة التي تقيم وتختار البرامج المناسبة للبلدية في المجال التنموي،فالوعي السياسي هو أن يكون المواطن على دراية بحقوقه وواجباته السياسية، وما يجري حوله من أحداث ووقائع، كحقيقة كلية مترابطة العناصر وليس كوقائع منفصلة أو إحداث متباعدة. الوعي السياسي مرتبط بالثقافة السياسية للمواطن، بحيث أن الوعي يكون نتيجة ما يتوفر من معرفة وفهم الأمور وتقييمها، أي انه كلما كان للمواطن ثقافة سياسية أدى دلك إلى زيادة نمو الوعي السياسي لديه.[1]

وتكمن أهمية الوعي السياسي في:[2]

* أداة لتشكيل الرأي العام الجماهيري في المجتمع المحلي.

* توظيف طاقات الأفراد وإمكانياتهم وتوحيد مواقفهم، واستثمار مواقع التأثير والنفوذ والسلطة التي يتمتعون بها في المجتمع ومؤسساته، من أجل تحقيق التغيير المطلوب والوصول إلى الأهداف المنشودة من هذا التغيير.

في حين صوت 19.83 % لصالح الانتماء الحزبي، وهذا راجع للتعصب للانتماء الإيديولوجي أي الالتزام بمبادئ الحزب على حساب واقعية أفكار وبرامج المنافسين، كما يرجع إلى الانتماء العرقي والعائلي والذي يعرف بالعروشية والجهوية في المجتمع، كونه بعيد كل البعد عن الثقافة السياسية السليمة الحديثة، فكل الصراعات التي تحدث

---

[1] عبد الله قاسم محمود باشا كريشان، أثر الثورة المعلوماتية الإعلامية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الأردني قي ظل الربيع العربي 2010-2012. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع،2014، ص26.

[2] نفس المرجع، ص ص27-28.

أثناء الحملة الانتخابية ترجع إلى العصبيات القبلية والمناطقية والاعتماد على مرشح العائلة، متجسدة في السعي للوصول إلى المجلس الشعبي البلدي للاستفادة من امتيازات المشاريع التنموية التي تستفيد منها البلدية.

في حين صوت 35 % لصالح القائمة، وهذا يدل أن هذه الشريحة تمنح الصوت للحصول على مصالح وأغراض شخصية ينتفع بها عند وصول هذه القائمة إلى للسلطة، وهذا يؤدي ينعكس سلبا على مسار التنمية والتوزيع العادل للقيم.

8- ثقة المواطن في قدرة المجلس على حل المشاكل التي تواجه المجتمع:

الشكل

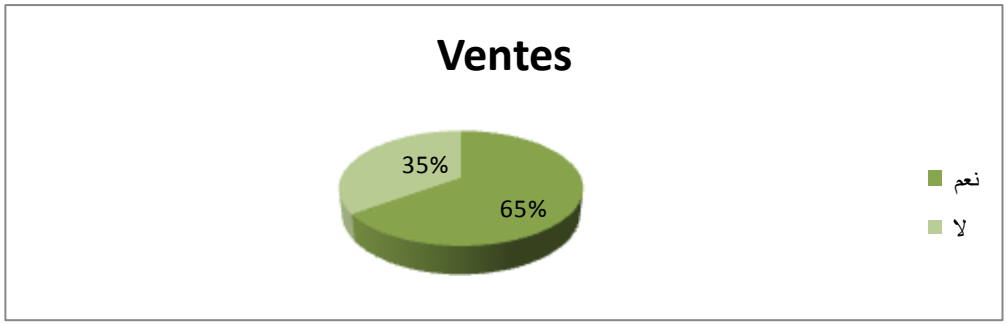

رقم(11): الثقة في قدرة المجلس على حل مشاكل المجتمع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

من خلال الدائرة النسبية نجد أن نسبة كبيرة من المبحوثين، والدين بلغت نسبتهم 65 % أجابوا ب "نعم " بان لديهم ثقة في المجلس البلدي في قدرته على حل مشاكل المجتمع، لكفاءة المنتخبين العلمية وقدراتهم القيادية وعلاقاتهم المتعددة الرسمية منها وغير الرسمية، في حين أجاب ما نسبتهم 35 % عن عدم قدرة المجلس على حل مشاكل المجتمع، وقد ارجعوا دلك إلى أن قانون البلدية يجرد المجلس المنتخب من عدة صلاحيات هامة مما ينقص من فعالية المنتخبين، واستدل آخرون أن التوجه السياسي للأغلبية بالمجلس المعارض للسلطة يعرقل مساعي حل مشاكل المجتمع التي تواجه المواطنين، وعدم إيجاد التفاعل والإيجاب والقبول لدى السلطات المركزية.

9- مدى تقه المواطن في المنظومة القانونية للحد من تعسف المنتخبين:

الشكل رقم (12): ثقة المواطن في المنظومة القانونية للحد من تعسف المنتخبين

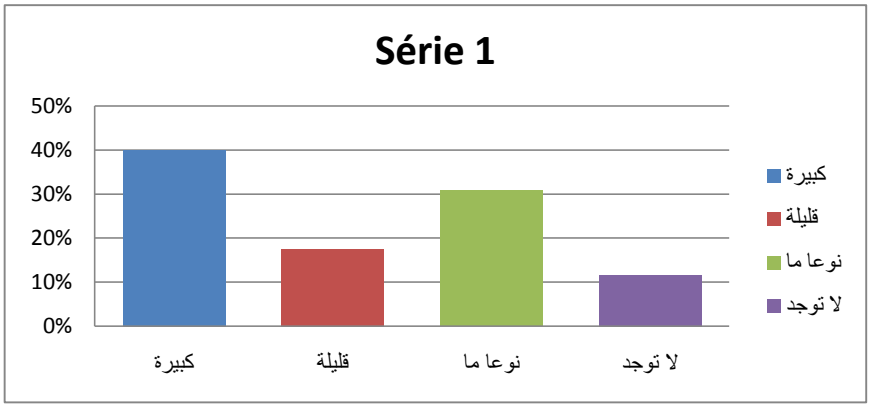

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

من خلال الشكل البياني المرفق نلاحظ بأن،40 % من أفراد العينة أجابوا بعبارة "**كبيرة**" وذلك لثقة المواطن في ممثليه على المستوى المحلي ولمعرفتهم بهم بطريقة مباشرة، وجاء في المرتبة الثانية المجيبون ب "**نوعا ما**" والدين بلغت نسبتهم 30.83 %، وهذا راجع إلى أن المحسوبية والمحاباة تطغى على عملية محاسبة المنتخبين، في حين أجاب 17.5 % ب "**قليلة**" ودلك لضعف المنظومة القانونية والثغرات المتعددة الموجودة بها والتي تستغل في التملص من المسؤولية بالمقابل أجاب 11.67 % ب "**لا توجد**" وهذا راجع للفساد المستشري وغياب الثقة بين المواطن والناخب على مستوى البلدية.

إن الفساد الذي تعرفه الجزائر ليس بالشيء الجديد، فالجزائر تعني من الفساد منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، وليس على المستوى الوطني فقط بل على المستوى المحلي أيضا، ومن اجل القضاء عليها وجب توفر إرادة سياسية حقيقة للتصدي له في جميع المجالات، وغيابها يعني وضع الجزائر في خانة البلدان ذات الحكم السيئ، وبالتالي سوء التسيير على المستوى الوطني والمحلي.

10- الانتماء الجمعوي:

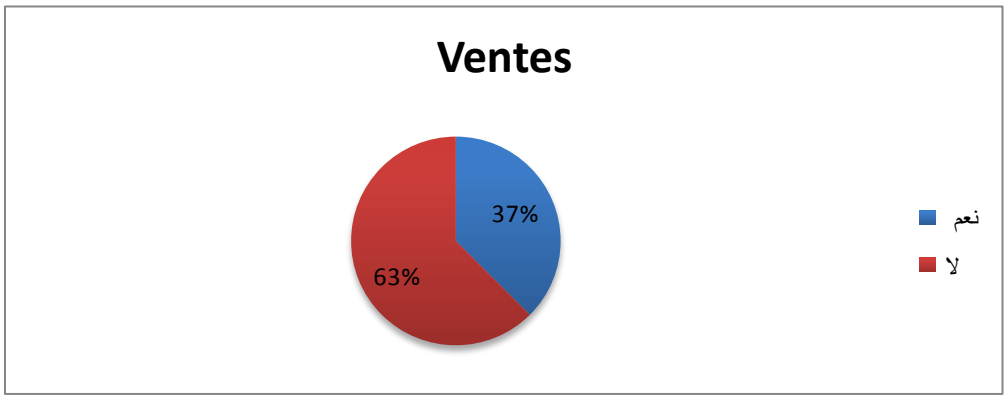

الشكل رقم (13): الانتماء الجمعوي

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الاستبيان الموزع على العينة المبحوثة

من خلال نتائج الإجابات المحصل عليها، والممثلة في الدائرة النسبية أعلاه نجد أن أغلب أفراد العينة المبحوثة، والمقدرة نسبتهم ب 62.5 % ليس لديهم انتماء جمعوي، وهذا راجع إلى غياب ثقافة المجتمع المدني، وأنه لا يوجد لديه أي دور في تحقيق التنمية على حسب نظرتهم، في حين أن 37.5 % أفراد العينة الدين لديهم انتماء جمعوي، اعتبروا الجمعيات هي صلة الوصل بين المواطن والمجلس المنتخب من خلال إيصال انشغالاته، لان الجمعية حسبهم اقوي من الأحزاب السياسية وهذا نظرا لقربها من المواطن وتمثيلها من عامة الشعب وفق الإطار القانوني.

المجتمع المدني يعبر عن وجود مجال اجتماعي حركي، قادر على أن يكون منتجا للاقتراحات والانتقادات، قادرا على أن يكون حلقة وصل فاعلة بين المجلس المنتخب والمواطن، وتمكين المواطنين عن طريق تكريس ثقافة المشاركة والمواطنة الديموقراطية، وتحقيق الشفافية والمساءلة في الأداء.

كما أن المجتمع المدني وسيلة حقيقة مساعدة للتنمية، ودليل نظري يمكنه الكشف عن القضايا المهمة في الحياة الاجتماعية، ويتمحور دوره على تدريب المواطنين الناشطين، وأن يؤسس تقاليد الاحترام والتعاون، وأن يوفر بديلا أخلاقيا من المصلحة الذاتية، وأن يحد من البيروقراطية وأن ينشط الميدان العام، كل ذلك في ضل حكومة مصغرة وسياسة محلية.

ومن خلال اطلاعنا على القائمة الاسمية للجمعيات المعتمدة على مستوى بلدية خيري واد العجول، نجد أن اغلب الجمعيات الناشطة هي جمعيات دينية مما يدل على أن المجتمع المدني بالمنطقة يركز على الجانب الديني اكتر

منها المتعلقة بالتنمية الجوانب الأخرى، في حين نجد جمعيتين خاصتين بالحي وجمعية خاصة بالشؤون الاجتماعية وجمعية ثقافية منتهية العهدة واغلبهم جمعيات غير نشطة.

المحور الثالث: تحليل بيانات المحلية

1: إعاقة الوصاية الممارسة على المجلس لتحقيق التنمية المحلية

الشكل رقم (14): إعاقة الوصاية الممارسة على المجلس لتحقيق التنمية

المصدر: الطالبين بالاعتماد على الاستبيان الموجه إلى الفئة المبحوثة

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن أفراد العينة المبحوثة،و التي كانت أجوبتهم متباينة، حيث أجاب 33.33% بـ "بشكل كبير"نظرا لتصورهم أن المجلس لا يتمتع بالاستقلالية فالمشاريع التنموية للسلطة الوصية كامل الصلاحية وتوزيعها حسب أجندتها السياسية وأولياتهم دون مراعاة حاجيات مواطني البلدية، في حين أجاب 41.76% ب"أحيانا" نظرا لتصورهم أن المجلس يتمتع بنوع من الاستقلالية،في تسيير المشاريع التنموية بعيدا عن السلطة الوصائية من خلال إدراج المشاريع ضمن أجندته، بالمقابل أجاب 25%من المبحوثين ب "لا يعرقل"، نظرا إلى أن قانون البلدية يعطيها الاستقلالية المالية والشخصية في مختلف السياسات التنموية المحلية.

2- المشاريع التي تحضي بالأولوية لديك كمواطن:

الجدول رقم(12): المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للمواطن

جواب الاستفسار	التكرارات	النسبة المئوية%
الجانب الاقتصادي	35	%29.17
الجانب الاجتماعي	70	%58.33
الجانب البيئي	15	%12.5
المجموع	120	%100

المصدر: : الطالبين بالاعتماد على الاستبيان الموجه إلى الفئة المبحوثة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المشاريع الاجتماعية جاءت في المرتبة الأولى من بنسبة 58.33% وهذا يدل على عدم اكتفاء الفرد من الحاجات الاجتماعية كالسكن والصحة،في حين كان الجانب الاقتصادي في المرتبة الثانية بنسبة29.17% والتي يرى البعض أن المشاريع الاقتصادية ضرورية لخلق دخل إضافي لميزانية البلدية والتي تستعمله في تغطية العجز في الجانب الاجتماعي بما أنه المطلب الرئيسي للسكان، في حين كان الجانب البيئي غائبا في أخر الترتيب بنسبة 12.5%و هذا يدل على غياب الوعي البيئي، وعدم إدراك الفرد لمتطلبات البيئة ومعرفة السلوكيات الصحيحة لديه تجاه بيئته،و هذا النوع من الوعي هو وعي المواطن الذي يمارس بالفعل دوره في صناعة المستقبل، بالشعور كامل المسؤولية.[1]

3: إشراك المواطن في اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع التنموية

الشكل رقم(15): إشراك المواطن في اتخاذ قرارات المشاريع التنموية

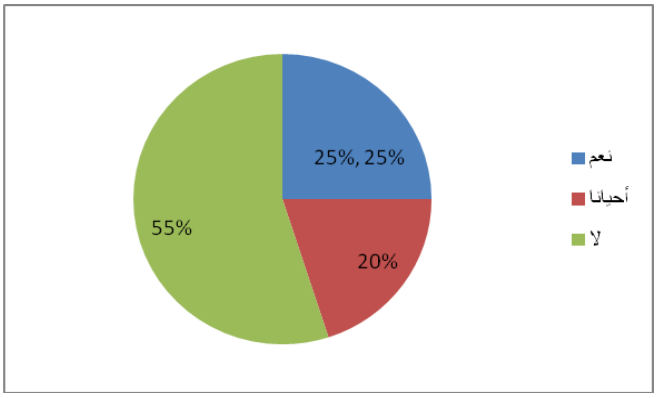

المصدر: الطالبين بالاعتماد على الاستبيان الموجه إلى الفئة المبحوثة

من خلال نتائج الاستبيان الموضح في الدائرة النسبية المرفقة نلاحظ بأن أغلب المبحوثين والدين بلغت نسبتهم 55% أجابوا ب "لا"، أنه لا يتم إشراكهم في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمشاريع التنمية، مما يعكس إقصاء المجلس للمواطن،في حين أجاب ما نسبتهم 25%ب "أحيانا"، حيث أكدوا أن المجلس يستشيرهم في بعض المشاريع التنموية التي تمس مصالحهم وفقط والتي ربما تمس أراضيهم كالطرق وغيرها،بالمقابل أجاب 20% من المبحوثين بأن المجلس يستشيرهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع التنموية وهذه الفئة هي فئة أصحاب المصالح والجماعات الضاغطة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن المجلس البلدي يقصي المواطن من صياغة رؤية للتنمية المحلية رغم أنه المحور المحرك والمستهدف منها.

[1] مقابلة مع السيد: ياسين بودودة، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول، بمقر البلدية، 18 أفريل 2018، على الساعة11:00 صباحا.

4- هل تعتبر بلديتكم ناجحة في المجال التنموي مقارنة بالبلديات المجاورة لها؟

الشكل رقم(16): مدى نجاح بلدية واد العجول في المجال التنموي مقارنة مع البلديات المجاورة

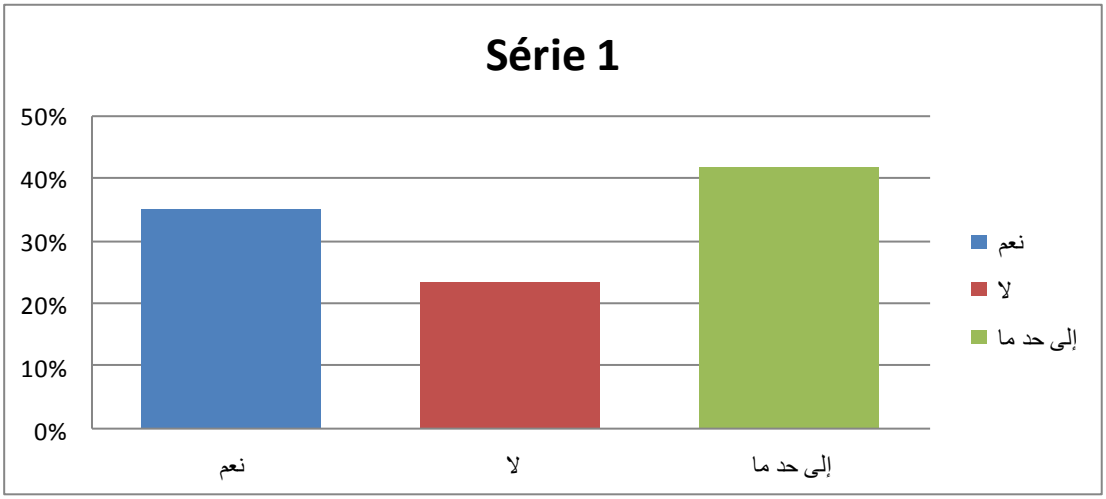

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان الموجه إلى الفئة المبحوثة

من خلال الشكل البياني نجد أن 35%من الفئة المجيبة ب "نعم" بلغت 25% ،وذلك حسب مقارنتهم بلدية خيري واد العجول بالبلديات المجاورة،مثلا نجد أنها تحصلت على مشروع ثانوية بقيمة 22 مليار سنتيم رغم صغر مساحتها وقلة الفئة المتمدرسة بالطور الثانوي،إضافة إلى استفادتها من 50 إعانة من طرف الدولة للسكن الريفي، في حين استفادت بلديات مجاورة من حصة أقل منها بكثير،بالمقابل أجاب ما نسبتهم 23.33% ب"لا" حيث استدلوا على دلك على غياب العديد من الخدمات مقارنة بالبلديات المجاورة،من خلال ندرة الماء الصالح للشرب، وتأخر تزويد البلدية بغاز المدينة مقارنة ببلدية الجمعة بني حبيبي والعنصر، إضافة إلى الحالة المزرية التي يعرفها قطاع النقل والمواصلات.

5- تأثير تشبيب رئاسة المجلس الشعبي البلدي على سيرورة عجلة التنمية.

الشكل رقم (17): ثاتير تشبيب رئاسة المجلس على التنمية

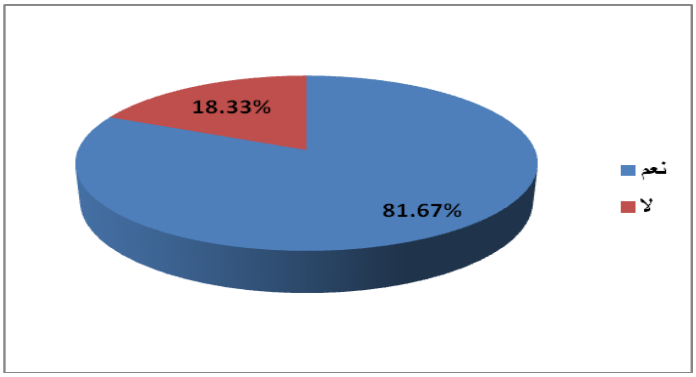

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الاستبيان الموجه إلى الفئة المبحوثة

نلاحظ من خلال الشكل الموضح لنتيجة الإجابة حول سؤال الاستبيان، أن 81.67%من المبحوثين أجابوا ب "نعم" ،و هذا راجع حسبهم إلى الحركية التي أضفاها المنتخب الشاب في طريقة تسيير البلدية مع مختلف المصالح،و الأجهزة وسعيه الدائم للحصول على المشاريع التنموية،حيث لاحظنا ارتفاع وثيرة المشاريع مقارنة بالعهدات السابقة، خاصة فيما يتعلق بقطاع السكن، من خلال إنجاز وتهيئة الأرضيات مسبقا لاستيعاب اكبر حجم من السكنات، ضف إلى هذا المتبعة المستمرة لسيرورة المشاريع عن طريق الخرجات التفقدية للوقوف على وتيرة الأشغال عكس الجمود الذي كان يسود العهدات السابقة،في حين أجاب18.33% ب"لا" حيث برروا دلك كون المنتخب الشاب يعاني من نقص الخبرة في التسيير في ضل توجهه السياسي المعرض للنظام الحاكم، ما يؤثر على استفادة البلدية من المشاريع التنموية خاصة من خلال التضييق الممارس من قبل السلطات المركزية على الأحزاب المعارضة لها.

6- تقييم قانون البلدية لسنة 2010

الجدول رقم(13): تقييم قانون البلدية

أجوبة الاستبيان	التكرارات	النسبة%
يعدل	77	%64.17
يبقى	43	%35.83
المجموع	120	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان الموجه إلى الفئة المبحوثة

من خلال الجدول المرفق أعلاه نلاحظ أن 64.17%من الفئة المبحوثة أجابوا ب"يعدل" اعتقادا منهم بأن قانون البلدية الحالي يعيق التنمية المحلية، من خلال الحد من صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي خاصة في المجال التنموي، فمثلا ميزانية البلدية لا يمكن أن تصبح سارية المفعول إلا بعد المصادقة الصريحة للوالي،و هذا ما تنص عليه المادة 57 من قانون البلدية 11-10 خاصة فيما يتعلق باتفاقيات التوأمة،الهبات والهدايا، في حين علق 35.83%

ب "يبقى"،لأنهم يعتقدون بأن قانون البلدية يقر في شق منه مشاركة المواطن في تسيير شؤون البلدية،وفقا للمادة 11 و12 من قانون البلدية11-10،حيث يمكن المواطن من الاطلاع على الحصيلة السنوية للمجلس، وإعلام المواطن بخياراته التنموية.

7- تأثير الخلافات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي على التنمية المحلية.

الشكل رقم(18): تأثير الخلافات على التنمية المحلية

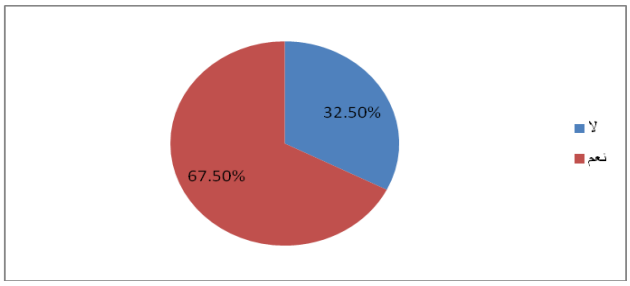

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان الموجه إلى الفئة المبحوثة

من خلال الدائرة النسبية المرفقة والمعبرة عن نتائج الاستبيان، نلاحظ أن 67.5% من أفراد العينة أيدوا أن أي وجود للخلافات بين أعضاء المجلس البلدي سيؤدي حتما إلى عرقلة مسار التنمية من خلال عدم وجود نظرة توافقية للمجلس ،و تباين الرؤى حول منهجية كل كتلة لتحقيق التنمية، في حين يرى 32.5% أنه في حال وجود خلافات بين الكتل المشكلة للمجلس البلدي فإنها لن تأثير على التنمية، بدليل أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يحوز الأغلبية المطلقة في المجلس، لكن هذا سيؤدي إلى إقصاء باقي التشكيلات من وضع بصمتها على البرنامج التنموي.

8- تأثير توجه السياسي للأغلبية في المجلس على تحقيق التنمية.

الشكل رقم(19): تأثير التوجه السياسي للأغلبية في المجلس على تحقيق التنمية

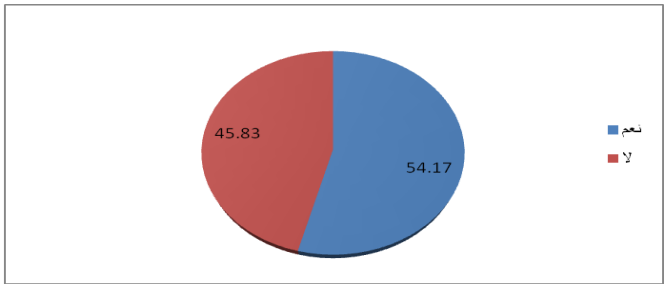

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان الموجه إلى الفئة المبحوثة

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الدائرة النسبية، تقارب نتائج الاستبيان حيث كانت نسبة المجيبين ب"نعم" بلغت54.17%، حيث أوضحوا أن التوجه المعارض الذي تنتمي إليها الأغلبية بالمجلس الشعبي البلدي، معيق للتنمية ودلك لأن السلطة الوصية هي المخولة بتوزيع المشاريع ، أنها يستحيل أن تتعامل مع حزب معارض لها مثلما تتعامل مع حزب موال لها، بل العكس ستعمل جاهدا على إفشال مساعيه نحو التنمية، من خلال الشح في ميزانية الدولة وكدا المشاريع القطاعية وغيرها، في حين أجاب 45.83% من المبحوثين ب"لا" وكانت حجتهم في ذلك أن حزب الإدارة هو الحزب الأقوى، وأنه رغم التعارض في التوجه السياسي إلا أن التنمية تبقى مسؤولية الجميع معارضة وموالاة.

المبحث الثالث: النتائج والمقترحات

بعد تحليلنا لمجموع المعلومات المحصل عليها، في اطار البحث الميداني والذي كانت بلدية خيري واد العجول مسرحا له، من خلال عرضنا لواقع التنمية المحلية الذي تعيشه المنطقة، فإننا سنتطرق لمجموع الاستنتاجات التي خلصنا إليها، إضافة إلى مجموعة من المقترحات لتفعيل عجلة التنمية المحلية والنهوض بها.

المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية

تم التوصل من خلال ما تم عرضه من جداول وأشكال بيانية، والتي تحمل كل منها معلومات إحصائية وتحليلات، لمؤشرات وأسئلة لمحاور الاستمارة إلى جملة من النتائج نوجزها كالأتي:

بالنسبة للجانب السياسي للاستبيان :

* العزوف عن الممارسة السياسية من طرف مواطني بلدية خيري واد العجول، واقتصار دورهم على المشاركة في عملية الانتخاب يوم الاقتراع وفقط، وهذا ما يترجمه غياب وضعف الوعي السياسي، الذي تعد من بين أهم صوره قلة التوجه نحو الانخراط في الأحزاب السياسية، وممارسة النضال السياسي الذي يعد من بين أسبابه الرئيسية عدم قدرة الأحزاب المعتمدة في خيري واد العجول على التعبئة الشعبية، واقتصار نشاطها على المحطات الانتخابية.

* توصلنا إلى أن أساس الترشيحات في الانتخابات المحلية وترتيب المترشحين، لا يخضع لأولوية أصحاب المؤهل العلمي،بل يعتمد بنسبة كبيرة على التمثيل المناطقي حسب الكثافة السكانية والتي تعتبر أساس الترتيب، ضف إلى ذلك شعبية المرشح في المنطقة التي ينتمي إليها، حيث عبر المواطنون عن عدم رضاهم عن قانون الانتخابات الأخير، وطالبوا بإدخال تعديلات عليه مثل الشروط النوعية للترشح للمجالس المنتخبة، وإلغاء الانتخاب بالقائمة الذي

يسمح بوصول ليس لها كفاءة في التسيير، لتولي مناصب جد حساسة ترتبط بمصير المواطن غير قادرة على خلق الثروة وتوفير موارد مالية كافية للبلدية للسير قدما .

* تقدم ملحوظ في اعتماد الأحزاب السياسية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الإلكترونية، كوسائط ومواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، هذا الأخير الذي يسمح بنقل البث المباشر للتجمعات واللقاءات الجوارية ويوسع دائرة المتابعين لمجريات الحملة الانتخابية، ويزيد من فرص ارتفاع نسبة المشاركة ونقل مجريات الحملة الانتخابية بكل شفافية.

* توصلنا إلى حتمية ديمقراطية الانتخابات وشفافيتها ونزاهتها، خاصة فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المجالس البلدية والولائية وذلك لخلوها من أي محاولات تزوير، لأن مآلها الفشل ويرجع السبب إلى أنها محمية من قبل الشعب، أي أن إرادة الشعب تغلب إرادة التزوير من خلال متابعة الموطن لعملية الاقتراع، وحماية صوته من خلال حضور عملية الفرز العلني للأصوات.

* نقص الوعي الجمعوي لدى جميع طوائف المجتمع المدني في بلدية خيري واد العجول، ويتبن ذلك من خلال العزوف عن الانخراط وتأسيس فعاليات المجتمع المدني.

* الانتخابات المحلية لا ترتبط بثقل الأحزاب ولا بعراقة تاريخها، بل ترتبط بالأشخاص المرشحين ضمن القوائم الانتخابية وثقلهم في المجتمع، وخير دليل على ذلك فوز الحزب الفتي الحديث العهد طلائع الحريات بالأغلبية المطلقة، على حساب أحزاب عريقة مخضرمة لها ثقل كحزبي التجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة التحرير الوطني هذا يثبت أن المواطن في الانتخابات المحلية لا يعير أي اهتمام للأحزاب السياسية .

* غياب العدالة في توزيع الحقوق السياسية والمدنية في البلدية حيث اشتكى معظم أفراد العينة من التهميش في الحصول على حقوقهم السياسية والمدنية،حيث اعتبروا أن عملية توزيع الحقوق تتم بطريقة غير عادلة وأن المستفيدون من هذه الحقوق هم المقربون من رئيس المجلس وأعضائه.

الجانب المتعلق بالتنمية

* عملية إدارة وتسيير الشؤون المحلية في البلدية ، تتم عبر مزيج بين الإدارة المركزية الممثلة في السلطة الوصية وهي الولاية واللامركزية الممثلة في البلدية، فكل المشاريع التنموية في البلدية تمنح من المركز، مما يدل على عجز وعدم قدرة المجلس الشعبي البلدي على تسيير المشاريع المحلية وتبعيته للمركز.

* نقص في توفير الخدمات العمومية من قبل المجلس مما أنتج عدم الرضا من قبل المواطنين، كالحاجيات الأساسية.

*غياب تصور حقيقي لمفهوم التنمية المحلية لدى المنتخبين المحليين، أدى إلى عدم تجسيدها وعرقلة المشاريع التنموية فيها، نتيجة تجاهلهم لهذا الشق وبالتالي عدم قدرتهم على تحيق الوعود المقدم للمواطنين أثناء الحملة الانتخابية.

* وجود هو بين المواطن والمنتخب المحلي، نتيجة غياب ثقافة الحوار والاستماع للآخر، حيث يضعف مستوى الاستجابة للمطالب الشعبية من قبل المنتخبين، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة وحدوث شرخ في العلاقة بينهم الذي يترجم لاحقا إلى احتجاجات قد تخل بالسير الحسن للمجلس.

*غياب مفهوم الحوكمة المحلية لدى جميع فواعله، والمتمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات المحلية حيث أن المواطن لا يعي بالمسؤولية الملقاة على عاتقه لتحقيق التنمية المحلية، وأن من حقه المساهمة في رسم السياسات التنموية للمجلس، من خلال حضور دورات المجلس حيث أن حضوره يعد رقابة شعبية آنية على المجلس وسياساته، كما أن هذا المفهوم غائب أيضا لدى المجلس المنتخب، من خلال إقصائه لبقية الفواعل وتجاهل دورهم في تحقيق التنمية بالبلدية .

* نستنتج من الاستبيان الذي سبق تحليله على أساس الاستمارة المقدمة، عملية تشبيب المجلس الشعبي البلدي كان لها اثر ايجابي على دفع عجلة التنمية نحو الأمام في البلدية، حيث أكد معظم المبحوثين أن هذه المكسب ساهم بشكل كبير في تسريع المشاريع التنموية في البلدية، مستدلين بدلك بأن رئيس المجلس البلدي من فئة الشباب، وساهم رفقة أعضاءه خلال عهدة واحدة في الاستفادة من عدة مشاريع تنموية هامة وإستراتيجية بالنسبة للمواطن، كمشروع غاز المدينة والثانوية .

*حيازة الحزب الحاكم في المجلس الشعبي البلدي على الأغلبية المطلقة، يقصي بقية التشكيلات الحزبية من وضع لمستها على السياسات التنموية، ورغم أنها تبدي رأيها فيها إلا أن الأغلبية تمرر ما تراه مناسبا رغم معارضة التشكيلات الأخرى لحيازتها أغلبية المقاعد بالمجلس.

* عدم قيام الإعلام المحلي بالبلدية بالدور المنوط به وهو إعلان المواطنين بالمشاريع التنموية بالبلدية، وبالتالي اقتصارها على المنتخبين مما يؤدي إلى تنفيذها حسب ما تهوى أنفسهم مما يؤدي إلى استشراء الفساد في البلدية خاصة الفساد السياسي.

* عدم إعطاء الاهتمام الكافي للقطاع السياحي سواء من قبل المجلس المنتخب، أو الهيئة الوصية رغم امتلاك البلدية للعديد من المؤهلات السياحية الساحلية منها وحتى الغابية، وهذا ما يترجمه غياب كلي للمرافق السياحية والاقتصار على بعض المرافق غير اللائقة ولا ترقى لان تكون مرافق سياحية، بالإضافة إلى غياب استغلال امثل للفضاءات الطبيعة بالشكل الأمثل الذي يعود بالفائدة على الجانب السياحي.

* من خلال سلم الأولويات لدى المواطن، نلحظ في بلدية خيري واد العجول غياب تام لثقافة بيئية سليمة، وأن الجانب البيئي لا يحظى باهتمام المواطن المحلي، وهذا ما يشكل خطرا على التوازن بين جوانب التنمية المحلية، فإغفال جانب يؤدي تلقائيا إلى الإخلال بسيرورة عجلة التنمية في البلدية.

المطلب الثاني:مقترحات لتحقيق التنمية المحلية في بلدية خيري واد العجول

من أجل تفعيل التنمية المحلية على مستوى بلدية خيري واد العجول، ولاية جيجل وجب تطلب مجموعة من الشروط وهي:

1- غرس روح الانتماء المجتمعي وتكريس ثقافة المواطنة والديمقراطية: يعد الشعور بالانتماء المجتمعي للبلدية أمرا مرغوبا فيه، وهدا لسببن هما: الأول لأنه يعد وسيلة لخلق الوحدة المحلية والتضمن والتماسك للمجتمع المحلي، وأيضا يبني في المواطن روح الإحساس بالتجدر، أي جذورهم وانتمائهم للبلدية، وبالشعور بالانتماء المجتمعي يكون من إحساس مواطنين بلدية خيري واد العجول بمكانتهم ودورهم في البلدية، وأن كرامتهم الإنسانية لا تتحقق إلا بوجود الانتماء، كما أنه يجب تكريس ثقافة المواطنة الديموقراطية للنهوض بالمجتمع المحلي للبلدية، وهدا من خلال الإقرار بالمساواة بين مواطنيها، والعدالة في توزيع الفرص والمناصب، وتوفير الحقوق السياسية والمدنية للمواطن، كما يضطلع المنتخبون المحليون بهذا الدور بصفة كبيرة كونهم المسؤولين عن غرس الشعور بالانتماء، من خلال العمل على تكريس الشفافية في معاملة المواطن، والعمل قدر المستطاع على تقبل المواطنين والاستجابة لمطالبهم.

2-إدماج الفئات المهمشة في العملية التنموية : من أجل تحقيق التنمية المحلية في بلدية خيري واد العجول، وجب إشراك جميع الفئات الموجودة على تراب البلدية،بما فيها الفئات المهمشة والمواطن العادي، فالمواطن يكون إشراكه في عملية اتخاد القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية على مستوى البلدية، وتوعيته بوجوب المشاركة في دفع عجلة التنمية المحلية وتشجيعه من خلال توفير جميع الأجهزة المحلية المنوطة بدلك.

كما يعد دور المرأة في التنمية المحلية أمرا في غاية الأهمية، فالعديد من الدول الأوروبية لجأت إلى إشراك المرأة، في العملية التنموية وهذا لقدرتها على تسيير الشؤون المحلية، وإعطاء إضافة جديدة للمجتمع، كما يقول أمارتيا سن: "لا

أعتقد ثمة ما هو مهم اليوم في الاقتصاد السياسي للتنمية مثل الإقرار الملائم بمشاركة المرأة، وقيادتها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهذا في حقيقة الأمر جانب حاسم في التنمية باعتبارها حرية."[1]

3–التوجه نحو تفعيل مفهوم الحوكمة المحلية في البلدية: يعتبر تجسيد الحوكمة المحلية في بلدية خيري واد العجول ضرورة حتمية، ومن أهم الآليات لتحقيق وتجسيد التنمية المحلية في البلدية، ويكون ذلك من خلال تفعيل فواعلها (المجتمع المدني،القطاع الخاص، تفعيل اللامركزية الإدارية).

أ–المجتمع المدني : ويكون تفعيل المجتمع المدني في البلدية من خلال منحه الدعم الكافي والآليات الرقابية لمراقبة المجلس الشعبي البلدي والمنتخبين والمشاريع التنموية في البلدية، حيث أن تفعيل القطاع المدني على مستوى البلدية سيؤدي تلقائيا إلى:[1]

* الضغط على الهيئات المحلية (م. ش. ب) بالنقد والرقابة لضمان شفافية تسييرها للشأن المحلي.

* أن تفعيل المجتمع المدني سيتيح للسلطات المحلية إطارا ملائما للحوار، وحل المشاكل اليومية للمواطن بشكل يساهم في دعم الثقة بينهما وبين المواطنين.

* أيضا يؤدي تفعيل المجتمع المدني إلى حماية المواطن على مستوى البلدية، من تعسف المنتخبين المسؤولين الإداريين وتربية المواطنين على الثقافة الديموقراطية، من خلال إكساب أعضائهم قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف والتعبير الحر عن الرأي.

ب– القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص فاعل محوري في تفعيل التنمية المحلية على مستوى بلدية خيري واد العجول،و عليه وجب على المجلس المنتخب حث المواطنين على خلق قطاع خاص فعال من خلال:

* تشجيع ومرافقة المواطنين لاستغلال إمكانياتهم وفي مشاريع اقتصادية، وترقية العقارات من خلال خلق مرافق خدمية، تتناسب وطبيعة النشاط الاقتصادي للمنطقة كاستغلال الأراضي الخاصة في (مخيمات صيفية، ومنشآت سياحية تجارية وصناعية).

* تشجيع ومرافقة المواطنين لإعادة بعث السياحة الجبلية، من خلال إعادة تهيئة منازلهم القديمة الواقعة بالمناطق الجبلية (المهجورة)، لاستغلالها في ترقية السياحة الجبلية.

---

[1] Amarty sen**, Development as freedom**.op.cit, p.203

[1] الأمين سويقات، "**دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب**". مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد17، جوان 2017، ص245.

* تشجيع ومرافقة المواطنين للاستثمار في السياحة الجبلية (العمل على خلق جمعيات في هذا المجال ومرافقتها حتى تصل إلى إمكانية خلق وكالات سياحية).

*تشجيع وحث المواطن على بعث السياحة العمرانية، من خلال تحسين الواجهات لاسيما الواقعة على مستوى الطريق الوطني رقم 132.

ج- تفعيل اللامركزية الإدارية : من خلال منح استقلالية أوسع للمجلس المنتخب لبلدية خيري واد العجول، في إدارة وشؤون وتسيير المشاريع التنموية المتعلقة بالبلدية وإعطاءها غلاف مالي يتماشى وتلك المشاريع .

4- تكريس مبادئ الحكم الراشد ومكافحة الفساد: تعتبر المساءلة أحد أهم مبادئ الحكم الراشد في إطار مكافحة الفساد، عند القيام برسم وتنفيذ السياسات التنموية على مستوى البلدية، فهي تركز على حق المواطن ببلدية خيري واد العجول على مساءلة ممثليهم على مستوى البلدية، فيما يتعلق بالمشاريع التنموية التي تخصهم.

والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين المحليين في البلدية على الأموال العمومية المخصصة للمشاريع التنموية، وبالتالي التقليل من الانتهاكات التي تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين المحليين، في البلدية نتيجة تصرفهم بطريقة غير شرعية.

5- **خلق مجال تعبيري تعددي حر:** لا يمكن إشراك المواطن في عملية دفع عجلة التنمية المحلية، دون خلق مجال له يعبر فيه بكل حرية تامة، عن آراءه وتطلعاته وانتقاداته، فيجب على كل مواطن أي يعي حقه في التواصل والمشاركة وممارسته للنشاط، وبالضبط بطريقة تركز على المصلحة العامة للجماعة لا على المصلحة الشخصية. فالحقوق السياسية والمدنية خاصة فيما يتعلق منها بضمان الصراحة في المناقشات، والجدل والحوار والنقد والاختلاف، هي حقوق محورية بالنسبة لعملية صياغة القيم والأولويات، إدا فيجب على المجلس المنتخب عقد لقاءات دورية ومنتظمة بينه وبين فواعل الحكم الراشد المحلي، من مجتمع مدني وقطاع خاص لمناقشة المستجدات على الساحة المحلية وفتح باب النقاش حول المشاريع التنموية، فمثلا يمكن استغلال قاعة النشاطات بالبلدية في عقد هذه الاجتماعات لأجل التشاور والحوار.

6- الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية القدرات: يقصد بتنمية القدرات العملية التي يتم من خلالها تطوير الأفراد والمنظمات والمؤسسات والمجتمعات، على أداء الوظائف وحل المشاكل ووضع الأهداف وتحقيقها. ويشمل بناء القدرات بشكل محدد قدرات الموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية.

وتتطلب تنمية قدرات الموارد البشرية على مستوى بلدية خيري واد العجول، جملة من الشروط من أجل تحقيق التنمية المحلية نذكر منها:

– القيام بعمليات التدريب المنظم الذي يهدف للرفع من القدرة الخدمية لموظفي البلدية، من خلال تحسين مستوى الخدمة وجودتها والانتقال، إلى ما يصطلح عليه بإدارة الجودة الشاملة والتعامل مع المواطن على أنه زبون، من خلال السعي إلى تقديم أكبر عدد من الخدمات في أقصر وقت ممكن.

– تعميم الخدمات العامة على مستوى مناطق البلدية، من خلال تزويد الملحقتين البلديتين بكافة الخدمات خاصة المتعلقة بالحالة المدنية، وكذا الجانب الصحي من خلال توسيع دائرة الخدمات المقدمة على مستوى العيادة المتعددة الخدمات الموجودة على مستوى خيري واد العجول مركز ،من أجل توفير خدمات صحية جيدة.

– نظرا للأهمية البالغة للتعليم الرسمي بمراحله الثلاث، وجب استحداث مؤسسات تربوية جديدة على خلفية الاكتظاظ الذي تعاني منه الأقسام خاصة بالنسبة للطور الابتدائي.

– خلافا للدورات التكوينية التي يخضع لها رؤساء المجلس البلدية، وجب أيضا تخصيص دورات تكوينية وأيام دراسية خاصة بأعضاء المجالس البلدية، نظرا لنقص الخبرة في تسيير شؤون البلديات، خاصة بالنسبة للمنتخبين المستجدين في مناصبهم.

7– الاتجاه نحو التنمية الزراعية المستدامة: تعرف التنمية الزراعية حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية على أنها "**إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية.**"[1]

ومن أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة ببلدية خيري واد العجول لابد من التركيز على الشروط التالية:

* ضرورة تنفيذ عوامل النمو الزراعي الأساسية مثل الابتكار أو التجديد، تنمية القدرات البشرية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ونقصد هنا الفلاحين والمستثمرين، من خلال إخضاعهم لدورات تكوينية يقوم بها مرشدين فلاحين متخصصين، وتوجيه الفلاحين لمعرفة طبيعة النشاط أو الزراعة التي تلائم نوعية التربة والقضاء على الزراعة العشوائية.

* ضرورة وضع ضرائب مرتفعة على الملوثين والعاملين على تدهور البيئة في البلدية.

* تطوير أدوات الري المستعملة في الزراعة، وتنظيمها للحفاظ على القدرة المائية للبلدية .

7– عصرنه مصالح البلدية والانفتاح على المواطن: ويكون ذلك من خلال:

* عصرنة الخدمة العمومية في البلدية من خلال تخصيص برامج بمختلف مصادر التمويل، لتجهيز إدارة البلدية بكل الوسائل اللازمة والعصرية لتقديم خدمة ذات جودة عالية .

[1] محمود الأشرم، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص25.

* عصرنة تسيير خلية الإعلام والاتصال على مستوى البلدية، وجعلها وسيطا إعلامي فعال ومصدرا للمعلومات للمواطنين في مختلف المجالات، وعدم جعلها مجرد خلية لنشر القرارات والنشاطات فقط .

8- تطوير وسائل الاتصال على مستوى البلدية: من خلال توسيع وتعميم الإدارة الإلكترونية على مستوى البلدية، بهدف تقريب مختلف الخدمات وتسهيلها بشكل كبير للمواطن، كما هو معمول به حيث تم استحداث مصلحة بيومترية، لاستخراج بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتري.

9- تنظيم التعاون بين البلدية والبلديات المجاورة لها :و هذا من أجل تقديم خدمات أو تجهيزات أو مصالح ذات نفع مشترك، وإدارة المشاريع المشتركة ويكون هذا التعاون من خلال الاجتماعات أو المحاضرات الجهوية.

10- تنظيم التعاون بين البلدية والبلديات الأجنبية: وهذا من خلال إبرام اتفاقيات التوأمة بين بلدية خيري واد العجول، وبلديات أجنبية لتبادل الخبرات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للاستفادة والتشجيع على الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. مع العلم بأن بلدية خيري واد العجول قامت كتجربة أولية ،من خلال تصدير أول شحنة من فاكهة الفراولة نحو دولة روسيا وكذلك دولة قطر .

11- خلق موارد محلية للبلدية: وهذا من أجل التقليل من الاعتماد على التمويل المركزي، الذي يضعف من استقلاليتها مثل تتمين ممتلكات البلدية واستغلال الجانب المخصص للاستثمار .

12- ضرورة تعديل قانون البلدية لسنة 2011: ويكون التعديل بإعطاء المزيد من الفرص لتمكين المجالس البلدية، من إحداث وتفعل التنمية وهدا للتخفيف من شدة الوصاية الإدارية للسلطة الوصية، واستبدالها فقط بالرقابة الإدارية وهدا لضمان عدم تبذير المال العام، وعدم حدوث التجاوزات من طرف المنتخبين، أي تحويل الولاية من هيئة وصية إلى جهاز رقابي فقط.

13- بعث النشاط السياحي: من خلال تهيئة الساحل البحري لمنطقة بني بلعيد، من خلال إنشاء مرافق سياحية وخلق أماكن للراحة والاستجمام بالمنطقة، حيث تعرف البلدية إقبالا كبيرا خاصة في موسم الاصطياف، من قبل السياح، أيضا توسيع شبكة الإنارة العمومية على مستوى شواطئ البلدية والطريق الرئيسي رقم 132، وكذا دراسة التنمية السياحية بجدية من قبل المجلس المنتخب وإشراك القطاع الخاص من خلال فتح المجال له للاستثمار فيه، وتوفير التسهيلات البيروقراطية والضريبية .

وبما أن البلدية فلاحية بامتياز وجب العمل على إنشاء مخازن، لتخزين المحاصيل الزراعية ومن بينها الفراولة، حيث تعرف البلدية نشاطا زراعيا كبيرا في هذا النوع من الفاكهة، والتعاون مع القطاع الخاص لخلق استثمارات خاصة بإنشاء مصانع تحويل لهده الفاكهة إلى مشتقات أخرى، ولما لا دراسة وتهيئة سوق جملة للخضر والفواكه، هذا الأمر

الذي ينقص من عناء نقل المنتوجات إلى سوق الجملة لجيمار، وخلق حركية وفرص عمل كما يجب إنشاء أحواض مائية لتجميع المياه، لاستغلالها في عملية الري،حيث تعرف البلدية شح في مصادر مياه السقي خاصة مع انخفاض منسوب المياه في فصل الصيف.

خلاصة واستنتاجات

وفي الأخير نستنتج من هذا الفصل، بأن المجالس الشعبية البلدية أعطيت لها صلاحيات واسعة في العديد من المجالات على غرار المجال السياحي والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والثقافي، وذلك بهدف تحقيق التنمية المحلية، وذلك في ظل الصلاحيات الممنوحة لها قانونا من خلال قانون البلدية 11- 10، غير أن الواقع يكشف العكس. فمن خلال دراستنا لواقع المجلس البلدي لبلدية خيري واد العجول بولاية جيجل، وجدنا هناك تباين في الصلاحيات الممنوحة له قانونا وبين الممارسة الواقعية لهذه الصلاحيات، فالصلاحيات الممنوحة له محدودة ومقيدة وهذا راجع للوصاية الإدارية الممارسة عليه من قبل الإدارة المركزية، مما يعيق سيرورة التنمية المحلية في البلدية فكل المشاريع الممنوحة له مخطط لها من الولاية، مما يدل أن عملية تسيير الشؤون المحلية وتدبيرها في البلدية يكون من الإدارة المركزية، وعليه يبقى دور المجلس رمزي.بالإضافة إلى ذلك نجد عدم خبرة أعضاء المجلس فاغلب الأعضاء جدد لا يمتلكون خبرة وحنكة في عملية تسيير الشؤون المحلية المتعلقة بالبلدية وهدا أثر على سيرورة التنمية المحلية في البلدية.

الخاتمة

لما كانت آفاق التنمية المحلية في الجزائر وفرص تحقيقها ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الديمقراطية المحلية واحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات كمعايير واتجاهات وقيم للثقافة الحديثة المرتبطة بالديمقراطية التشاركية والتنمية الشاملة، فانه من الضروري فهم طبيعة العلاقة التي تربط الديمقراطية بالتنمية، ومحاولة تقديم وصفة علاجية لمشاكل التنمية في الجزائر عن طريق تبني أطروحة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، وجعل المجالس المحلية في تكوينها وعملها تجعل من مفاهيم الديمقراطية التشاركية، ومبادئها أداة لبناء نموذج إنمائي مستدام في الجزائر يعمل على تلبية حاجات المواطن، بواسطة التحول من التنمية المرتبطة بالوسائل إلى التنمية المرتبطة بالأهداف، باعتبار الفرد محورا للعملية التنموية كوسيلة وهدف في آن واحد لاستراتيجيات التنمية في الجزائر بكل أبعادها سواء السياسية، الاقتصادية الاجتماعية، أو البيئية.

ولقد حضي موضوع التنمية المحلية باهتمام كبير من قبل المشرع الجزائري، وذلك لما له من انعكاس إيجابي على الاقتصاد الوطني والمحلي، حيث نجده يحث على ذلك في العديد من القوانين المتعلقة بالتنمية، ومن أجل تجسيد السياسات والمشاريع التنموية تم تحديد الجهات المكلفة بتلك المشاريع والسياسات. وفي هذا المجال ركز المشرع أساسا على الدور الحاسم الذي تقوم به المجالس المحلية اتجاه التنمية المحلية، حيث حملها المسؤولية الكاملة في ذلك. إذ تعتبر المجالس المحلية الخلية الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، وهذا لقربها من المواطن المحلي فهي أنشأت بالأساس لخدمة هذا الأخير وتوفير كافة احتياجاته.

ومن خلال هذه الدراسة، وانطلاقا من الفرضية الأولى التي تعبر عن دور التشكيل السياسي الديمقراطي للمجالس المحلية من تمكين الأفراد في التنمية، والفرضية الثانية التي تعبر عن المجلس البلدي لبلدية خيري واد العجول ودوره في التنمية، توصلنا إلى النتائج التالية:

– أن المجالس المحلية لا يمكنها لوحدها القيام بالمهام المنوطة بها رغم الصلاحيات الممنوحة لها في هذا المجال، حيت أصبح إشراك الفواعل غير الرسمية ضرورة حتمية لا مفر منها، فموضوع التنمية المحلية أصبح مسؤولية يشترك فيها جميع الفواعل المحلية في المجتمع (الهيئات المحلية ونقصد بها المجالس المنتخبة، القطاع الخاص، المجتمع المدني والمواطن). فالمجتمع المدني يكون من خلال التنشئة السياسية والاجتماعية للمواطنين، ونشر الوعي السياسي والثقافي لدى المواطنين معارضة السياسيات العامة للمجلس التي لا تتماشى مع مطالب المواطنين وعقد مشاورات مع المجلس حول احتياجات المواطنين وتطلعاته، غرس قيم ومبادئ الولاء والانتماء للبلدية، أما فيما يخص القطاع الخاص فيعتبر دوره

حديث بصفة عامة وبصفة خاصة في مجال التنمية المحلية، من خلال عقد شراكة مع السلطات المحلية (المجالس المنتخبة) كالاهتمام بمجال النظافة والصحة والسكن.

– كثرة سن القوانين المتعلقة بالمجالس المحلية، خاصة في جانبها التنموي المحلي على غرار قانوني البلدية والولاية الأخيرين على التوالي، إضافة إلى التعديل المقبل الذي سيطرح في الأشهر القليلة القادمة، الذي أعطى فيها المشرع اهتماما كبيرا في مجال التنمية، لكن رغم ذلك ظلت المجالس المحلية عاجزة عن تحقيق الهدف المطلوب منها، رغم كل الدعم المقدم من قبل الدولة، إلا أنها لازالت تلاقي صعوبات وتحديات تقف عائقا في وجهها، وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين المركز والهيئات المحلية في مجال التنمية.

– أن التنمية المحلية في بلدية خيري واد العجول، واجهتها مجموعة من الصعوبات التي أدت إلى عرقلة مساعي التنمية المحلية فيها والمتمثلة في : العوامل المالية، والسياسية والاجتماعية، فالعامل المالي يتمثل في نقص الدعم المالي للبلدية في إطار المشاريع التنموية مما أدى إلى توقفها وتأخر العديد منها، أما العامل السياسي فيتمثل في مركزية القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية التي تمنح للبلدية من قبل السلطة الوصية، أما العامل المجتمعي فيتمثل في ضعف فعاليات المجتمع المدني الناشطة في المجال التنموي، إن لم نقل غياب تام له وتنحصر الجمعيات الناشطة في المجال الديني كجمعيات المساجد، ضف إلى ذلك غياب لجان الأحياء الناشطة في البلدية التي لها دور كبير في تفعيل التنمية المحلية كالضغط على المجالس المحلية والجهات الوصية بخصوص القوانين التي تصدر من قبلها، بحيث تكون هذه القوانين في خدمة أفراد المجتمع المحلي، أيضا توعية المواطنين بحقوقهم، وتنمية المجتمع المحلي من خلال السعي مع الجهات الوصية إلى إقامة مشاريع لتطوير الأحياء والمناطق التي تتواجد فيها ويستفيد منها الجميع، بالإضافة إلى ذلك غياب النوادي الرياضية والثقافية في البلدية.

– أيضا تعاني التنمية المحلية في بلدية خيري واد العجول من نقائص في القطاع الزراعي، حيث تعرف البلدية نشاط كبير، خاصة فيما يتعلق بزراعة فاكهة الفراولة، حيث تشتهر بها البلدية خاصة منطقة بني بلعيد، غير أنها تعاني من نقائص في المخازن لحفظها من التلف، وغياب مصانع تحويلية لتحويل هذا المنتوج إلى صناعات أخرى مشتقة منه وتعاني من نقص من الحافظات، التي تحفظ المنتوج عند تسويقه إلى الدول الخارجية كروسيا وقطر حيث تم تصدير أول شحنة لهما العام الماضي .

– تعاني التنمية المحلية في بلدية خيري واد العجول من نقائص في القطاع السياحي، إذ يعاني من نقص فادح في المرافق السياحية على غرار الفنادق لاستضافة السياح وأماكن الراحة والاستجمام، ضف إلى ذلك نقص التزويد بالإنارة

العمومية على الشريط الساحلي للبلدية وكذا الطرق الرئيسية مما يضعف القدرة على استقطاب السياح والزوار على مدار السنة.

– أيضا غياب التوجه نحو السياحة الجبلية والاهتمام بها، رغم أن البلدية تزخر بغطاء نباتي متنوع، وبالتالي نفور السياح والمصطافين إلى وجهات سياحية أخرى، علما أن بلدية خيري واد عجول تمتلك أحسن الفضاءات الطبيعية التي تخدم السياحة، وأيضا امتلاكها لأحسن الشواطئ البحرية على مستوى ولاية جيجل والأنظف والأجمل على المستوى الوطني إضافة إلى شواطئ صخرية مثل (الساحل، الرملية، العطاف...).

وهذه النقائص جاءت نتيجة لـ:

- عدم وجود إرادة سياسية حقيقة من قبل الهيئات المحلية وبدرجة أكبر المصالح المركزية لمواجهة هذه العوائق، والتي تؤثر على القطاع الزراعي والسياحي واللذان يمثلان عصب الاقتصاد، إذ لجأت معظم الدول اليوم إلى الاهتمام بهذين القطاعين وتطويرهما نظرا لأهميتهما الكبيرة في نجاح وتقدم الدول.
- غياب الكوادر البشرية ذات الكفاءة العالية والتي لها القدرة على تسيير وتدبير الشؤون المحلية للبلدية.
- عدم إشراك المواطن في رسم نظرة البلدية للمشاريع التنموية، وبالتالي تهميشه وإقصائه منها في حين يمثل المواطن اليوم أحد أهم فواعل التنمية .

وفي هذا الإطار من الدراسة ننتهي إلى أنه لابد من تهيئة الفرص لتمثيل المواطنين تمثيلا صحيحا يمكنهم من اختيار ممثليهم على المجالس المحلية المنتخبة والتعبير عن إرادتهم وطموحاتهم، كما أن تعبئة الجماهير وخلق الوعي السياسي، الذي يمكنهم من معرفة حقوقهم السياسية وواجباتهم والدفاع عنها شرط ضروري لتكوين رأي محلي مستنير يساهم في توجيه المجالس المحلية المنتخبة، ويعطي المواطنين دورا مهما في عملية صنع القرارات ورسم التوجهات السياسية للمجالس المحلية.

ومن أجل نجاح التنمية المحلية الاهتمام ببناء مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تكوين ديناميكية الإبداع في المجتمع. كما تشكل مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات للمراقبة والمحاسبة والمشاركة في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى خلق لجان الأحياء على مستوى المجالس المحلية التي تلعب دورا كبيرا في تفعيل التنمية المحلية وأيضا تفعيل القطاع الخاص.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الموسوعات و القواميس:

1- الجاسور ناظم (عبد الواحد)، **موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية الدولية**. بيروت: دار النهضة العربية، 2008.

2- طشطوش هايل (عبد المولى)، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية و الاقتصادية**. الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع،2012.

3- مصباح (عامر)، **معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

4- هرميه (غي)، (وآخرون)، **قاموس علم السياسة و المؤسسات السياسية**. (تر: هيثم اللمع)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسة و النشر و التوزيع،2005.

II- الكتب:

1- أ. شومبيتر (جوزيف)، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**.(تر:حيدر حاج إسماعيل)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011.

2- أبو سيد أحمد (فتحي)، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005.

3- أحمد عبد النعيم(محمد)، **مبدأ المواطنة والإصلاح الدستوري: دراسة تحليلية مقارنة**. القاهرة: دار النهضة العربية، (د.س.ن).

4- الأسدي (ضياء)، **جرائم الانتخابات**، ط 2، لبنان: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2011.

5- الأشرم (محمود)، **التنمية الزراعية المستدامة: العوامل الفاعلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

6- إهرنبرغ (جون)، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**. (تر: على حاكم صالح، حسين ناظم)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

7- بالحبيب (عبد الله)، **السياسة الخارجية في ظل الأزمة 1992-1997**. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

8- بلقريز (عبد الإله)، **الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

9- بو الشعير (سعيد)، **النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة النظام الحكم في ضوء دستوري 1989**. ج 2، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

10- بوحنية (قوي)، (آخرون)، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.

11- بوضياف(عمار)، **شرح قانون البلدية**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.

12- (ـــــ، ـــــ)، **شرح قانون الولاية**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.

13- توربان (إفرايم)، مكلين (إفرايم)، يثرب (جمس)، **تنقية المعلومات في إدارة الشركات**. (تر: شعبان قاسم موسى)، دمشق: دار الرضا للنشر، (د.س.ن).

14- تورين (آلان)، **ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**.(تر: حسن قبيسي)، ط2، بيروت: دار الساقي، 2001.

15- ثابت (أحمد)، **التعددية السياسية**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1990.

16- الجبري (هشام حسين)، **ضمانات الدستورية لنزاهة الانتخابات النيابية**. الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، 2013.

17- جعلاب (كمال)، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها: الجزائر، بريطانيا، فرنسا**. الجزائر: دار هومة، 2017.

18- الجهري (عبد الهادي)، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**. ط 8، المكتبة الجامعية: 2001 الإسكندرية.

19- خليفة الكواري (علي)، (وآخرون)، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

20- (ـــــ، ـــــ)، **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

21- دليو (فضيل)، **الاتصال السياسي في الجزائر**. مخبر بحث علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة 2010.

22- رشاد القصبي (عبد الفقار)، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة.** ط2، مطبعة جامعة القاهرة، 2006.

23- رودني (والتر)، **أوروبا والتخلف في إفريقيا**.(تر: أحمد القصير)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1988.

24- الرياشي (سليمان)، (وآخرون)، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.** ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

25-س.ن. ايزنشتات، **تناقضات الديمقراطية:أوجه الضعف والاستمرار والتغير**. (تر:مها بكير)،القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2002 .

26- عبد الحميد (عبد المطلب)، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.

27- عبد الكريم الكايد(زهير)، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

28- عبد النور (ناجي)، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**. الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

29- عوابدي (عمار)، **القانون الإداري: النظام الإداري**. ج1، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

30- غازي جرار(أماني)، **المواطنة العالمية**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011.

31- غيدنز (أنطوني)، **علم الاجتماع**.(تر: فايز الصباغ)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005.

32- فتح الله الخطيب(محمد)، (وآخرون)، **إتجاهات معاصرة في الحكم المحلي**. مصر: دار النهضة العربية، (د، س، ن).

33- قاسم محمود باشا كريشان (عبد الله)، **أثر المعلوماتية الاعلامية في نشر الوعي السياسي لدى الشباب الاردني في ظل الربيع العربي 2010-2012**. عمان: دار الحياة للنشر و التوزيع، 2014.

34- قيرة (إسماعيل)، (وآخرون)، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر**.ط 2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

35- الكفراوي (محمد عوف)، **الرقابة المالية في الإسلام**. القاهرة: مكتبة الإشعاع للطبع والنشر، 1987.

36- كمال القاضي(محمد)، **الدعاية الانتخابية**. دار النمر للطباعة: القاهرة.

37- ماكيفر (روبر)، **تكوين الدولة** . (تر: حسن صعب)، بيروت: دار العلم للملايين، 1996.

38- محمد عبد الوهاب (سمير)، **الحكم المحلي والاتجاهات الحديثة. دراسة حالة مصر**. القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2006.

39- محمد محمد الراسي (منصور)، **حق الانتخاب والترشح وضماناتها**. د، ب، ن، المكتب الجامعي الحديث، 2009.

40- الملحم (حسام)، عمار (خيربك)، **شبكات الأنترنت: بنيتها الأساسية وانعكاساتها على المؤسسات**. دمشق: دار الرضا للنشر، 2004.

41- نوريس (روبرت)، ميرلو (باتريك)، **مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديموقراطية**. (تر: نور أسعد)، واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2002.

42- هانتنجتون (صاموئيل)، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**.(تر: عبد الوهاب علوب)، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

43- هايوود (أندرو)، **المفاهيم الأساسية في السياسة**. (تر: منير محمد بدوي)، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية 2011.

44- هرميه (غي)، (وآخرون)، **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**. (تر: هيثم اللمع)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

45- هلال (علي الدين)، (وآخرون)، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**. بيروت: مذكرة دراسات الوحدة العربية، 1483.

46- يانكلوفتش (دانيال)، **الديمقراطية وقرار الجماهير: كيف تنجح الديمقراطية في عالم أكثر تعقيدا**. (تر: كمال عبد الرؤوف)، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية 1939.

III- المجلات والدوريات:

1- بن ناصر (وهيبة)، " **التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية**" ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، (د، ت، ن).

2- بوريش (رياض)، سلامي (أسماء)،" **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**". مجلة الشريعة و الاقتصاد العدد 10.

3- توفيق (هاني)، "**الشفافية والمساءلة... رفاهية أم ضرورة**". مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد12، جانفي 2015.

4- زايد (رانيا)، " **الشراكة بين الحكومة و القطاع الخاص**". مجلة تكنولوجيات الإدارة، العدد 18، جويلية 2010.

5- زيان محند واعمر(علي)، " **نظرية حول المالية العامة المحلية**". مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، 2002.

6- زيري (نعيمة) ، سنوسي (بن عومر)، " ***الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات***"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 05 ، 2016.

7- سويقات (الأمين)، "**دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب**". مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 17، جوان 2017.

8- شلغوم (غنية)، ولد عامر (نعيمة)، "**أثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي–حالة الجزائر–**". مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد أفريل 2011.

9- طامشة (بومدين)، "**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**".مجلة التواصل، العدد26 جوان 2010.

10-عبد الوهاب عبد الكريم (أسعد)، "**آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية**". مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسيةوالقانونية، المجلد 1، العدد 19، 2005.

11- عولمي (بسمة)، " **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، (د،س،ن).

12-العيدي (صونيا)، " **المجتمع المدني ... المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة**". مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني والثالث، جانفي، جوان، 2008.

13-غانم أحمد الصائغ (جان)، " **التأصيل النظري لمفهوم المواطنة**". مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 05، (د،س،ن).

14-فرحاتي (عمر)، "**مكانة المجالس الشعبية البلدية في الجزائر**". مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس، 2008.

15-فريحات (اسماعيل)، "**الاسس الديموقراطية لنظام الجماعات المحلية في الجزائر**". مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد الرابع عشر، جانفي 2016.

16- قدوري الرفاعي (سحر)، "**الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي**". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009.

17- قوجيل (نبيلة)، حبة (عفاف)،"**القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف**".مجلة الاجتهاد القضائي، 2008

18- كريم (حسن)، "**مفهوم الحكم الصالح**".مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004.

19-هاشمي (مولاي)، " **تطور شروط الترشح للمجالس الشعبية المنتخبة** ". مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث عشر، 2015.

IV- الدراسات غير المنشورة:

1-أحمد عاطف حرارة (ساجدة)، " **أثر كفاءة وفاعلية الرقابة على ترشيد الإنفاق العام: دراسة حالة سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة**". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل)،كلية المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2016.

2-أزروال (يوسف)،"**الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية**". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009.

3- بلخير (آسيا)، "**إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي –بين النظرية والتطبيق– (الجزائر أنموذجا: 2000–2007)**". (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009.

4- بن عبد العزيز (خيرة)، "**الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة**". أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014.

5- بنيني (أحمد)، "**الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر**". أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة ،2006.

6- بوضاموز (ياسين)، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة شركة الوئام للقبائل الصغرى –ولاية جيجل–**". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2011.

7- بومزير (حليمة)، "**الديموقراطية المحلية و دورها في تعزيز الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية**". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية).كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010.

8- بياض (محي الدين)، " **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية** ". (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012.

9- حمادو (دحمان)، " **الوسائل غير القضائية على أعمال الإدارة المحلية في الجزائر**"،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011.

10- خشمون (محمد)، "**مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية :دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**". أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2011.

11- داودي (عبد المالك)، "**حدود السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية المحلية** ". (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة سعيدة، 2016-2017.

12- ريده يوسف (ديب)، "**استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة في المناطق شبه الحضرية**". أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2009.

13- زلاسي (لطفي فاروق)، "**دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية دراسة حالة: مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي**". (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي،2015.

14- عابد (أحلام)، "**دور المواطنة في تعزيز الثقافة الديمقراطية في تونس**". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، 2014.

15- العابد (رياض)، " **الرقابة المالية على نفقات البلدية**"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011.

16- عثمان (صفاء)، " **دور اللامركزية الإدارية في التنمية المحلية، دراسة مقارنة بين بلدية بسكرة وبلدية عنابة**". (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.

17- عطوات (عبد الحاكم)، "**الإصلاح الإداري للجماعات المحلية في الدول المغاربية –دراسة مقارنة–** ". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016.

18- قصير (مهدي)، "**مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية بين التصور والممارسة**". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة وهران2 ، 2016.

19- لعجال (ليلى)، "**واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**". (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدوليةّ)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010.

20- محمد ريحان (ريمان)، "**التنمية في المجتمعات الجديدة: دراسة في التمكين كأداة فاعلة في عملية التنمية الحضرية المستدامة**". أطروحة دكتراه،كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2002.

21- محمد ريحان (ريمان)، "**تنمية المجتمعات الجديدة: التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضارية المستدامة**". أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2009.

22-مزياني (فريدة)، " **المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**". أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2005..

23-يرقي (جمال)، " **أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في الميزانية البلدية** ". (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومحاسبة)، كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

24-يعيش تمام (شوقي)، "**الطعون في انتخابات المجالس النيابية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**". أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية :جامعة بسكرة، 2015.

V-التقارير:

1- الأمم المتحدة، **إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات**. نيويورك، 27 أكتوبر 2005.

2- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "**مشروع أعمال مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية**"، الدورة الرابعة و العشرون، أفريل 2013.

3- تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، "**تخطيط المدن المستدامة: توجهات السياسات العامة**". نيروبي، كينيا 2009.

VI- الملتقيات والمؤتمرات:

1- براني (عبد الناصر)، شعيب يونس (شعيب)، "**استثمار الوقف ودوره في تمويل التنمية المحلية-حالة الصناديق الوقفية لدولة الكويت-،الحوكمة والتنمية المحلية**"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي الثاني المنعقد بجامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج -الجزائر،يومي 07- 08 ديسمبر 2015.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "**متطلبات التطوير الإداري لتحقيق الحكومة الإلكترونية**". ورشة عمل إقليمية حول الحكومة الإلكترونية، صنعاء، اليمن، 1-3 ديسمبر2003.

3- مالكي (أحمد)، "**آثار غياب المسائلة السياسية على تطوير النظم السياسية في أقطار الوطن العربي، في: المساءلة والمحاسبة: تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية**". بحوت ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية للفساد، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد،2007.

VII– القوانين والمراسيم:

1- المرسوم التنفيذي رقم 12-29، المؤرخ في 2012/02/06، يحدد كيفيات إشهار الترتيبات، (الجريدة الرسمية، العدد8، المؤرخ في 2012/02/15).

2– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07، المؤرخ في 21فيفري 2012، يتعلق بالولاية، (الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادر في 29 فيفري 2012).

3- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بقانون البلدية،(الجريدة الرسمية، العدد 37،الصادرة في 3 جويلية 2011) .

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 اوت 2016، المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمي، العدد 50 الصادرة في 28 أوت 2016.

VIII– المواقع الإلكترونية:

1- حسان عبد الله، **في مفهوم التعددية السياسية**، تاريخ التصفح 2018/02/20 منشور على الموقع:
http:///islamonaline.net/17834

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، **تنظم الجماعات الإقليمية، اللجان**، موجودة على الموقع الإلكتروني:
http:///www.interieur.gov.dz/indos.php/or/htm

3- رايق عودة (مراد) ، **التعددية السياسية في المجتمع الإسلامي بين الاختلاف المشروع والتفرق الممنوع**، ورقة بحثية مقدمة في جامعة الجوف ، السعودية، 2012،ص 66، منشور على الموقع الإلكتروني:
http://www.repository.najah.edu

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ– المراجع باللغة الإنجليزية:

I- Books :

1- Alois Schumpeter (Joseph), **capitalism, socialism, and democracy**. 3rded, New York: harper, 1950.

2-Dryzek (john), **deliberative democracy and beyond: liberals, critics, and contestations.**oxford: oxford university press, 2000.

3-Habermas (Jurgen), between facts and norms: contributions to a discourse theory of law and democracy. Cambridge, ma: MIT press, 1996.

4-Hildebrand (Frey), **Designing the city: Towards a more sustainable urban form**. First poblishing, e & N spon, 1999.

5-prezeworski(Adam),**democracy and the market : political and economic reform** s**ineastern Europe and Latin America.** Cambridge: Cambridge university press, 1991.

II- Articles

1-Anand(Sudhir), Ravalli(Marin), **« Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services »**. journal ofeconomic perspectives, VOL, 7, N° 1, 1993.

2- Bova (russel), **« democracy and liberty : the cultural conection »**.journal of democracy, vol.8, N° 1, January 1997.

3-Claude Richard (Jean), **« Towards an inclusive democracy »**. the international Journal of inclusive democracy, vol.1, January 2005

4-Gweiss (Thomas)**, «Governance, good governance and global governance».** Third word quarterly**,** vol.21, N.5, October 2002.

5- Matsusaka (john), **« direct democracy works »**. journal of economic perspectives, vol 19, D, rapport mondialsur le développement thumaine, 1992.

6- Sen (Amartya), « **editorial: human capital and human capability »**.world developpement, vol. 25, N° 12, 1997.

7- shin (Dohchull),park (chong min),jang(jiho), **« Assessing the shifting qualities of democratic citizenship : The case of south Korea »**. Democratization, vol. 12, N º 2, 2005.

III- Reports :

1-Sen (Amartya)**,"development as freedom".** undp, human development report 2002, new York: oxford university press, 2002..

2-Tillman. R, Budowski. M, **« poverty and exclusion: definition and use of concepts**, **elements of reformulation and first results for Switzerland** ». paper presented at : the annual conference of the research committee 19 on poverty, social welfare and social policy, Spain, university of Oviedo, 6-9 September, 2001.

3-UNDP, **reconceptualizing governance for sustainable human development: discussion paper**. new York: UNDP, 1997.

4-Word Bank, **governance and développement**. Washington : word bank,1942.

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

I- Les livres :

1-Alois Schumpeter (Joseph), **capitalism, socialism, and democracy**.3rd ed, New York: harper, 1950.

2-Amaund (Emmanuel), berger (Amaud),pertuis (christian), **le développement durable.** Paris : Nathan, 2004.

3-D.george (Avroff), **les grands étapes de la pensée politique**. Edition 2, paris: édition Dalloz, 1999..

4-Hamman (Philippe), **Sociologie urbaine et développement durable**. Bruxelles : éditions de Boeck université,2012.

5-Mancebo (François), **le développement durable** .paris: Armand colin, 2006.

6-Mény (yues), surel (yues), **politique comparée**.7e édition, paris: Montchrestien, 2004.

7-Paquin (Stéphane) , Deschenes (Dany), **Introduction Aux Relations Internationales :Théories, pratiques et enjeux**. Montréal (Québec): cheneliere éducation, 2009.

8-Philippe badre (Jean), delre (marie- José), pierre Ribaut(jean), **développement durable et devenir de l'homme**. Paris: l'harmattan, 2003.

9-presvost (Gerared), «**introduction a l'étude du consept de gouvernance** ». Revue IDARA , N.21,2011.

10- Prévost (Paul), **développer l'exercice de cyber démocratie**. canada: université de Montréal, 2004.

11- Sen (Amartya), **un nouveau modèle économique**. Paris: Odile Jacob, 2003.

12- Sen (Amartya), **development as freedom**. new York: Alfred A. knopf, 2000.

13- Smets (paul f.), **gestion responsable, développent durable: éthique et étiquettes pour notre avenir ?**. Bruxelles: Bruylant, 2003.

14- Todaro (Michael), **Economic development**. London: Longman, 1994.

15- Yuette (veyret), **développement durable: approches plurielles.** paris: Hatier, 2005.

II- Les articles :

1- Ducatenzeiler (Graciela) **,« Nouvelles approches a l'étude de la consolidation démocratique »**, revue international de politique comparée, vol 8, N° 2, 2001.

2- Fongang (Siméon),"**développement durable et développement human :quelles mesures ? » .**mondes en développement, tome 24, N°96, 1996.

3- O'Donnell (Guillermo), **« Repenser la Théorie Démocratique : perspectives Latino- Américaines »**, Revue international de politique comparée, vol.8, N° 2, 2001.

4- Schedler (Andreas), « **comment observer la consolidation Démocratique ?** ». Revue international de politique comparée, vol.8, Nº 2, 2001.

1-Les rapports :

1- Commission mondial sur l'environnement et le développement , «**notre avenir à tous**». new york : nations unies, 1987.

2- PNUD, **rapport mondial sur le développement humaine**,1992

الملاحق

جامعة محمد الصديق بن يحي

جيـــــجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص:إدارة الجماعات المحلية

استـــــــمارةاستبيـــــــان

إلى سيادتكـــــــــــم:/

تعد الاستشارة التي بين أيديكم جزءًا من متطلبات استكمال مذكرة شهادة الماستر والمعنونة بـ:«**التشكيل السياسي للمجالس المحلية و إشكالية تحقيق التنمية مع دراسة حالة بلدية خيري واد عجول ولاية جيجل**» ، و تعد هذه الاستشارة مقياسًا يعتمد لأغراض البحث العلمي و إن تفضلتم بالإجابة المناسبة هذا يساهم ذلك في الحصول على نتائج دقيقة ،مما يؤدي إلى تعزيز البحث العلمي ، مع العلم بأن الإجابة تستخدم لأغراض البحث العلمي حصرًا، و دون ضرورة لذكر الاسم بما يضمن خصوصية المجيب في حرية اختيار الإجابات التي يراها مناسبة لذلك ، وشكرا لكم على تعاونكم معنا.

ملاحظات :/

- يأمل الطالبان من شخصياتكم المحترمة قراءة العبارات جميعا أولا ثم البدء بتأشيرة كل منهما ضمن سلم الإجابة وبما يعبر من موقفكم الدقيق

- يرجى عدم ترك أي سؤال بدون إجابة لأن ذلك يعني عدم صلاحيات الاستمارة للتحليل

الطالبان /

- بوفلاقة عبد الوهاب

- خلفة منير

المشرف/

د/ كحال سعيدة

السنة الجامعية: 2018/2017

أولا: البيانات الشخصية /

1/ -الجنس:/ ذكر ☐ أنثى ☐

2/ - السن:/ 23-40 ☐ 40-60 ☐

60 فما فوق ☐

3/ - الوضعية العائلية :/ متزوج (ة) ☐ مطلق(ة) ☐ أرمل (ة)☐

أعزب☐

4/ -المستوى التعليمي :/

أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐غير متعلم ☐

5/ -المهنة:/ موظف ☐ عامل☐ أعمال حرة☐ بطال ☐

ثانيا:/ بيانات حول التشكيل السياسي للمجلس

1/ - هل لديك انتماء سياسي؟ نعم ☐ لا ☐

2/ - هل سبق لك الترشح من قبل؟ نعم ☐ لا ☐

3/ -كيف كان التنظيم للحملة الانتخابية؟

- بطريقة ديمقراطية ☐ - بطريقة غير ديمقراطية ☐

4/ - هل ثمة ضغوطات تعرضتم لها أثناء الحملة الانتخابية؟

- نعم☐- لا ☐- لا أدري ☐

- في حالة الإجابة بنعم اذكرها؟

.....

.....

5/ -هل تم الاعتماد على المؤهلات العلمية في عملية الترشح في قائمة الحزب؟

- نعم ☐- لا ☐

6/ - على أي أساس منحت صوتك في الانتخابات المحلية في بلديتك؟

- القائمة ☐ - الانتماء الحزبي ☐ - البرنامج ☐

7/ - هل لديك ثقة في المجلس المنتخب في قدرته على حل المشاكل التي تواجه المجتمع؟

- نعم ☐ - لا ☐

في حالة الإجابة بـ لا اذكر الأسباب؟

.....

.....

8/ - ما مدى ثقة المواطن في خلو أعضاء المجلس البلدي من الفساد؟

- كبيرة ☐ - قليلة ☐ - نوعا ما ☐ - لا توجد ☐

9/ - في رأيك هل الحزب الحاكم هو الأكثر توافقا مع مبادئ وقيم الديمقراطية؟

- نعم ☐ - لا ☐

10/ - ما مدى الثقة التي يضعها المواطن في المنظومة القانونية في الحد من تعسف المنتخبين؟

- كبيرة ☐ - قليلة ☐ - لا توجد ☐

11/ - هل لديك انتماء جمعوي؟ - نعم ☐ - لا ☐

وهل تعتقد أن الجمعيات قادرة على ايصال صوت المواطن للمجلس؟

- نعم ☐ - لا أعتقد ☐

.....

.....

ثالثا:/بيانات حول التنمية المحلية:

1/ - تمارس الوصاية الإدارية على المجلس البلدي هل ترى بأنها تعيق المشاريع التنموية؟

- نعم ☐ - لا ☐ - أحيانا ☐

2/- في إطار العمل على تحقيق التنمية المحلية في بلديتك، ماهي المشاريع التي تتصدر إهتماماتك كمواطن؟

- المشاريع الاقتصادية ☐ - تقديم الخدمة العمومية ☐
- المشاريع الثقافية و الرياضية ☐

- إجابة أخرى تذكر:

.....

.....

3/ - هل يتم إشراك المواطن في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمشاريع التنمية المحلية عند إعداد ميزانية البلدية؟

- نعم ☐ - لا ☐ - أحيانا ☐

4/ - هل تعتبر بلديتكم ناجحة في تحقيق التنمية المحلية مقارنة بالبلديات المجاورة لها والتي لها نفس الإمكانيات؟

- نعم ☐ - لا ☐ - إلى حد ما ☐

5/ - هل كان لتشبيب المجلس الشعبي البلدي أثر إيجابي على سيرورة عجلة التنمية في بلديتكم؟

- نعم ☐ - لا ☐

6/ - ما هو تقيمك لقانون البلدية؟

- يعدل ☐ - يبقى ☐
- في حالة الإجابة بيعدل، أذكر اقتراحاتك حول التعديل؟

.....

.....

7/ - إذ كانت هناك خلافات بين أعضاء المجلس البلدي، ألا تعتقد بأن ذلك سيؤثر على مسار التنمية في البلدية؟

- نعم ☐ - لا ☐ - إلى حد ما ☐

8/ - حسب رأيك، هل التشكيل الساسي للمجلس البلدي الحالي، معيق للتنمية المحلية في بلديتك؟

- نعم ☐ - لا ☐

الجدول يبين عدد الجمعيات الناشطة في بلدية خيري واد العجول.

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ الإعتماد	تاريخ التجديد	المقر	الهدف	تاريخ نهاية العهدة	ملاحظات
01	جمعية الإزدهار	رقم 03 بتاريخ 2013/07/10	/	حي تكنية امبارك بن العربي رقم 05	جمعية حي	2018/07/10	/
02	جمعية أولاد عيسى	رقم 01 بتاريخ 2014/04/30	/	حي مابو	جمعية حي	201930/04/	/
03	النادي الرياضي الهاوي	رقم 02 بتاريخ 2014/10/13	/	حي تكنية امبارك بن العربي	جمعية رياضية	2019/10/13	/
04	جمعية الأمل	رقم 03 بتارخ 2014/10/20	/	حمسكن بوفتة الطاهر	إجتماعية	2018/03/08	/
05	جمعية نشاطات الشباب	رقم 68 بتارخ 2008/10/19	2014/02/18	دار الشباب	ثقفية رياضية	2019/02/18	/
06	الجمعية الدينية لمسجد النور	رقم 272 بتاريخ 1980/10/11	2015/05/14	مسجد النور	جمعية دينية	2018/01/11	/
07	الجمعية الدينية لمسجد خالد بن الوليد	رقم111 بتاريخ 1990/11/04	2017/10/05	مسجد خالد بن الوليد	جمعية دينية	2020/10/15	/
08	الجمعية الدينية لمسجد عمر بن الخطاب	رقم 174 بتاريخ 1985/01/30	2017/11/14	مسجد عمر بن الخطاب	جمعية دينية	2020/11/14	/
09	الجمعية الدينية لمسجد أوبكر الصديق	رقم 03بتاريخ 2014/01/27	/	محل السيد/ محمود زرزايحي	جمعية دينية	2019/11/27	/
10	الجمعية الدينية لمسجد التقوى	رقم 53 بتاريخ 2001/05/30	2017/06/12	قرية ايدم	جمعية دينية	2020/06/12	/

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Wilaya : JIJEL

Daïra : EL-ANCER

Commune : O.Adjoul

MONOGRAPHIE

Commune : de Oued Adjoul

Superficie totale : 4951 Ha

Nbr exploitation :
- EAC 05
- EAI 09
- privé 700

Population commune : 5191

Dont agricole : 1161

SAT : 3575 Ha SAU : 1945 Ha Irriguée : 516 Ha

Nombre Oueds : 02 Puits : 81 Sources : 03 Retenues collinaires :

- *Productions :*

  - Maraîchères :

  - S/Serres : 57,32 Ha

  - S/Tunnel : 42,6 Ha

Production animale :

Nombre bovins : 4686 têtes dont V. Laitières : 2305

Nombre Ovins : 880 têtes dont brebis : 565

Nombre Caprins : 190 têtes dont chèvres : 145

Nombre Ruches Pleines : 6230 Pépinières apicole : 01

Nombre étables : 20 Bergeries : 02

Nombre Poulaillers chaires : 07 Pontes : 01

- *Dur : 06*
- *Serres : 01*

Nombre : Abattoirs bovins : 01 Avicoles : 0

- *Revendeurs aliment Bétail :*
- *Revendeurs aliment Volaille :*
- *Revendeurs Intrants agricoles :*
- *Nombre collecteurs lait crû :*
- *Agriculteurs potentiels :*
- *Production végétale : BOUCHEMLA ALI -LARKECHE YOUCEF – DEROUAZ FARID-*
- *Bovins :*
- *Ovins :*
- *Caprins :*
- *Apiculture : AGRICHE MED ZINE*
- *Aviculture Chair :*
- *Aviculture ponte : SAKHRI HANI*
- *Aviculture dinde :*

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	المستثمرات الفلاحية	73
(02)	توزيع النشاطات الزراعية	74
(03)	تربية المواشي .	74
(04)	تربية الدواجن	75
(05)	توزيع الناخبين	77
(06)	نسب التصويت و الإمتناع .	78
(07)	عدد الأصوات المحصل عليها من قبل الأحزاب	79
(08)	**التوزيع النهائي لمقاعد المجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول**	80
(09)	**معلومات حول الاستمارات الموزعة**	84
(10)	**الحالة العائلية للفراد العينة المبحوثة**	85
(11)	**الترشح من قبل للانتخابات**	89
(12)	**المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للمواطن**	96
(13)	**تقييم قانون البلدية لسنة 2010**	99

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	أبعاد التنمية المستدامة	46
(02)	طبيعة الجنس لأفراد العينة	84
(03)	الفئات العمرية للمبحوثين	85
(04)	المستوى التعليمي لأفراد العينة	86
(05)	نشاط أفراد العينة	87
(06)	الانتماء السياسي	88
(07)	طريقة تنظيم الحملة الانتخابية	89
(08)	التعرض للضغوطات اثناء الحملة	90
(09)	الاعتماد على المؤهلات العلمية في عملية الترشيح داخل الاحزاب	91
(10)	معيار منح الصوت في الانتخابات البلدية	92
(11)	مدى ثقة المواطن في قدرة المجلس على حل مشاكل المجتمع	93
(12)	ثقة المواطن في المنظومة القانونية لحد من تعسف المنتخبين	94
(13)	الانتماء الجمعوي	95
(14)	اعاقة الوصاية الممارسة على المجلس لتحقيق التنمية في البلدية	96
(15)	إشراك المواطن في اتخاذ قرارات المشاريع التنموية	97
(16)	مدى نجاح بلدية واد العجول في المجال التنموي مقارنة مع البلديات المجاورة	98
(17)	تأثير تشبيب رئاسة المجس على حركية التنمية	98
(18)	تأثير الخلافات بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي على التنمية	100
(19)	تأثير التوجه السياسي للأغلبية في المجلس على تحقيق التنمية.	100

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: التشكيل السياسي للمجالس المحلية: دراسة في آليات التشكيل و التسيير	
تمهيد	09
المبحث الأول:المجالس المحلية : آليات التشكيل السياسي	10
المطلب الأول: الانتخابات الديموقراطية	10
المطلب الثاني: التعددية السياسية و المواطنة الديموقراطية.	22
المبحث الثاني: آليات تسيير المجالس المحلية	31
المطلب الأول: الدورات	31
المطلب الثاني: المداولات	32
المطلب الثالث: اللجان	35
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: ديناميكية التنمية و الدور الخدمي للمجالس المحلية	
تمهيد	39
المبحث الأول: التنمية المحلية: دراسة في المفهوم	40
المطلب الأول: تعريف التنمية	40
المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية	42
المطلب الثالث:**ميكانيزمات التنمية المحلية في ظل سياسات المجالس المحلية**	44
المبحث الثاني: دور المجالس المحلية في تخطيط إستراتيجية التنمية المحلية	48
المطلب الأول: الديمقراطية المحلية **كأداة لتحقيق التنمية المحلية**	48
المطلب الثاني: موازنة المجالس المحلية: مصادر التمويل والإنفاق المحلي	52
المطلب الثالث: ميكانيزمات التنمية في ضل سياسات المجالس المحلية.	55
المبحث الثالث: نظام الحوكمة المحلية و الأداء التنموي للمجالس المحلية	58

المطلب الأول: الحوكمة المحلية كمقاربة للتنمية المحلية	58
المطلب الثاني: الأداء التكاملي للقوى المجتمعية الفاعلة	64
المطلب الثالث: آليات الرقابة والمسائلة	67
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث: واقع و آفاق الإدارة المحلية للتنمية في بلدية خيري واد العجول	
تمهيد	71
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية	72
المطلب الأول: تعريف بالبلدية	72
المطلب الثاني: التشكيل السياسي للمجلس الشعبي البلدي لبلدية خيري واد العجول	76
المبحث الثاني: تفريغ و تحليل نتائج الدراسة الميدانية لبلدية خيري واد العجول	81
المطلب الأول: عرض أسلوب الدارسة الميدانية وجمع المعلومات	81
المطلب الثاني: عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية	83
المبحث الثالث: النتائج والمقترحات	101
المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية.	101
المطلب الثاني: مقترحات لتحقيق التنمية المحلية في بلدية خيري واد العجول.	104
خلاصة الفصل	109
الخاتمة	111
قائمة المراجع	115
قائمة الجداول والأشكال	129
فهرس المحتويات	132